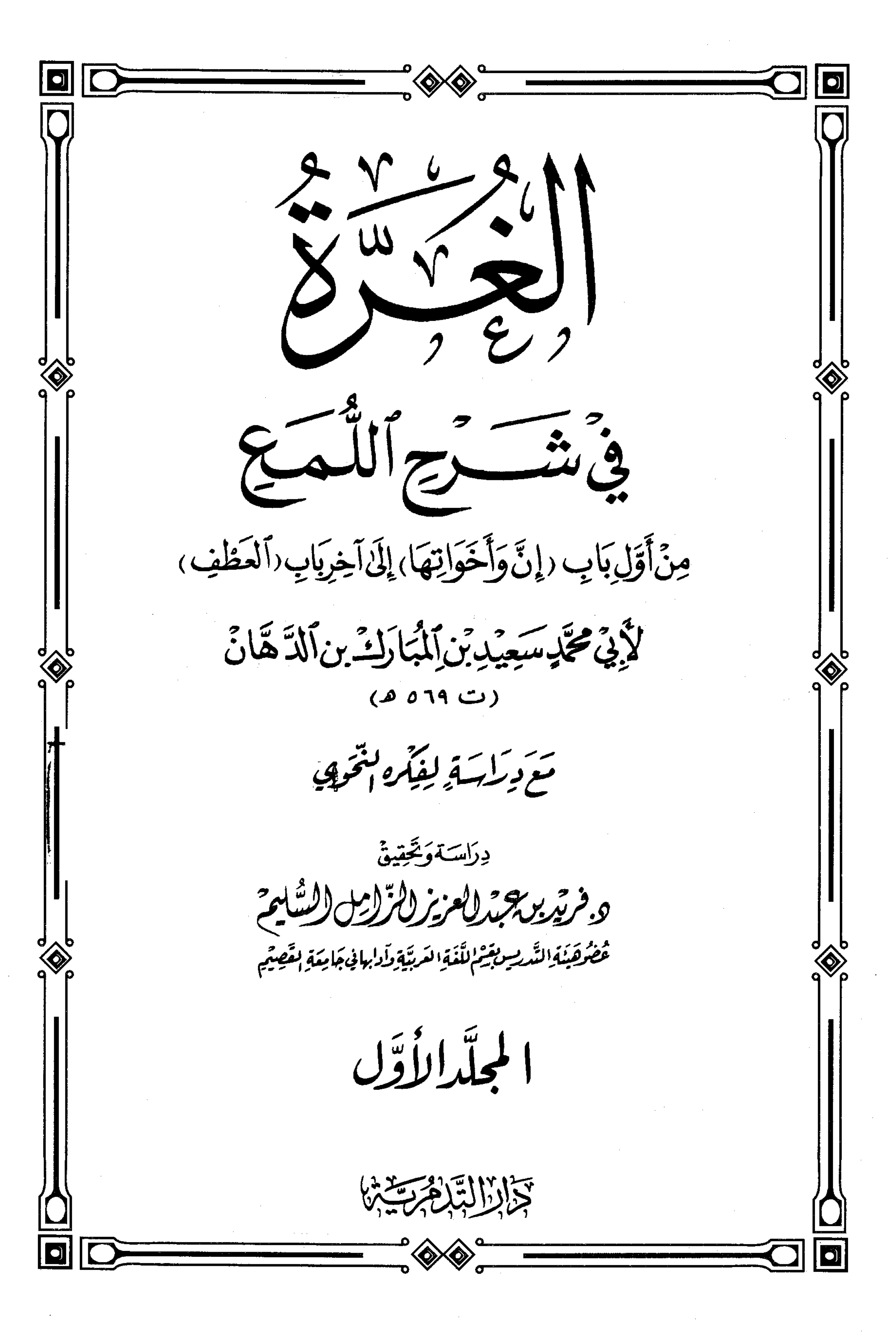


الغرة

في شرح اللمع

من أول باب (إنَّ وأخواتها) إلى آخر باب (العطف)

لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان

(ت ٥٦٩ هـ)

مع دراسة لفكره النحوي

دراسة وتحقيق

د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم

عضو هيئة التدريس بقسم اللغة العربية وآدابها في جامعة القصيم

المجلد الأول

دار التدمرية



أصل هذا الكتاب رسالة علمية تقدم بها الباحث إلى قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

وقد نوقشت ليلة الاثنين ٢٠ ربيع الثاني ١٤٣١هـ.

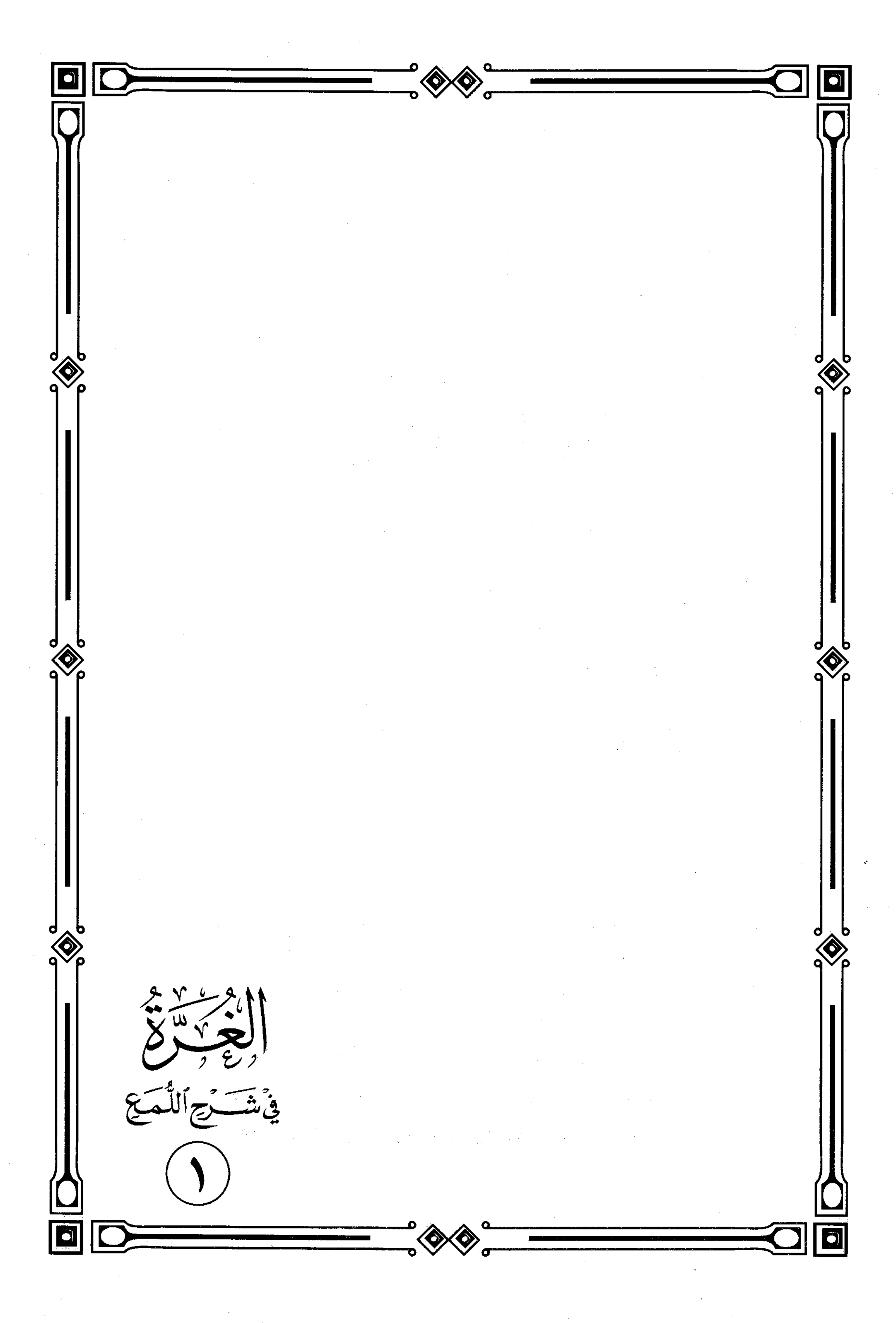
وناقشها الأساتذة:

١ - أ.د. تركي بن سهو العتيبي. مشرفًا مقررًا.

٢ - أ.د. صالح بن حسين العايد. عضوًا.

٣ - أ.د. أحمد بن عبد الله السالم. عضوًا.

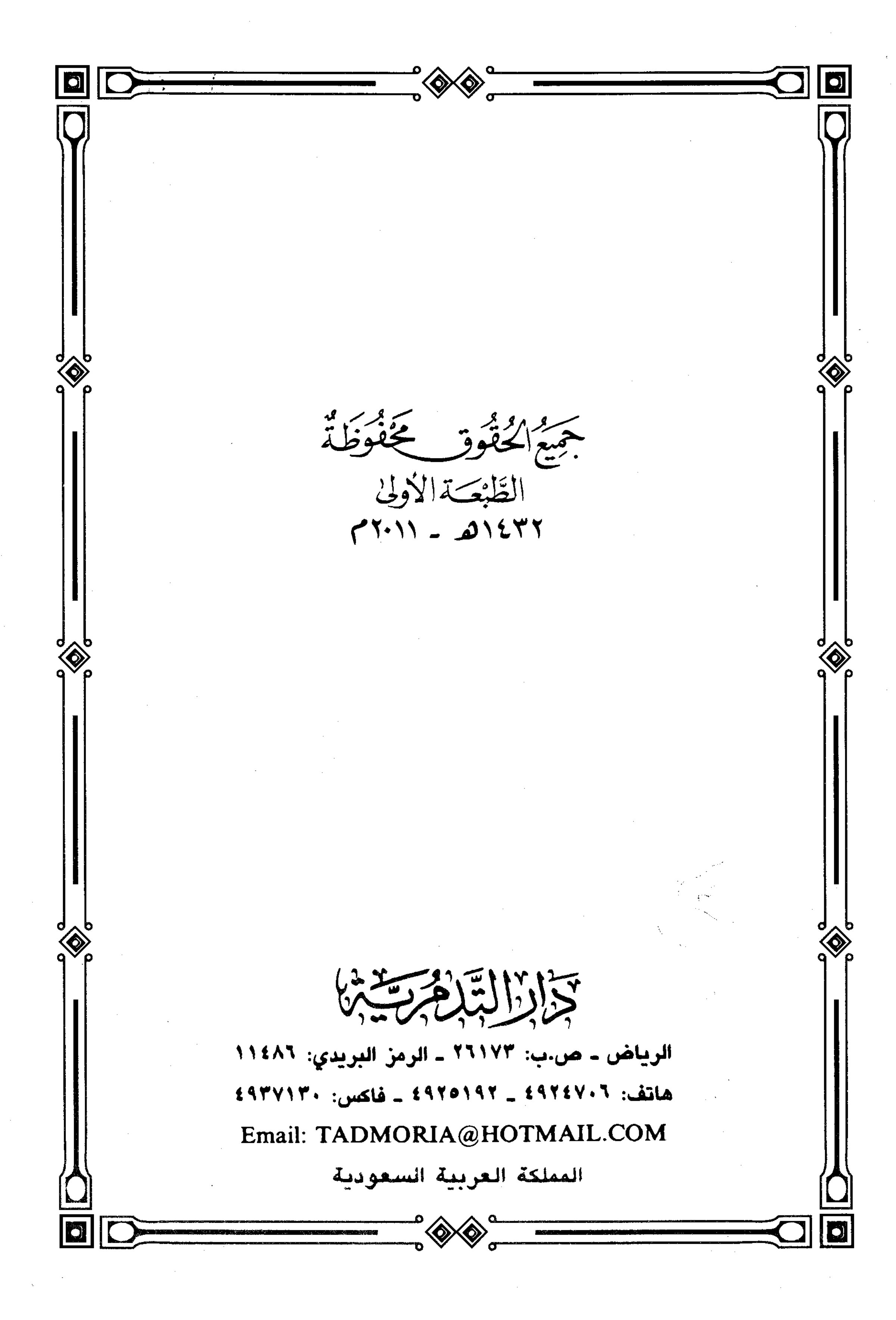
وأوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الدكتوراه في النحو والصرف بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى.



الغرة

في شرح اللمع

١



الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

دار التدمرية

الرياض - ص.ب: ٢٦١٧٣ - الرمز البريدي: ١١٤٨٦

هاتف: ٤٩٢٤٧٠٦ - ٤٩٢٥١٩٢ - فاكس: ٤٩٣٧١٣٠

Email: TADMORIA@HOTMAIL.COM

المملكة العربية السعودية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فلم يزل الباحثون يؤدون شيئًا من حقِّ تراثهم العلمي الذي خلَّفه أسلافهم العلماء، يحققون، ويدرسون، وينشرون، كي يظهروا ما وصلوا إليه من نضج فكري، وثراء معرفي، في ميادين العلم كافة، وخاصةً ما كان متعلقًا بكتاب الله تعالى، وسنة نبيه ﷺ.

ولقد كانت علوم العربية، وخاصة النحو والصرف، مرآةً كشفت عن علم دقيق، وفكر رصين، ونمط أصيل من البحث، حتى ظنَّ بعض الناس أنَّ شعاعه مقتبس من أمم أخرى، فشكُّوا في أصالة هذا الفكر، وراحوا يتصيَّدون الأدلة، ويتكلَّفونها، انبهارًا بهذا المقدار العالي الذي وصله، في وقت مبكر من عمره.

وإنَّ من القيام على التراث وخدمته، العناية برموزه وأربابه، الذين حملوا لواء العلم، وأدَّوه إلى من بعدهم، فاجتهدوا في أدائه، بالتأليف والتدريس، واجتهدوا في تطويره، من خلال ما أضافوه من دقائق العلم، ونتائج الفكر.

وقد كانت هذه المعاني حاضرة في ذهني لَمَّا أردت أن أسجل موضوعًا لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، فبقيت زمنًا أبحث وأستشير، وكان د. عبد الرحمن العثيمين –حفظه الله– قد حدَّثني في زمن سابق عن شروعه في تحقيق كتاب الغرة لابن الدهان، إلاَّ أنه وقف عن إكماله من زمن، لانشغاله في شؤون علمية أخرى، فلما راجعته مستشيرًا في اختيار موضوع للدكتوراه، أشار علي بأن

أسجل جزءًا من الغرة، بعد الجزء الذي وقف عنده، ثم إني استشرت د. تركي العتيبي -حفظه الله- في هذا، فأيّد هذا الرأي، ثم استقرَّ الأمر بعد زمن، على أن تكون الدراسة عن فكر ابن الدهان النحوي مع تحقيق جزء من كتابه الغرة.

ولهذا الكتاب أهمية ظاهرة، فمؤلفه من أعلام نحويي عصره، وعصره عصر مزدهر بالعلم، فإنه وإن كان النحو قد استقرت أصوله في القرن الرابع، إلاَّ أنَّ ما بعده من القرون، كان الاجتهاد فيها هو سبيل التميز عند النحويين، وميدان المسابقة، بقيت الحالة هذه، حتى جاءت عصور النقل والتلخيص والتحشية، التي قلَّ فيها التميزُ.

ثم إن الكتاب غزير المادة، معنيٌّ بذكر آراء النحويين ومذاهبهم، وهو مصدر لكثير من الكتب التي جاءت بعده، مما له أهمية بالغة، كمصنفات أبي حيان وغيره.

ولقد سُبِقتُ بدراسات متعددة لهذا الكتاب ومؤلفه، وهي كما يلي:

١- رسالة د. إبراهيم الأدكاوي، التي هي بعنوان (آراء ابن الدهان النحوي، مع تحقيق الأبواب الستة الأخيرة التي أضافها إلى شرح اللمع).

٢- رسالة د. علاء محمد رأفت، التي هي بعنوان (جهود ابن الدهان وأثره في الدراسات النحوية والصرفية).

٣- ما شرع فيه د. عبد الرحمن العثيمين من تحقيق الجزء الأول.

٤- رسائل ماجستير لطلاب د. الأدكاوي، في جامعة المنوفية في مصر، لعدد من الأبواب، تبدأ من باب النكرة والمعرفة إلى آخر الكتاب.

فأمَّا الرسالتان الأوليان، فإنهما لم تُفردا للفكر، ولم يكن الجزءُ الأول من الغرة داخلاً في بحثهما، كما صرح بذلك د. الأدكاوي، في رسالته، وكذلك د. علاء، فقد أخبرني من خلال اتصال به أنه لم يعثر على الجزء الأول عند بحثه.

وأمَّا الجزء الذي حُقِّقَ، فقد راعيته، فاخترت هذا الجزء المحدد: من أول باب (إنَّ) وأخواتها إلى آخر باب (العطف)، وذلك أن د. عبد الرحمن العثيمين قد شرع في تحقيق الجزء الأول منه، فكان المقترح أن تكون بدايتي من حيث انتهاؤه، أما النهاية، فقد علمتُ أن الدكتور الأدكاوي -رحمه الله- قد قسم الأبواب الأخيرة على بعض طلاب الماجستير، وأن ذلك التقسيم يبدأ من باب النكرة والمعرفة[1]، فوقفت قُبيله.

وقد قسمت العمل قسمين:

الأول: الفكر النحوي عند ابن الدهان، وفيه تمهيد وتسعة فصول:

فأمَّا التمهيد، فترجمتُ فيه لابن الدهان.

وأما الفصول التسعة، فقد حاولت أن أبرز فيها الجوانب المعرفية، التي كان نحوُ ابن الدهان أثرًا لها، وما هو سبيل إلى ذلك، من تتبع لمصادره، ووصفٍ لمنهجه، ودراسةٍ لتعامله مع الخلاف النحوي، ومواقفه من آراء النحويين، وكيف يتشكل

---

(١) علمت بعد نهاية العمل أن مقدار المحقق من الكتاب أوسع من ذلك، فلقد اطلعت على سيرة ذاتية لأحد الأساتذة المقدمين للتعاقد مع إحدى الجامعات، فوجدت رسالته (أبواب التوابع من الغرة دراسة وتحقيقًا).

اختياره وترجيحه، من خلال عنايته بالمعنى، والشاهد، وطريقة مناقشته للقضية وللنحوي، وموقفه من أبرز القضايا النظرية في النحو؛ العلة والعامل، وختمت الفصول بقيمة كتابه الكبير (الغرة)، ثم ذيلت الدراسة بأهم النتائج.

أما القسم الثاني: فهو تحقيق الغرة من أول باب (إنَّ) وأخواتها إلى آخر باب العطف، وقد قدمت التحقيق بإثبات نسبة الكتاب، وبوصف النسخ الخطية.

وذيَّلت العمل بالفهارس الفنية.

ولقد جرت عادة الباحثين أن يذكروا في مقدمات بحوثهم ما واجههم من صعوبات، ويشكروا من ساعدهم في إنجاز عملهم.

فأما الصعوبات، فإني أحمد الله تعالى على جزيل ما أنعم، ولم أجد من فضله إلا ما يوجب الشكر، وإن كان ثمَّ شيءٌ فأسأل الله أن يجعل عاقبته حميدة، وأن يعوِّض عن وطأته بخيري الدنيا والآخرة.

وأمَّا الشكر، فالشكر لله تعالى أولاً وآخرًا، ثم إني أشكر المشرف على هذه الرسالة، د. تركي بن سهو العتيبي، فقد زاد فضله على ما يجود به أكرم المشرفين على تلاميذهم، قرأ الرسالة حرفًا حرفًا، ولم يترك نقصًا إلاَّ أشار بإكماله، ولا خللاً إلاَّ بين السبيل إلى تسديده، أعطاني من وقته وجهده، حتى وقت إجازته وراحته، فجزاه الله خير الجزاء.

كما أودُّ أن أشكر الأستاذين الفاضلين، الذين تفضلا بمناقشة الرسالة، أ.د. صالح بن حسين العايد، وأ.د. أحمد بن عبد الله السالم، فقد استفدت من ملحوظاتهما، وصوَّبت ما أوقفاني عليه من خطأ أو وهم. فجزاهما الله خير الجزاء.

أما الدكتور: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، فقد سبق فضله العمل بزمن طويل، فلقد استفدت من مجالستي له، استفادة لا تقدر بقدر، ولا يكافِئُها شكر، أما هذا العمل، فله الفضل الكبير فيه، فهو الذي أشار بالكتاب، وكان قد شرع في تحقيقه، فتنازل لي عن القدر الذي يُسمَحُ أن يُسَجَّلَ بِه رسالةٌ، وتكرم بإعطائي مخطوطة لم أجدها إلاَّ عنده، ولم يقف عند ذلك، بل تابعني بالسؤال في بداية عملي، فله جزيل الشكر، وخالص الدعاء، فجزاه الله خير الجزاء، وأسأل الله أن يشفيه عاجلاً غير آجل.

وكان من تمام فضله، وزيادة تكرمه أن وعد بأن نخرج الكتاب سويًّا، فدفعه إلى الطابع لصفه، ثم شرع في تصويبه ، وتعديل تطبيعاته، إلاَّ أنَّ حالته الصحية لم تسمح بمواصلة ذلك، فلما انتهيت من العمل أذن لي أن أخرج عملي، أملاً بأن يُخرِج الباقي قريبًا إن شاء الله تعالى.

وأسأل الله سبحانه وتعالى، أن يرزقنا جميعًا الإخلاص في القول والعمل، وأن يتقبل منا الصالحات، ويعفو عن الزلات، إنه سميع مجيب.

كتبه

فريد بن عبد العزيز الزامل السُّليم

عنيزة ٣ شعبان ١٤٣١هـ

التمهيد

تعريف بابن الدهان

اسمه ونسبه:

هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله بن سعيد بن محمد بن نصر بن عاصم بن عباد ابن عاصم، وقيل: عصام[1]، بن الفضل بن ظفر بن غلاب بن حمد بن شاكر بن عياض بن حصن بن رجاء بن أبي بن شبل بن أبي اليسر كعب بن عمرو الأنصاري، ناصح الدين أبو محمد، المعروف بابن الدهان البغدادي[2].

وقد نص جماعةٌ من المترجمين أن نسبه يرجع إلى الصحابي الجليل أبي اليسر كعب بن عمرو الأنصاري رضي الله عنه[3]، ثم وهم بعض المعاصرين، فنسبوه إلى كعب بن مالك الأنصاري رضي الله عنه[4].

مولده ورحلاته:

وكانت ولادته ليلة الجمعة الخامس والعشرين من رجب سنة ٤٩٤هـ[5]. وقيل الحادي عشر من رجب، وقيل سنة ٤٩٣هـ[6]. ولد بنهر طابق[7]، وكان

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩، ونكت الهميان ١٥٨.

(٢) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢، ونكت الهميان ١٥٨.

(٣) انظر: المراجع في الحاشية السابقة، وإشارة التعيين ١٢٩، والبلغة ١٠٤.

(٤) انظر: الفريدة في شرح القصيدة ٣١، وشرح أبنية سيبويه ٧.

(٥) انظر: مسالك الأبصار ٧/ ٧٦.

(٦) انظر: بغية الوعاة ١/ ٥٨٧، وطبقات المفسرين للداودي ١/ ١٨٤.

(٧) محلة ببغداد من الجانب الغربي، قرب نهر القلاَّئين. انظر: معجم البلدان ٥/ ٣٢١.

أصله من بغداد، من محلة المقتدية[1].

ولم أقف على ذكر نشأته الأولى، ولا ذكر من أخذ عنهم في صغره، وإنما يذكر المترجمون أنه انتقل من بغداد إلى أصفهان، وسمع بها واستفاد من خزائنها، ثم عاد إلى بغداد، واستوطنها زمنًا، ثم خرج منها قاصدًا دمشق بطلب من صاحبها ابن الصوفي[2]، فاجتاز الموصل وذلك سنة ٥٤٤هـ[3]، فطلبه وزيرها الجواد الأصفهاني[4]، وأكرمه وصدَّره للإقراء والتأليف، وبقي بها إلى أن مات[5].

شيوخه:

يبدو أن ابن الدهان كان أكثر أخذه عن الكتب، ففي الجزء الذي حققته من الغرة لم أجد إشارة إلى شيخ له، أو تصريحًا بسماع، أو رواية. ثم لم أجد من ذكر له شيخًا أخذ عنه علوم العربية، إلا ما ذكر ياقوت أنه أخذ اللغة العربية عن

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩، وإنباه الرواة ٢/ ٤٧-٤٨.

(٢) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧٠. وابن الصوفي هو حيدرة بن مفرِّج بن حسن، (ت ٥٤٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢٤٢.

(٣) انظر: خريدة القصر (شعراء العراق) ٣/ ٢١.

(٤) هو جمال الدين أبو جعفر محمد بن علي بن أبي المنصور (ت ٥٥٩ هـ). انظر: وفيات الأعيان ٥/ ١٤٣، وشذرات الذهب ٤/ ١٨٥.

(٥) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٤٧-٤٨، ونكت الهميان ١٥٩.

الرمانيّ[1]، ولا أدري من عنى به، فهو قطعًا ليس أبا الحسن النحوي الشهير، فإنه توفي سنة ٣٨٤هـ، أي قبل ولادة ابن الدهان بنحو تسعين سنةً، فيحتمل أن يكون وهمًا، أو أن نحويًّا آخر عُرِفَ بالرَّماني معاصر لابن الدهان.

وأما شيوخه في الحديث، فقد ذكروا أنه أخذ عن اثنين، وقد صرح الذهبي أنه سمع منهما وهو كبير[2]، وهما:

١. أبو القاسم هبة الله بن الحصين (ت ٥٢٥ هـ)[3].

٢. أبو غالب أحمد بن الحسن بن البنَّاء (ت ٥٢٧هـ)[4].

قالوا: وأخذ عن غيرهما[5].

تلاميذه:

وقد أخذ عنه جماعة من أهل العلم، وذكر القفطي: أن جماعته يتعصبون له، ويفضِّلونه على غيره، ويقصدون نحوَهُ لنحوِهِ[6].

وممن أخذوا عنه:

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٥٨١.

(٣) ترجمته في: شذرات الذهب ٤/ ٧٧.

(٤) ترجمته في: شذرات الذهب ٤/ ٧٩.

(٥) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢، وإشارة التعيين ١٢٩، ونكت الهميان ١٥٩، والوافي بالوفيات ١٥/ ١٥٦، والبلغة ١٠٤، وبغية الوعاة ١/ ٥٨٧.

(٦) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥١.

١ -أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت ٥٦٢ هـ)[١].

قال عبد الباقي اليماني: «روى عنه أبو سعد بن السمعاني»[٢]، وقال الفيروزآبادي: «روى عنه أبو سعيد السمعاني»[٣]، ولم أقف على ذكره في شيوخ السمعاني[٤].

٢- أبو الفتح عثمان بن عيسى بن منصور البُلَطِيُّ (ت ٥٩٩هـ)[٥].

٣- أبو القاسم علي بن الحسين بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، صاحب تاريخ دمشق (ت ٥٧١)[٦].

ذكر القفطي أنه روى عن ابن الدهان خبرًا[٧].

٤- أبو الحرم مكي بن ريان بن شبة بن صالح الماكسيني الضرير (ت ٦٠٣هـ)[٨].

ذكر قراءته على ابن الدهان ابن خلكان[٩] والذهبي[١٠].

---

(١) ترجمته في: البداية والنهاية ١٢/ ٢٥٤، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ١١.

(٢) إشارة التعيين ١٢٩-١٣٠.

(٣) البلغة ١٠٤.

(٤) انظر: المنتخب من معجم شيوخ السمعاني. (ثبت الشيوخ) ٤/ ١٣-١٢٥.

(٥) ترجمته في: بغية الوعاة ٢/ ١٣٦، وفيه ذكر أخذه عن ابن الدهان.

(٦) ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/ ٣١١.

(٧) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٤٩.

(٨) ترجمته في: وفيات الأعيان ٥/ ٢٧٨، وسير أعلام النبلاء ٢١/ ٤٢٥، وبغية الوعاة ٢/ ٢٩٩.

(٩) انظر: وفيات الأعيان ٥/ ٢٧٨.

(١٠) انظر: تاريخ الإسلام ٤٣/ ١٣٣.

٥- أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن الأثير (ت ٦٠٦هـ)[١].

من أشهر من تتلمذ عليه، ونقل عنه في كتاب البديع[٢].

٦- أبو الثناء، وأبو المجد محمود بن الحسن بن علي، المعروف بابن الأرملة (ت ٦٠٦هـ)[٣].

٦- أبو الرضا أحمد بن علي بن زنبور النيلي (ت ٦١٣هـ)[٤].

قال الذهبي: «تأدب على سعيد بن الدهان»[٥].

٧- أبو الدر[٦] ياقوت بن عبد الله الرومي. (ت ٦١٨هـ)[٧].

قرأ عليه ديوان المتنبي[٨].

---

(١) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٤/ ١٤١، والبداية والنهاية ١٣/ ٥٤، وطبقات المفسرين للداوودي ١/ ١١٢، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٤. وقد أجمعوا على تتلمذه على ابن الدهان.

(٢) انظر: مقدمة تحقيق البديع ١/ ١٠٦، والفصل التاسع من هذا البحث.

(٣) ترجمته في: بغية الوعاة ٢/ ٢٧٦، وفيه أخذه عن ابن الدهان.

(٤) ترجمته في: تاريخ الإسلام ٤٤/ ١٣٥، وبغية الوعاة ١/ ٣٤١.

(٥) انظر: تاريخ الإسلام ٤٤/ ١٣٥.

(٦) هذه الكنية في معجم الأدباء (٦/ ٢٨٠٤) لمهذب الدين ياقوت بن عبد الله الرمي، (ت ٦٢٢هـ)، وأما تلميذ ابن الدهان فلم يَكْنِهِ ياقوت بأبي الدر، في حين كناه بها غيره، وإنما كناه ياقوت بأبي محمد، ولقبه أمين الدين، كما لقبه غيره بهذا اللقب، جاء في معجم الأدباء (٣/ ١٣٧٠): «... فمما أُنشدتُ من شعره ما ألقاه عليَّ أمين الدين أبو محمد ياقوت الموصلي الكاتب، وكان من أعيان تلاميذه، وسمع أكثر تصانيفه...».

(٧) ترجمته في: معجم الأدباء ٦/ ٢٨٠٥، ووفيات الأعيان ٦/ ١١٩، وتاريخ الإسلام ٤٤/ ٤٣٤. وفيها ذكر تلمذته على ابن الدهان.

(٨) توضيح المشتبه ٥/ ٣١٨.

وقال ياقوت: وأخذ عنه الخطيب التبريزي وجماعة[1]. وهذا وهم، فإن الخطيب التبريزي أبا زكريا يحيى بن علي توفي سنة ٥٠٢هـ[2]، وفي تلك السنة عمر ابن الدهان ثمان سنين، فكيف يكون شيخًا له[3]!

والذي يظهر أنَّ ثمَّ وهمًا سببه تشابهٌ في الأسماء، فإنَّ شيخ الخطيب هو الحسن بن رجاء ابن الدهان اللغوي[4].

مُؤلَّفاتُهُ:

ذكر المترجمون له أكثر من عشرين مؤلفًا، منها الموجود، ومنها المفقود، وهي:

١- شرح الإيضاح والتكملة.

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩.

(٢) انظر: تاريخ دمشق ٦٤/ ٣٤٩.

(٣) في كتاب «التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف ... في كتاب الغريبين» (ص:١٦٢-١٦٣): «كذا قرأته على شيخنا الشيخ الأديب أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي الشيباني اللغوي، وكان ضابطًا، حافظًا للغةِ، متقنًا، أخذها عن علماء العراق والشام، مثل أبي محمد الدهان، وأبي القاسم الرقي...» ثم ترجم المحقق خطًا لأبي محمد سعيد بن المبارك. (هامش رقم (١) ص: ١٦٣).

ومثل هذا الوهم وهم د. إبراهيم السامرائي في تحقيقه نزهة الألباء، فقد ترجم الأنباري لأبي محمد الدهان، فقال: «وأما أبو محمد الدهان اللغوي، فإنه كان من أفاضل أهل اللغة... وأخذ عنه أبو زكريا الخطيب التبريزي» فأقحم المحقق بين معقوفتين بعد أبي محمد (سعيد بن المبارك بن علي بن) وترجم لصاحب الغرة. انظر: نزهة الألباء ٢٦٣ هامش رقم (٥).

(٤) انظر: نزهة الألباء ٢٧٠، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٨٢٣.

ذكره القفطي وياقوت وغيرهما. وذكروا أنه في ثلاثة وأربعين مجلدًا[١].

و نقل عنه السبكي في فتاويه[٢]، وابن النحاس الحلبي في تعليقته على المقرب، وسماه: الشامل في شرح الإيضاح[٣].

٢- شرح اللمع.

واسمه: الغرة في شرح اللمع. وهو في ثلاث مجلدات[٤]. وهو الكتاب الذي ندرسه.

٣-كتاب تفسير القرآن.

ذكره ياقوت، وذكر أنه في أربع مجلدات[٥].

٤-كتاب النهاية في العروض.

ذكره ياقوت[٥].

٥-كتاب الدروس.

ذكره القفطي[٦]، وياقوت، ووصفه بأنه مقدمة في النحو[٥].

٦-كتاب الفصول.

---

(١) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧١، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

(٢) انظر: فتاوي السبكي ٢/ ٣٢٣.

(٣) انظر: التعليقة على المقرب ١/ ١٦٢، ٣٤٧، ٢/ ٨٠٥، ٨٢٥.

(٤) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

(٥) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

(٦) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠.

ذكر القفطي وياقوت من مصنفاته الفصول في النحو[1]، وذكر ابن خلكان: الفصول الكبرى والفصول الصغرى[2]، وحقق د. فائز فارس لابن الدهان كتابًا بعنوان: الفصول في العربية[3].

٧-كتاب الدروس في القوافي والعروض.

ذكره ياقوت[4]، ومنه نسخة خطية في دار الكتب المصرية رقم ١٨٦ عروض[5]. ونسخة في جوتا في ألمانيا برقم ٣٥٨، رقم ١[6].

٨-كتاب العقود في المقصور والممدود.

ذكره ياقوت[5]، وذكره ابن خلكان باسم: المعقود في المقصور والممدود[7]، ويحتمل أن يكون خطًا طباعيًا.

٩-كتاب الرسالة السعيدية في المآخذ الكندية.

ذكره القفطي وابن خلكان بهذا الاسم[8]، وذكره ياقوت باسم: المآخذ

---

(١) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

(٢) انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

(٣) نشرته مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ.

(٤) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

(٥) انظر: مقدمة تحقيق د. علاء رأفت لشرح أبنية سيبويه ١٤.

(٦) انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ١٧٠، ومقدمة تحقيق د. صالح العايد للفصول في القوافي ١٤.

(٧) انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

(٨) انظر: : إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

الكندية من المعاني الطائية[1]، وهو ما أخذه المتنبي من أبي تمام[2]، ومنه نسخة في مكتبة كوبريللي رقم ١٢٠٤[3].

١٠-كتاب فيه شرح بيت واحد من شعر الملك الصالح بن رزِّيك، وزير صاحب مصر.

ذكره القفطي وياقوت[4].

١١-كتاب إزالة المراء في الغين والراء.

ذكره القفطي وياقوت وابن خلكان[5].

١٢-كتاب الغنية في الضاد والظاء.

ذكره ياقوت وابن خلكان[6].

١٣-كتاب الأضداد في اللغة.

طبع بتحقيق: محمد حسين آل ياسين[7].

١٤-كتاب النكت والإشارات على ألسُن الحيوانات.

---

(١) معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ١٧٠.

(٤) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

(٥) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧١، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

(٦) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

(٧) ط:٢ بمكتبة النهضة ببغداد. ١٣٨٢هـ.

ذكره ياقوت[1].

١٥-كتاب تفسير (قل هو الله أحد).

ذكره ياقوت[1].

١٦- كتاب شرح الفاتحة.

ذكره ياقوت[1].

١٧-كتاب رسائله.

ذكره ياقوت[1].

١٨-ديوان شعره.

ذكره ياقوت[1].

١٩- زهر الرياض.

وهي تذكرته، قال القفطي: رأيتها وملكتها بخطه[2]، وتقع في سبعة مجلدات[3].

٢٠- الرياضة في النكت النحوية.

ذكره ياقوت[1].

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

(٢) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠.

(٣) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧١، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

٢١- المختصر في القوافي[١].

٢٢- الفصول في القوافي.

حققه د. محمد الطويل[٢]، ثم حققه د. صالح بن حسين العايد[٣].

٢٣- شرح الدروس في النحو.

حققه د. إبراهيم الأدكاوي[٤].

٢٤- شرح أبنية سيبويه.

حققه د. حسن شاذلي فرهود[٥]، ثم حققه د. علاء محمد رأفت[٦].

٢٥- قصيدة في الألغاز النحوية.

شرحها ابن الخباز، وسماه: الفريدة في شرح القصيدة، وقد حققه د. عبد الرحمن العثيمين[٧].

٢٦- بلوغ الأماني في حروف المعاني.

نصَّ عليه في هذا الكتاب (الغرة)، ولم أجد من ذكره، قال: «... وقد حصرناها

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق الفصول د. صالح العايد ١٦.

(٢) نشر دار الثقافة ١٤١١هـ.

(٣) نشر دار أشبيليا، الرياض، ١٤١٨هـ.

(٤) نشر بمطبعة الأمانة، في القاهرة، ١٤١١هـ.

(٥) نشر في دار العلوم في الرياض ط: ١، ١٤٠٨هـ.

(٦) نشر في دار الطلائع في القاهرة، بلا تاريخ.

(٧) نشر بمكتبة الخانجي عام ١٤١٠هـ.

وتكلمنا عليها حرفًا حرفًا، في كتاب مفرد ترجمناه ببلوغ الأماني في حروف المعاني»[1].

وقد عدَّ د. صالح العايد من مؤلفاته كتابًا في الكُنى، ذكر أنه ذكره في الغرة[2]، وعند الرجوع إلى الموضع الذي أحال إليه، لا تجد نصًّا يقطع بذلك، بل إنه يوحي بخلافه، ففي معرض حديثه عن الكنى قال: «وقد ذكرنا منه شيئًا كثيرًا في كتابنا الكبير»، فلو كان كتابًا مستقلاً للكنى لعبر بما يدل على التخصيص، فلا دلالة أنَّ كتابه الكبير كان في الكنى، بل يتبادر إلى الذهن شرح الإيضاح، فإنه كبير جدًّا، أكبر من الغرة.

صفاته وشيءٌ من أخباره:

كان واسع العلم في العربية، نعت بسيبويه عصره[3]، وكان يقال: النحويون ببغداد أربعة: ابن الجواليقي وابن الشجري وابن الخشاب وابن الدهان[4]. كما كان له قدمٌ في الشعر[5].

ومع هذه الميزات، قد كان كثير الغلطِ، سقيمَ الخطِّ، سيِّئَ الحفظ[6]، ويُذكَر له في ذلك نادرة طريفة، فقد أملى حكايةً على ابن عساكر، ثم عرضها عليه ابنُ

---

(١) الغرة ٢ ب (كوبريللي).

(٢) مقدمة الفصول في القوافي ١٦. وقد أحال إلى الغرة ٢١ أ (قليج علي).

(٣) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥١، ومرآة الجنان ٣/ ٣٩٠، وشذرات الذهب ٤/ ٢٣٣.

(٤) إنباه الرواة ٢/ ٥١.

(٥) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧٠.

(٦) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١، ونكت الهميان ١٥٩.

السَّمعاني، فقال: ما أعرفها، ثم استملاها ابن الدهان من ابن السمعاني، قال: أخبرني ابن السمعاني، عن ابن عساكر عني، روى عن شخصين عن نفسه[1]!

وقد كُفَّ بصرُهُ آخِرَ عُمُرِه، وكان من سبب ذلك أنَّ بغداد لما غرقت سنة ٥٦٨هـ، انهدمت داره في الغرق على كتبه، وكان جوار داره مدبغة، فسرى إلى ما بقي من كتبه رائحة الجلود، فصارت في غاية النتن وسوء الحال، فأمر بحمل كتبه إليه، ثم بخَّرها بأربعين رطلاً من اللاذن، لتزول منها رائحة العفونة، فلم تزُل، وتضررت عيناه من كثرة التبخير حتى ذهب بصره[2].

وكان يكتب الشعر، وقد سبق أن أشرتُ في سرد مؤلفاته إلى ديوان شعره، كما بقي من آثاره قصيدته الملغزة، التي شرحها ابن الخباز، قال القفطي: «له معرفة كاملة بالنحو، ويد باسطةٌ في الشعر»[3]، إلاَّ أنَّ ما بقي من شعره لا يعدو أن يكون نظمًا، كما هي أشعار العلماء.

ومن شعره قوله، وقد بُشِّر بولد على كبر:

قِيلَ لي جاءكَ نجلٌ ولدٌ شَهْمٌ وسيمْ
قُلتُ عزُّوهُ بِفَقْدِي ولدُ الشَّيْخِ يتيمْ[4]

---

(١) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٤٩، ورفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب للسبكي ٢/ ٤٣٣، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٤، ونكت الهميان ١٥٩، وفتح المغيث للسخاوي ١/ ٣٤٣.

(٢) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١، وإنباه الرواة ٢/ ٤٨، ونكت الهميان ١٥٩.

(٣) إنباه الرواة ٢/ ٤٧.

(٤) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

وقال:

وأخٍ رَخُصْتُ عليه حتَّى مَلَّنِي ... والشيءُ مملولٌ إذا ما يرخُصُ
ما في زمانِكَ ما يعزُّ وجُودُهُ ... إن رمتَهُ إلاَّ صديقٌ مُخلِصُ [1]

ونسب إليه الفيروزآبادي أبياتًا في مدح تاج الدين زيد بن الحسن الكندي، وهي:

يا زيدُ زادَكَ رَبِّي مِن مَواهِبِهِ ... نُعمى يُقصِّرُ عَن إدراكِها الأَمَلُ
لا بَدَّلَ اللهُ حالاً قَد حباك بها ... ما دارَ بَينَ النُّحاةِ الحالُ وَالبَدَلُ
النَّحوُ أنتَ أَحَقُّ العالمينَ بِهِ ... أَلَيسَ بِاسمِكَ فِيهِ يُضرَبُ المَثَلُ [2]

والظاهر أنَّ هذه النسبة غير صحيحة، فلم أجد من نسبها إليه، وإنما أجمع المترجمون -فيما اطلعت عليه- على نسبتها لأبي شجاع محمد بن علي بن الدهان الفرضي (ت ٥٩٠هـ)[3].

وفاته:

كانت وفاته -عليه رحمةُ الله- في الموصل، ليلة عيد الفطر سنة ٥٦٩هـ[4].

---

(١) انظر: الوافي بالوَفَيات ١٥/ ١٥٧.

(٢) انظر: البلغة ١٠٤.

(٣) انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٣٤١، وسير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٩، وتاريخ الإسلام ٤٤/ ١٤٦، والبداية والنهاية ١٣/ ١٣، وبغية الوعاة ١/ ١٨٠-١٨١. وفي الأخير ترجمة ابن الدهان الفرضي.

(٤) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩، وإنباه الرواة ٢/ ٥١، ومسالك الأبصار ٧/ ٧٦، والوافي بالوفيات ١٥/ ١٥٧، وإشارة التعيين ١٣٠، ونكت الهميان ١٥٨، وبغية الوعاة ١/ ٥٧٨.

الفصل الأول

منهج ابن الدهان

المبحث الأول: طريقته في شرح اللمع.

المبحث الثاني: طريقته في شرح شواهد اللمع.

المبحث الثالث: طريقته في شرح أمثلة اللمع.

المبحث الرابع: طريقته في الاستدراك على اللمع.

المبحث الخامس: الاستقصاء والتفريع.

المنهج مشتق من (نهج)، وهذه المادة تعود مدلولاتها إلى الوضوح، وسمي الطريق الواضح نهْجًا ومنهجًا ومنهاجًا[1].

أمَّا المنهج في اصطلاح الباحثين فقد عُرِّفَ بعدد من التعريفات، من ذلك:

١ - «أنَّه وسيلة محدَّدة توصل إلى غايةٍ محدَّدة»[2].

٢ - «هو الطريق المؤدِّي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، من خلال طائفة من القواعد العامة، التي تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة»[3].

٣ - «هو السبيل الفكري، والخطوات العملية، التي يتبعها الباحث في مساره، بقصد تحصيل العلم»[4].

٤ - «فنُّ التنظيم الصحيح لسلسلةٍ من الأفكار العديدة، إمَّا من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، وإمَّا من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين»[5].

وهذه التعريفات تجمع ركنين أساسيين، وهما:

أ - خطوات عملية تنظيمية، تتعلق بالشكل، فيدخل في ذلك طرق

---

(١) انظر: العين ٣/ ٣٩٣ (نهج)، ومقاييس اللغة ٥/ ٣٦١ (نهج)، وتاج العروس ٦/ ٢٥٢ (نهج).

(٢) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ٣٩٣.

(٣) مناهج البحث العلمي لعبد الرحمن بدوي ٥.

(٤) منهج كتابة التاريخ الإسلامي ٨٣.

(٥) منهج البحث الأصولي ١٢.

التصنيف، وتنظيم المسائل والفصول...

ب- قواعد عملية فكرية، تعالج طرق استنباط الأفكار، وطرق توظيفها بما يخدم القضية المدروسة.

ومباحث هذا الفصل أرادت أن توضح الطرق التنظيمية، التي سار عليها ابن الدهان في شرحه للمع، محاولةً أن تبيِّن تأثير مراجعها الفكرية فيها.

المبحث الأول: طريقته في شرح اللمع.

المخطوطة الفريدة التي بين أيدينا لأول الكتاب فقد منها مقدار لوحة أو لوحتين، فأول الكتاب، الذي قد يذكر فيه المؤلف منهجه، مفقودٌ، ولكن من خلال النظر يمكن أن يلخص منهجه في شرح نص اللمع بما يأتي:

أولاً: أنه يذكر نص اللمع المراد شرحه كاملاً، على شكل فقرات، تحتوي الفقرة على أكثر من جملة في الغالب. ولا يكتفي بأول الفصل، أو بجزء منه.

وقد سبقه إلى هذا الثمانيني والشريف الكوفي في شرحيهما للمع.

ثانيًا: أنه يشرح النص المحدد شرحًا إجماليًا، ولا يعيد شيئًا من النص، إلا إذا دعت الحاجة، وذلك إذا أراد التعليق على عبارة ابن جني، كما في قوله: «وقولُهُ: «ودخَلتِ اللامُ زائدةً للتوكيد» هذِهِ عبارةُ النحويينَ في كلِّ حرفٍ لا يخِلُّ بخُروجِهِ الكلامُ، وإذا حُقِّق لم يحسُنْ أن يكونَ للتأكيدِ وهي زائدةٌ»[1].

وقوله: «وأمَّا قولُهُ: إنَّ (لا) تنصِبُ النكرة بغير تنوينٍ، ما دامت تليها،

---

(١) ص: ٦١.

وتُبنى معها على الفتح كخمسة عشرَ. فقوله: «تنصِب» يدلُّ على أنّهُ مُعربٌ، وقوله: «تُبنى معها» يدُلُّ على أنَّه مبنيٌّ، وقولهُ: «النكرة بِغيرِ تَنوينٍ» ينبغي أن يُخصِّصَ، فيقول: المفردة السابقُ ذكرُها، وقولهُ: «تُبنى مَعَها على الفتحِ» ينبغي أن يقولَ: إذا قَصَدْتَ العمومَ، ثم قولُهُ: «في الدارِ» يحتمل أن يَكونَ خَبرًا وَأن يَكونَ صِفةً...»[1].

ثالثًا: أنه قد يشرح بعض الكلمات، التي تحتاج إلى ذلك، كقوله: «والكروان: طائرٌ، وقيل: اسمُ ذكرهِ: كرا، وعليه عند بعضهم:

أَطْرِقْ كرا إنَّ النَّعامَ في القُرَى

والصَّمَيان: التقلُّبُ والوَثْبُ، وقيل: رجلٌ صَمَيان، أي: شُجاعٌ»[2].

رابعًا: أنه كان يشير إلى اختلاف نسخ اللمع، ويعلق على كلٍّ، قال: «قال أبو الفتح: وَحرفُ كُلِّ مُعربٍ آخرُهُ، نحوُ: الدالِ مِن (زيد)، والميم من (يقوم») وفي نسخة: «وحرف الإعرابِ مِن كلِّ مُعربٍ آخرُهُ» ... وفي كلامِهِ في الرواية الأُولى حَذفُ مضاف، تقديره: وحرف إعراب كل معربٍ»[3].

وخُتمَ باب الخبر في اللمع بقول الشاعر:

---

(١) ص: ١١٣.

(٢) الغرة ٥٠ أ (قليج علي).

(٣) الغرة ٦ ب (كوبريللي).

فقالَتْ علـى اسـمِ اللهِ أمـرُكَ طاعـةٌ   وإن كُنـتُ قـد كُلِّفْـتُ مـالم أُعَـوَّدِ[1]

قال ابن الدهان: هذا البيتُ آخرُ الباب في أكثرِ النُّسخِ، ووجدتُ زيادةً في بعضِ النسخِ أنا أُبيِّنُها إن شاء الله...[2] ثم ذكر هذه الزيادة، قال: «قال أبو الفتح: وكذلك قولهم: لولا زيدٌ لجئتُك، فزيدٌ رفعٌ بالابتداءِ، وخبرُهُ محذوفٌ، تقديرُهُ: لولا زيدٌ بالحضرةِ، أو هُناك، وقوله: لجئتُك، جواب لولا، وصارَ الجوابُ مَعَ العِلمِ عِوضًا عنِ الخبر.

قال سعيد: قوله: «وكذلك» إن أراد به أنه مثله في حذف الخبر فسهلٌ، وإن أراد أنه مثله في كلِّ وجهٍ ففاسدٌ...»[3].

وفي باب ظرف المكان، ذكر ابن جني أربعة أمثلة، ثم استدرك ابن الدهان من نسخة أخرى عددًا من الأمثلة[4].

وقد يثبت نص النسخة الأخرى دون أن يعلق، قال في تعريف المبتدأ: «هُوَ كُلُّ اسمٍ ابتدَأْتَهُ، وَعرَّيتَهُ مِنَ العوامِلِ اللفظيةِ، وَعَرَّضْتَهُ لها، وَجَعلتَ ما بَعدَهُ حَدِيثًا عنه، وَمُسندًا إليه، وفي نسخةٍ: وَجَعَلتَهُ أَوَّلاً لِثانٍ يَكونُ الثاني خَبرًا عَنِ الأَوَّلِ وَمُسندًا إليهِ»[5].

---

(١) اللمع ٣٠.

(٢) الغرة ٣٦أ (كوبريللي).

(٣) الغرة ٣٦ ب (كوبريللي).

(٤) انظر: ٣١٩.

(٥) انظر: الغرة ٢٣ ب (كوبريللي).

خامسًا: أنه قد يبدأ الباب بمقدمة يذكر فيها مسائل متعلقة بالباب، مثاله: ما صدر به باب (حتى)، إذ علَّلَ إفراد ابن جني لها بابًا خاصًّا مع أنها من حروف الجر[1]، وكذلك ما صدر به باب البدل من التعرض للخلاف في العامل فيه[2].

سادِسًا: أنه قد يذيِّل الباب بإجمال مسائله، قال في آخر باب (لا) التي للنفي: «والذي جمعَ أمرَ (لا) هذه القسمةُ، وهِيَ أن (لا) تنقسم إلى قسمين:

أحدُهما: غيرُ عاملٍ، والآخرُ عاملٌ.

فغير العامل ينقسِمُ إلى سبعةِ أقسامٍ...»[3].

وفي ختام باب (لا) كان قد أتـمَّ ذكر أبواب المرفوعات، فرأى أن يجمل المرفوعات عند أهل الكوفة، فسرد ثمانية عشر مرفوعًا[4].

سابعًا: أنه قد يبسط القول في المسألة، ثم يختصر في آخرها، ففي باب المبتدأ، فصَّل في أقوال رافع المبتدأ، ثم أجمل فقال: «فجُملةُ القولِ في العامِلِ في المُبتدأِ خمسةُ أقوالٍ...»[5]، وإن كان مقدار كلامه بعد الإجمال قريبًا من مقداره وقت التفصيل، وهذا من المآخذ القليلة، التي سأتناولها -إن شاء الله تعالى- في فصل قادمٍ.

---

(١) انظر: ٦٤٧.

(٢) انظر: ٨١٧.

(٣) ص: ١٥٣.

(٤) انظر: ١٥٤.

(٥) الغرة ٢٤أ (كوبريللي).

ثامِنًا: أنه يُعنى بالمصطلحات والحدود، كما يلحظ في تعريفه للمبتدأ، والفاعل، والاستثناء، والتمييز، والحال، وغيرها... يربط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، وقد يقارن بين المعنى في اصطلاح النحويين وغيرهم، من أمثلة ذلك: لما عرَّفَ ابن جني الفاعل بقوله: «اعلم أنَّ الفاعلَ عند أهل العربية كلُّ اسم ذكرتَهُ بعد فعلٍ، وأسندتَ ونسبْتَ إليه ذلك الفعل»[1]، قال ابن الدهان: «الفاعلُ عِندَ المُتكلِّمينَ: مَن أوجَدَ مَقدُورَهُ...، وَعِندَ الفلاسفةِ: كُلُّ مُؤثِّرٍ، وَعندَ أهلِ اللغةِ: المُوجِدُ، وَعندَ النَّحوِيينَ: اسمٌ صِناعيٌّ نَقَلَهُ النحويونَ عَن مَعناهُ في اللغةِ إلى مَعنىً آخَرَ وُضِعَ لَهُ، وَحَقِيقَتُهُ في الوَضعِ النَّحوِيِّ أنَّهُ لا يَكونَ إلاَّ بَعدَ الفعلِ وَلا يَصِحُّ تَقَدُّمُهُ عَلَيهِ...»[2].

يلحظ جمعه لحده في أكثر من علم، ثم إشارته إلى الفرق بين معناه في اللغة ومعناه في اصطلاح النحويين.

وقال في تفسير مصطلح (المبتدأ): «إنما سُمِّي هذا الاسمُ الذي يكونُ على الشرائطِ التي ذَكَرَها مُبتَدًا؛ لأنَّ الاسمَ أينَ وَقَعَ كانَ مَعمُولاً، ولا يَكونُ عامِلُهُ في الرُّتبةِ إلاَّ قَبلَهُ،وَهذا المُبتدأُ لا عامِلَ قبلَهُ ملفُوظًا بهِ؛ لأنه لم يسبِقْهُ عاملٌ في اللفْظِ، والنحاةُ يختصِرون في أوضاعهم...»[3].

---

(١) اللمع ٣١.

(٢) الغرة ٣٧ ب- ٣٨أ (كوبريللي).

(٣) الغرة ٢٣ ب (كوبريللي).

وفي مطلع باب التمييز ربط المعنى الاصطلاحي الذي ذكره ابن جني بالمعنى اللغوي، لمَّا فسَّره لغويًا، فقال: «إنما سُمِّي التمييزُ تمييزًا لأنَّهُ يُزيلُ مِنَ الكلامِ إبهامًا ما، كانَ لولا هُو مُحْتَمِلَهُ، ويُسمَّى التَّبْيِينَ، والتَّفْسِيرَ»[1].

ومثل ذلك لَّما عرَّف المضارع، قال: «قَوْلُهُ: «مُضارِعٌ» مَعناهُ مُشابِهٌ، وَالْمُضارَعةُ الْمُشابهةُ، وَمِنهُ سُمِّيَ الضَّرْعُ ضَرعًا لِمُشابهتِهِ أَخاهُ»[2].

وفي باب الاستثناء وقف عند التعريف وقفة طويلة نسبيًّا، وذكر عددًا من الأقوال، ووازن بينها، عاضدًا كل رأي بمن قال به من الفقهاء[3].

المبحث الثاني: طريقته في شرح شواهد اللمع.

عُنِيَ ابن جني في اللمع بالشواهد، كما أشرت إلى ذلك في الحديث عن اللمع، سواء الشواهد القرآنية، أو شواهد الشعر.

فأمَّا شواهد القرآن الكريم فلا يعدو أن يكون ابن الدهان مبينًا لوجه الاستشهاد، أو شارحًا له، وأمثلة هذا كثيرة، منها هذا الموضع من باب البدل:

«قالَ أبو الفتحِ: وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾[4]، فَهذا بَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ[5]، وَقالَ تَعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ

---

(١) ص: ٤٢٤.

(٢) الغرة ٤ ب (كوبريللي).

(٣) انظر: ٤٥٢ وما بعدها.

(٤) الفاتحة: ٦، ٧.

(٥) تقدمت في اللمع على الآية السابقة. وفيه: فهذا بدل الكل.

﴿ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[1] فهذا بَدَلُ الاشتِمالِ[2]. قالَ سَعيدٌ: أَمَّا قولُهُ تَعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾ فَهُوَ بَدَلُ الشَّيءِ مِنَ الشَّيءِ وَهُوَ هُوَ، ألا تَرَى أَنَّ الصِّراطَ المُستَقِيمَ هُوَ الصِّراطُ الذي أَنعَمَ بِهِ عَلَى القَومِ المُهتَدِينَ، فَأَمَّا قولُهُ تَعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ ﴾ فَهَذا بَدَلُ اشتِمالٍ؛ لأَنَّ الشَّهرَ الحرامَ لَيسَ بِالقِتالِ، وَلا القِتالُ بِبَعضِهِ، وَالقِتالُ مَصدَرٌ، وَالشَّهرُ لَيسَ كَذلِكَ...»[3].

أما شواهد الشعر، فكان يبحث فيها أكثر من ذلك، فهو يبين وجه الاستشهاد بها من خلال شرحه، وفي آخر الفصل يذكر قائل البيت، ويصحح نسبته إن كان ثمتَ خطأ، وقد يورد المناسبة، وأبياتًا من القصيدة، ويمكن أن تُجمل وقفاته مع الشاهد في نقاط:

أ-بيان وجه الاستشهاد.

يكاد هذا لا يتخلف، ومن أمثلة ذلك قوله: «... فأمَّا البيتُ الأَوَّلُ الذي أَنشَدَهُ وَهُوَ:

أَلقَى الصَّحيفةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... والزَّادَ حَتى نَعْلَهُ أَلقاها

فالثَّلاثةُ الأَوجُهِ جائزةٌ فِيهِ: الرَّفعُ وَالنَّصبُ وَالجرُّ، أَمَّا الرَّفعُ فَمِن وَجهَينِ:

---

(١) البقرة: ٢١٧.

(٢) اللمع ٨٩.

(٣) ص: ٨٤٣-٨٤٤.

أَحَدُهما: أَن يَرفَعَهُ بِالابتِداءِ، وَ(أَلقاها) خَبرُهُ، كما ذَكَرَ، وَيَكُونَ حَرفًا مِن حُرُوفِ الابتِداءِ.

والآخَرُ أَن يَكُونَ حَرفًا عاطِفًا، وَيَكُونَ قَد عَطَفَ جملةً اسمِيةً عَلَى جملةٍ فِعليَّةٍ ...

وَأَمَّا النَّصبُ فَمِن وَجهَينِ:

أَحَدُهما: أَن تَكونَ (النَّعلُ) مَعطُوفةً عَلَى (الزادِ)، وَيَكُونَ (أَلقاها) تَوكِيدًا ... وتكون فِيهِ (حَتى) حَرفَ عَطفٍ.

وَالوجهُ الثاني: أَن يُنصَبَ (النَّعلُ) بِفعلٍ مُضمَرٍ بَعدَ (حَتى)، وَيَكُونَ (أَلقاها) تَفسِيرًا لَهُ ... وَيَكُونُ حَرفًا مِن حُرُوفِ الابْتِداءِ ...

وأَمَّا الجَرُّ فَبِحَتى وَيَكُونُ (أَلقاها) تَوكِيدًا...»[1].

ب- نسبة البيت إلى قائله.

وأمثلة هذا كثيرة جدًّا[2]، ويذكر الروايات في القائل، قال في نسبة قول الشاعر:

فلا أَبَ وابْنًا مثلَ مروانَ وابْنِهِ   إذا ما ارتدى بالمجدِ ثُمَّ تأَزَّرا

«... وأما البيت فللفرزدق، وقد قيل: هو للنابغة الجعدي فيما حكاه

(١) ص: ٦٦١-٦٦٢.

(٢) انظر على سبيل المثال: ١٢٤، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٢، ٢٥٧، ٥٠٨، ٦٦٣.

يونُس»[1].

وقد يغفل النسبة، ومن ذلك إغفاله الحديث عن قول الراجز:

يعجبُــــهُ الـــسُّخونُ والـــبرودُ والتَّمــرُ حُبًّــا مــا لــهُ مَزيــدُ[2]

كما لم ينسب قول الشاعر:

فكُونُـــوا أَنْـــتُمُ وبَنــي أَبِــيكُمْ مَكَــانَ الكُلْيَتَــيْنِ مِــنَ الطِّحــالِ[3]

كما أغفل الحديث عن بيتي عبد الله بن قيس الرقيات:

بَكَـــرَ العـــواذلُ في الـــصَّبو حِ يَلُمْنَنِـــــي وأَلُومُهُنَّـــــهْ

ويَقُلْـــنَ شَـــيْبٌ قـــد عـــلا كَ وقــدْ كــبُرْتَ فقُلْــتُ إنَّــهْ[4]

ولم يتبيَّن لي ضابط في ترك النسبة، فالبيتان الأولان غير معروفي القائل على وجه التحديد، فإغفاله للنسبة له العذر فيه، إلا أنَّ البيتين الآخرين معروف قائلهما، نص عليه سيبويه وغيره.

ج- تصحيح نسبة البيت.

ومن أمثلة ذلك قوله: «والبيتُ الذي أوردَهُ وذكر أَنَّهُ لأُميَّةَ، وهو للفرزدق، وقبله:

---

(١) ص: ١٣٥.

(٢) انظر: ١٨١ وما بعدها.

(٣) انظر: ٣٤٥ وما بعدها.

(٤) انظر: ٧٤ وما بعدها.

إنِّي حَلفْتُ وَلم أَحلِفْ عَلَى فَنَدٍ ... فِناءَ بَيتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعمُورِ[1]

وتصحيحه موافق للصواب، فهو في ديوان الفرزدق[2]، ولم أقف على من ذكر أنه لأمية.

د- ذكر روايات البيت.

ومن ذلك قوله: «والبيتُ الذي أنشدهُ يُنشدُ وحرفُ رويِّهِ القافُ، ويُنشدُ وحرفُ روِيِّه العينُ، فإذا أُنشد بالقاف فالبيت لأنس بن العباس...»[3]. وقوله: «والبَيتُ الذي أَنشَدَهُ مُغَيّرٌ عَمَّا في دِيوانِ شاعِرِهِ، وَهُوَ الجُمَيحُ الأَسَدِيُّ...»[4].

هـ- ذكر أبيات من القصيدة.

يعمد إلى ذلك أحيانًا، فيذكر بيتًا أو أكثر قبل الشاهد أو بعده[5].

المبحث الثالث: طريقته في شرح أمثلة اللمع.

اعتمد ابن جني على الأمثلة اعتمادًا كبيرًا في هذا الكتاب، وذلك لأن في الأمثلة توضيحًا وتيسيرًا للقاعدة، وهو من مقاصد التأليف في هذه المختصرات،

---

(١) الغرة ١٩ أ (قليج علي).

(٢) انظر: ديوان الفرزدق ١/ ٢٦٤.

(٣) ص: ١٢٤.

(٤) ص: ٥٣٦.

(٥) انظر على سبيل المثال: ١٢٤-١٢٥، ١٣١، ٥٣٧.

وكان ابن جني يستعمل المثال في شرح بعض القواعد[1]، فهو على سبيل المثال لم يشرح الضمير إلا بالمثال[2]، وتعريفه للمفعول معه لا يمكن أن يكتفى به لولا المثال[3].

ولهذا أخذت الأمثلة حيِّزًا كبيرًا من الكتاب، وهي في غالبها واضحة ظاهرة، ولذا كان حديثه عن أمثلته داخلاً في شرحه، لا يقف عندها ولا يبحث فيها، إلا إن اعترض على شيء منها، كما قال في باب البدل: «ليس في جميع ما مثَّل به حجةٌ...»[4]، بل إنه قد يصرح باكتفائه في الكلام عن الأمثلة في موضع سابق، كقوله: «أمَّا المِثالُ عَلَى بَدَلِ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ فَقَد تَقَدَّمَ بما يُغني عَن إعادَتِهِ»[5].

ومما يذكر في تعرضه للأمثلة، ما وقع في باب ظرف المكان، فقد مثل ابن جني بأربعة ظروف، فاستدرك ابن الدهان من نسخة أخرى من اللمع غير تلك الظروف، كما سبق الإشارة إلى ذلك في المبحث السابق.

وكان حريصًا على تتبع نص ابن جني كاملاً، لا يريد أن يترك شيئًا دون أن يشرحه أو يعلق عليه، ومن ذلك الأمثلة، إلاَّ أن يواجه عارضًا في الترتيب،

---

(١) انظر: خصائص التأليف النحوي ١٣٣.

(٢) انظر: اللمع ٩٩.

(٣) قال: «وهو كل ما فعلت معه فعلاً، وذلك قولك: قمت وزيدًا...» (اللمع ٦٠).

(٤) ص: ٨٤٦.

(٥) ص: ٨٣٥.

يضطره إلى تكرار أو إغفال، كما حصل له في باب التوكيد، إلاَّ أنه تخلص من التكرار، وذكر شيئًا مفيدًا.

ففي مطلع الباب قدَّم الكلام على أمثلة التوكيد لَّما سردها ابن جني في أول الباب[1]، ثم لما مثَّل ابن جني لكل لفظ، أحال إلى ما قدَّمه أوَّلَ الباب، ولم يحبَّ أن يترك الفصل دون تعليق، فتكلم عن أحكام عطف بعض هذه الألفاظ على بعض، قال: «قَد قَدَّمْنا الكلامَ عَلَى هذِهِ الأَمثِلَةِ، وَلا بُدَّ أَن يُقالَ في هذا الفَصلِ شَيءٌ، فاعْلَمْ أَنَّ الصِّفاتِ يجوزُ أَن يُعطَفَ بَعضُها عَلَى بَعضٍ بِالواوِ... »[2].

المبحث الرابع: طريقته في الاستدراك على اللمع.

اللمع -كما هو معلوم- كتاب مختصر، لكنَّ ابنَ الدهان جعل من شرحه كتابًا موسَّعًا، من منهجه فيه الاستقصاءُ والشمول-كما سيتبين إن شاء الله- لذا كان مُستدرِكًا على ابن جني في أحايين كثيرة، ويمكن أن أجمل استدراكاته بأربع صور:

الأولى: أن يستدركَ بابًا بأكمله، ويدخله في الشرح، كما فعل في باب الضرورة، حين جر الحديث إليها في باب (كان)[3]، وَقد نص على طريقته هذه في مقدمة حديثه عن الأبواب التي ألحقها على الشرح، فقال: «... فهذه جملة

---

(١) ص: ٧٨٦-٧٨٧.

(٢) ص: ٧٩٧.

(٣) الغرة ٥٠ أ (كوبريللي).

الكلام على أبوابِ الكتاب المنبوز باللمع، وقد ضمنَّاها نُكتًا من أبوابٍ... ولم نُفرِد لها أبوابًا، لكن نظمناها في سلك التماثيل، التي أشار إليها، ألا ترى أنه قال في باب (كان): «وقد يَجعَلُ الشاعرُ اسمَ كانَ نكرةً وخبرَها معرفةً للضرورة»، وأنشد البيتَ، فذكرتُ ضرورة الشعر في هذا الفصل، وكذلك ما أشبههُ حسب الطاقة»[1].

الصورة الثانية: أنه يستدرك أبوابًا على الكتاب، لم يجر لذكرها مناسبة، فلم يتكلف تطلب مناسبة لذكرها، فألحقها في آخر الكتاب، قال بعد النص السابق مباشرة: «وبقِيتْ أبوابٌ لا مَساغَ لدخولِها في ضمنِ أبوابِهِ إلاَّ على طريقِ التكلُّفِ الذي نبا عنِ المقصُودِ، فأفردنا لها أبوابًا، وهي ستة أبواب: بابُ الإخبار بالذي والألف واللام، باب الهجاء، باب المقصور والممدود، باب التقاء الساكنين، باب الهمز، باب أسماء المصادر»[2].

الصورة الثالثة: أنه يضمن شرحه مسائل لم يتعرض لها في المتن، وهذا كثير جدًّا، ومن أمثلة ذلك: أنه عند شرحه لقول ابن جني: «والمعرفة توصف بالمعرفة...» الفصل[3] تكلم عن جريان الصفة على الموصوف من حيث التذكير والتأنيث، قال: «واعلم أنَّ الصفة تجري في التَّأنيثِ والتذكير على ثمانية

---

(١) الغرة ١٣١٥أ (قليج علي).

(٢) الغرة ١٣١٥أ (قليج علي).

(٣) اللمع ٨٢.

أضربٍ...»[1].

ومن ذلك استدراكه لأحكام (لا سيَّما) في باب الاستثناء، حيث لم يذكرها ابن جني في أدواته، فتحدَّث عنها[2].

ومن ذلك أيضًا حديثه عن إعراب الضمير المتصل بعد (لولا)، والأقوال فيه[3].

وتحدَّث عن تعدد الخبر، قال: «واعلم أنَّك إذا قلت: هذا حُلوٌ حامضٌ فهما خبران، وهذا مشكلٌ...»[4].

الصورة الرابعة: أنه يستدرك على عبارته ما يراه من نقص فيها، كقوله في باب المصدر: «وقوله: «وهو وفعلُه مِن لَفظٍ واحدٍ» إنْ كانَ له فعلٌ، ألا ترى أنَّ في المصادرِ ما لا أفعالَ لها، نحو: وَيْلٍ وَوَيْحٍ، وَوَيْسٍ...»[5].

المبحث الخامس: الاستقصاء والتفريع.

الاستقصاء: أن يذكر كل ما يتعلق بالقضية من أحكام، أو أنواع، أو نظائر... وقد يرجع المسألة إلى أصل واحد، ثم يذكر فروعه، وما يندرج تحت كل فرع، حتى يصل إلى المسألة المرادة.

---

(١) ص: ٧٣٤.

(٢) انظر: ٤٥٨.

(٣) انظر: الغرة ٣٧أ (كوبريللي).

(٤) الغرة ٣٧أ (كوبريللي).

(٥) ص: ١٦٣.

ويمكن أن أجمل مظاهر استقصائه في نقاط:

أ- استقصاء النظائر.

والنظائر قسمان، نظائر لفظية، ونظائر معنوية.

فمن استقصائه النظائر اللفظية، ذكره في باب (إنَّ) كل ما كان على هذه اللفظة، من فعل أو اسمٍ أو حرف، فذكر أنَّ (إنَّ) تأتي على عشرة أنحاء، وذكر منها: أنها تأتي بمعنى (نعم)، وتأتي فِعلَ أمر للنساء، وفعلاً ماضيًا، وفعل أمرٍ من الأنين، وفعل أمر للأنثى من (وأي) إذا وعد، ثم تلحق به نون التوكيد الثقيلة ...[1].

ومن ذلك تقسيمه لـ(إنْ) و(أنِ) المخففتين، وأن كل واحدةٍ منهما تأتي على أربعة أضرب، وذَكَر (إنِ) الشرطية، والنافية...[2].

أمَّا النظائر المعنوية، فهو يُعنى بذكرها متى ما أدَّاه المقام إلى ذلك، ففي باب (لا) النافية للجنس أعاد أدوات النفي، ورتبها حسب مراتبها في إفادة النفي[3].

كما استقصى ما يفيد معنى الاستثناء، من حروف، أو أسماء، أو تراكيب، مما لم يذكره ابن جني، فذكر (بلهَ) و(بيدَ) و(لا سيَّما)[4].

ب- استقصاء الأقسام.

---

(١) ص: ٤.

(٢) ص: ٩٦.

(٣) انظر: ١١٤.

(٤) انظر: ٤٥٧.

وذلك أن يذكر جميع الأقسام التي تتفرع من المسألة المدروسة، أو الأنواع التي تفرعت منها تلك المسألة، فمثال الأول: ذكره لأقسام الإضافة، لما شرح الضرب الأول من تقسيم ابن جني للإضافة، وهو الإضافة بمعنى اللام، فقال: «الإضافةُ التي بمعنى اللامِ عَلَى ضَربَينِ: إضافةٌ محضَةٌ وَإضافةٌ غَيرُ محضَةٍ، وَلم يَذكُرْ مِنها إلاَّ قِسمًا واحِدًا، وَالإضافةُ المحضةُ عَلَى ضَربَينِ: إضافةُ مِلكٍ، وَإضافةُ تخصِيصٍ، فإضافةُ المِلكِ: دارُ زَيدٍ، وَثَوبُ عَمرٍو، وَإضافةُ التَّخصِيصِ: سَرْجُ الدَّابَّةِ... والإضافةُ غَيرُ المحضَةِ أَربَعَةُ أشياءَ: اسمُ الفاعِلِ...»[1].

ومثال الثاني، أنه في باب العطف لَمَّا أراد الحديث عن الواو العاطفة، قسم الواو إلى قسمين، وفي كل قسم أقسام، الواو العاطفة واحدة من أحد هذه الأقسام، قال: «الواوُ لا تخلُو أن تَكُونَ مُتَّصِلةً بِالكَلمةِ اتِّصالَ واوِ (جَوهَرٍ) أَو مُنفَصِلةً، فإذا كانَتْ مُتَّصِلةً فَلا يخلُو أن تَكُونَ أَصلاً أَو زائدةً، فالأصلُ نحوُ: وَعْدٍ، وَثَوبٍ، وَعَدوٍ، وَالزائدةُ تَكُونُ للإلحاقِ وَغَيرِ الإلحاقِ، وَلا تَكُونُ أَوَّلاً زَائدةً البتَّةَ، فالتي للإلحاقِ نحوُ: حَوْقَل وَجَوْهَر وجَهْوَر وسِنَّوْر، أو لِلمَدِّ نحوُ: عَجُوز، أو لِلتَّكثِيرِ نحوُ: قَمَحْدُوَة.

وَأمَّا المُنفَصِلةُ فَسَبعُ واواتٍ: الأُولى: جامِعةٌ عاطِفةٌ. وَالثانيةُ: جامِعةٌ غَيرُ عاطِفةٍ. وَالثالثةُ: وَاوُ قَسَمٍ. الرابعةُ: وَاوُ الحالِ. الخامسةُ: وَاوُ رُبَّ...»[2].

---

(١) ص: ٦٧٦-٦٧٧.

(٢) ص: ٨٧٢-٨٧٣.

ومثل هذا تمامًا عند حديثه عن الفاء قال: «الفاءُ تَكُونُ أَصلاً وَبَدَلاً وَمُتبِعةً وَزائدةً، فَالأَصلُ تكُونُ فاءً وَعَينًا وَلامًا... وَمُتبِعة عَلَى ضَربَينِ: مُتبِعةٌ عاطِفةٌ، وَمُتبِعةٌ غَيرُ عاطِفةٍ، فَالمُتبِعةُ العاطِفةُ...»[1].

ج- جمع مسائل متفرقة في موضع واحد.

قد يعمد إلى جمع مسائل متفرقة قد تحدث عنها، في موضع واحد إذا دعا إلى ذلك داعٍ، ففي باب (لا) النافية لما جرَّه الحديث إلى أقسام النفي قال: «... وَذلك أنَّ مَراتبَ النفيِ تَنقسِمُ إلى أَقسامٍ قَد سَبَقَ ذِكرُها، لَكنَّا نُعيدُهُ لأنَّ الموضِعَ يقتضِيهِ...»[2].

ولَمَّا بحث أحكام الاستثناء بـ(إلاَّ)، جمع الحالات التي ينتصب فيها ما بعد إلاَّ، وحصرها في ست[3].

د- استقصاء التقسيمات.

من عنايته بالاستقصاء، أن يعدد التقسيمات، ففي باب المفعول به، لما كان الحديثُ عن التعدي، قسم الفعل المتعدي إلى ثلاثة أضرب: «ضربٌ يتعدَّى بنفسِهِ، وضربٌ يتعدَّى بقرينةٍ، وضربٌ يتعدّى تارةً بنفسِهِ وتارةً بقرينةٍ...»[4].

---

(١) ص: ٨٩٠.

(٢) ص: ١١٤.

(٣) انظر: ٤٧٠.

(٤) ص: ١٩٢.

ثم ذكر القرائن، وأخذ يفصلها ويمثل لها.

ثم عاد إلى التقسيم الأول، فتحدث عن الضرب الثالث الذي يتعدى تارةً بنفسه وتارةً بقرينة[1].

ثم ذكر بعد ذلك قسمة ثانية، تتصل بأثر الفعل في الخارج، قال: «وله قسمةٌ ثانيةٌ، وهُوَ أنَّ الأفعالَ على ضربينِ: ضربٌ حقيقيٌّ، وضربٌ غيرُ حقيقيٍّ، فالحقيقيُّ على ضربينِ: قاصِرٌ وغيرُ قاصرٍ، فالقاصرُ قد ذكرنا حُكمَهُ، وغيرُ القاصرِ على ضربينِ: مؤثِّرٌ وغيرُ مؤثِّرٍ، فالمؤثرُ نحو: ضربْتُ، وغيرُ المؤثرِ نحوُ: مَدَحْتُ وهَجَوتُ، ألا تَرَى إلى تعدِّيهما على الغائبِ؟ وأفعالُ النفسِ من هذا القبيلِ في عدمِ التأثيرِ، لا في عدمِ التَّعديةِ.

وغيرُ الحقيقيَّةِ على ثلاثةِ أضرُبٍ: فعلٌ مستعارٌ، نحوُ قولِكَ: ماتَ زيدٌ، ووَقَعَ الحائطُ، وفعلٌ يدلُّ على زمانٍ وليسَ يُرادُ أنَّ الأسماءَ المسندةَ إليها فاعلةٌ في الحقيقةِ لِذلِكَ الفعلِ، وذلِكَ نحوُ قولِكَ: كانَ زيدٌ قائمًا، وفعلٌ منقولٌ عن جهَتِهِ، وهو قولُكَ: لأرَيَنَّكَ هُنا، وقد تقدَّمَ ذكرُهُ»[2].

هـ- العناية بالفروق والمناسبات.

من مظاهر استقصائه، عنايته بالفروق والمناسبات بين الأبواب النحوية،

---

(١) انظر: ١٩٥.

(٢) ص: ١٩٩-٢٠٠.

فقد سرد الفروق والمناسباتِ بين الحال والتمييز[1]، وبين البدل من جهة، والتوكيد والوصف من جهة أخرى، قال: «وَالمُناسبةُ بَينَ التَّوكِيدِ وَالبَدَلِ أنهما تَكثيرانِ يَلحَقانِ الأَوَّلَ في أَحَدِ أقسامِ البَدَلِ، وَأَنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنهُما لا يَتَقَدَّمُ عَلى صاحِبِهِ، وَأَنَّ إعرابَهُما كإعرابِ ما يجريانِ عَلَيهِ، وَأَنَّكَ في التوكِيدِ مُشَدِّدٌ مَعنى المُؤَكَّدِ، وَكَذلِكَ فِي البَدَلِ تُعنى بِالأَوَّلِ فَتُبدِلُ مِنهُ... وَمِنَ المُقارِبةِ التي بَينَ الوَصفِ وَالبَدَلِ أَنَّ الصِّفةَ مُوضِّحةٌ كما أَنَّ البَدَلَ مُوضِّحٌ...

وَالمُبايَنةُ بَينَهُما أَنَّ الصِّفةَ لا تَكُونُ إلاَّ بما يُشتَقُّ أَو بِتَقدِيرِ ذلكَ، وَالبَدَلُ لا يَلزَمُ ذَلِكَ فِيه...»[2].

ومثل ذلك أيضًا ما ذكره من أوجه الشبه بين المستثنى والمستثنى منه والمضاف والمضاف إليه، قال: «وللمُستثنى والمُستثنى مِنهُ شَبَهٌ بالمُضافِ والمُضافِ إليه، وذلِكَ أَنَّكَ إذا قُلتَ: جاءني قومُكَ إلاَّ ناسًا منهُم، فتقديرُه: جاءني أكثرُ قومِكَ، أو أَقلُّ قومِكَ، أو بعضُ قومِكَ، ولهذا المعنى جازَ: ما قامَ إلاَّ زيدٌ، فحذفتَ المُستثنى مِنهُ في اللفظِ، كما جازَ حَذفُ المُضافِ في قولِهِ تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[3]، وَلم يجُزْ حَذفُ المستثنى وإرادتُهُ كما لم يجُز حذفُ المُضافِ إليه

---

(١) انظر: ٤٢٤.

(٢) ص: ٨٢٢-٨٢٣.

(٣) يوسف: ٨٢.

وإرادتُهُ بغيرِ دليلٍ، وما جاءَ مِن ذلِكَ فَيَسِيرٌ...»[1].

كما كان يذكر الفروق والمناسبات بين بعض الأدوات، أو المسائل الجزئية، فمن ذلك ما ذكره من الشبه والمباينة بين (إلاَّ) الاستثنائية و(لا) العاطفة، قال: «وَلـ(إلاَّ) شَبَهٌ بِلا العاطفةِ مِن وجهٍ، ومُبايَنةٌ مِن وَجهٍ، فوجهُ شَبَهِها بها أنَّك إذا قُلتَ: جاءَ القومُ إلاَّ زَيدًا، فهُوَ بمنزلةِ قولِكَ: جاءَ القومُ لا زيدٌ، وأمَّا وجْهُ مُباينتها فإنَّ (لا) قَد يكونُ ما قَبْلَها مُفردًا فيُعطَفُ عليه بها مفردٌ، وليست (إلاَّ) كذلِكَ، وإنَّك قَد تحذِفُ المستثنى مِنهُ في اللفظِ ولا تحذفُ المعطوفَ عليهِ في اللفظِ، وإنَّ ما بَعدَ (إلاَّ) قد يُحذفُ في بعضِ المواضعِ، نحوُ: لَيس إلاَّ، وَلَيس كذلِكَ (لا)، وإنَّ (إلاَّ) تكونُ في النفيِ والإيجابِ، و(لا) لا تكونُ إلاَّ في الإيجابِ...»[2].

ومثل ذلك أيضًا ما ذكر من الفرق والمناسبة بين الضمير المجرور والضمير المنصوب[3]، والفرق بين (إمَّا) و(أو)[4]، والفرق بين (ليت) و(لعل)[5]، والفرق بين (أنِ) المفسرة والمصدرية[6]. إلى غير ذلك.

---

(١) ص: ٤٧٢-٤٧٣.

(٢) ص: ٤٧٣.

(٣) انظر: ٩٦٣.

(٤) انظر: ٩٤٩.

(٥) انظر: ٢٠-٢١.

(٦) انظر: ٩٧.

ومع هـذا التوسـع الظـاهر، والاستقـصاء للمـسائل، والاسـتدراك عـلى المؤلف، إلاَّ أنه نص على أنَّ كتابه هـذا كتـاب اختـصار، قـال: «وللكـوفيِّ في هـذا كلامٌ صدفْنا عنه لأنَّهُ كتابُ اختِـصارٍ»[1]، وأيـضًا حينـما أضـاف بعـض الأبـواب على شرحه، اعتذر عن إضافة بابي التصريف والإدغام، بحجة أنَّ الحديث عنهما لا يمكن أن يحيط به الاختصار! قـال: «فأمَّـا التـصريفُ والإدغـام، فعـدلنا عنهما لكونهما بابينِ يُرْبِي ذكرُهما عَلَى الاختصارِ...»[2].

وهذا الاختصار الذي يعنيه، إنما هو بالنظر إلى ما هو أوسع منه، ولعله كان مقارنًا شرحه للغرة بشرحه للإيضاح، الـذي ذكـر المترجمـون أنه يقـع في ثلاثـة وأربعين مجلَّدًا، في حين أنهم ذكروا أنَّ الغرة في ثلاثـة مجلـدات. وإلاَّ فالتوسـع في هذا الكتاب ظاهر.

---

(١) ص: ٤٥١.

(٢) الغرة ٣١٥أ (قليج علي).



الفصل الثاني

مصادر ابن الدهان

المبحث الأول: العلماء.

المبحث الثاني: الكتب.

المَصْدرُ في اللغة، من صدرَ يصدُرُ صَدَرًا وصدُورًا، أي رجع، ومنه: صدر عن الوِرد، أي انصرف عنه. قال تعالى: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾[1]، أي: يصدروا إبلهم، أو ينصرفوا[2].

والمصدرُ: ما يصدرُ عنه الشيءُ[3].

وهو في اصطلاح الباحثين: «ما يحوي مادَّةً عن موضوع ما»[4].

والمقصود بها في هذا الفصل، الكتب التي استمدَّ منها ابن الدهان مادته العلمية، والرجال الذين أخذ عنهم.

وابن الدهان قد عاش في القرن السادس الهجري، فهو مسبوق بقرون ازدهر فيها هذا العلم، وكثر البحث والتصنيف فيه، وعمد ابن الدهان في (الغرة) إلى التوسع، والعناية بالخلاف، فاحتاج إلى مراجعة مصادر كثيرة لاستدراك المسائل وتوضيحها، والاستشهاد لها، وذكر الخلاف فيها.

وأودُّ في مستهل هذا الفصل أن أعرض لشيءٍ من ملامح تعامل ابن الدهان مع مصادر مادته العلمية.

---

(١) القصص: ٢٣.

(٢) انظر: اللسان (صدر) ٤/ ٤٤٨، وتاج العروس (صدر) ١٢/ ٢٩٤.

(٣) انظر: المعجم الوسيط (صدر) ٥١٠.

(٤) انظر: البحث العلمي حقيقته ومصادره ١/ ٩١.

أ- النص على المصدر.

ينص على بعض مصادره، ككتاب سيبويه[1]، والمسائل للأخفش[2]، والمقتضب[3]، وغيرها، ولم أجد له منهجًا في ذلك، فهو لا يقارن بين أقوال العالم في كتبه، ولا أجد للنص على المصدر من سبب غير التوثيق.

ب- الاكتفاء بذكر العالم الذي ينقل عنه.

وكان يغفل كثيرًا النصَّ على المصدر، مكتفيًا في أغلب الأحيان بذكر العَالم الذي ينقل عنه، وهذا العالم يُقطع بأنه لم يأخذ منه مباشرة.

وأحيانًا يسلك سبيل الإبهام في العالم الذي ينقل رأيه، فينسب الرأي إلى (بعضهم)[4]، أو (قوم)[5]، أو يحكيه بـ(قيل)[6]، بالبناء للمجهول، ولم أجد له منهجًا في هذا الإبهام، فمعظم الذين أبهم أسماءهم قد ذكرهم في مَواضِعَ أُخَر، كالأخفش والفراء وغيرهما. غير أنه أبهم من لم يذكره مطلقًا، وقد وقفت على اثنين منهم، وهما:

١- الصيمري. قال: «وسمعتُ أنَّ بَعضَهُم جوَّزَ النصبَ في قَولِهِم: كُلُّ

---

(١) انظر: ٢٣٦، ٢٥٦، ٧٣٢.

(٢) انظر: ٤٤، ٨٢، ٧٠٩.

(٣) انظر: ٤٦٢.

(٤) انظر على سبيل المثال: ١٩، ٢٠، ٢٤، ٢٠٣، ٤٥، ٢٠٩، ٣٧٤...

(٥) انظر على سبيل المثال: ٧٣٢.

(٦) انظر: ٢٠.

رَجُلٍ وَضَيعَتَهُ، عَلَى إعمالِ الخبرِ المُضمَرِ»[1]. وهذا الرأي للصيمريِّ، ذكره في التبصرة[2]، وهو مما تفرد به، ونقله عنه غيرُ واحد[3].

٢- عبد القاهر الجرجاني. قال: «وقَالَ بَعضُهُم: إذا قُلتَ: أَفضَلُ القَومِ، فَهُوَ مُنفَصِلٌ مِن وَجهٍ وَغَيرُ مُنفَصِلٍ مِن وَجهٍ، أَمَّا وَجهُ انفِصالِهِ فَتَصَوُّرُ مَعنى (مِن) فِيهِ، وَأَمَّا وَجهُ اتِّصالِهِ...»[4]، وذكر مسائل أخرى بعد هذه، كلها قد ذكرها عبد القاهر في المقتصد[5].

ج- إغفال المصدر.

رأيته في أحايين كثيرة لا يذكر عالمًا، ولا مصدرًا، ولا ينسب القول إلى بعضهم، وذلك عند التعرض لبعض المسائل الشائعة، التي يكثر تداوُلها وتناقلها بين العلماء[6].

وكان يغفل شراح اللمع الذين سبقوه، كالثمانيني وابن برهان، فلم يشر إلى أحد منهم، ووقفت على موضع نقله من ابن برهان نصًا، وهو قوله: «قال المبردُ:

---

(١) ص: ٣٥٧.

(٢) ١/ ٢٥٧.

(٣) كالرضي في شرح الكافية ١/ ٢/ ٦٣٠، وأبي حيان في الارتشاف ٣/ ١٤٨٣. وانظر تعليق محقق التبصرة ١/ ٢٥٧ هامش رقم (١).

(٤) ص: ٦٨٤.

(٥) ٢/ ٨٨٥-٨٨٨.

(٦) انظر على سبيل المثال: ٥٦ أ (كوبريللي).

(رُبَّ) يُنبئُ عَن ما وَقَعَتْ عَلَيهِ أَنَّهُ قَد كانَ وَلَيسَ بِالكثِيرِ، فَلذلِكَ لا يَقَعُ إلاَّ عَلَى نَكِرةٍ؛ لأنَّ ما بَعدَها يَخرُجُ مخرَجَ التَّمييزِ، «فَـ(رُبَّ) مَعناها الشَّيءُ يَقَعُ قَلِيلاً، وَلا يَقَعُ ذَلِكَ الشَّيءُ إلاَّ مَنكُورًا؛ لأنَّهُ مُفرَدٌ يَدُلُّ عَلَى أكثَرَ مِنهُ»[1]. فقوله: فـ(رب) معناها... هذا نص المبرد[2]، والنص كله عند ابن برهان إلا أنه قال: (قال محمد بن يزيد) بدل: (قال المبرد)[3].

وفي باب النعت نقل عن بعضهم نقلاً وجدته في شرح ابن برهان بتغيير يسير جدًّا، والنقل عن الربعي، فيحتمل أن يكون النقل عنه، أو أنهما نقلا من مصدر واحد[4].

وحينما بحث قضية كون الواو للترتيب أو لمطلق الجمع اتفقت أدلته مع أدلة شُرَّاح اللمع قبله اتِّفاقًا كبيرًا[5].

د- دقة النقل.

كان غالب نقل ابن الدهان بالمعنى، والنصوص التي نقلها نصًّا وجدت فيها تغيرات يسيرة عن أصولها، كتغيير المثال، أو تقديم كلمة على أخرى، ولعل

---

(١) انظر: ٥٨٤.

(٢) انظر: المقتضب ٤/ ١٣٩.

(٣) شرح اللمع ١/ ١٧١.

(٤) انظر: ٧٣٢.

(٥) ص: ٨٨٣ وما بعدها، وانظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٣٨ وما بعدها، وشرح اللمع للواسطي ١١٦ وما بعدها، والبيان في شرح اللمع ٢٦٩.

هذه التغييرات راجعة إلى اختلاف النسخ.

فمن ذلك ما نقله عن سيبويه: «تَقُولُ: ما أدرِي أقامَ أو قَعَدَ، إذا أَرَدْتَ أَنَّهُ لم يَكُنْ بَينَهُما شَيءٌ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: لا أَدَّعِي أَنَّهُ كانَ مِنهُ في تِلكَ الحالِ قِيامٌ وَلا قُعُودٌ، أي: لم أَعُدَّ قِيامَه قِيامًا وَلم يَستَبِنْ لي قُعُودٌ بَعدَ قِيامِهِ»[1]، والنص في الكتاب: «... كأَنَّهُ قالَ: لا أَدَّعِي أَنَّهُ كانَ مِنهُ في تِلكَ الحالِ قِيامٌ وَلا قُعُودٌ، بعدَ قيامه، أي: لم أَعُدَّ قِيامَهُ...» فأضاف «بعد قيامه» وهي كما أشار الأستاذ عبد السلام هارون أنها زيادة من النسخة المطبوعة[2].

وكان كتاب الأصول لابن السراج مما أكثر ابن الدهان من الرجوع إليه، وقد نقل عنه نصًّا في بعض المواضع، غير تلك الاختلافات اليسيرة[3].

وقد تطالُ هذه الاختلافات الأمثلة المسموعة، فمن ذلك أنه نقل عن الأخفش أنه روى: «زيدٌ فوجد»[4]، ولفظه عند الأخفش: «أخوك فوجد»[5].

وقد وقفت على وهمَين في أسماء الرجال، وهما:

١ – أنه قد استشهد بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو قوله للضحاك بن سفيان: «إذا أَتَيْتَهُمْ فاربِضْ في دارِهِمْ ظَبْيًا» وقد رواه عن الضحاك

---

(١) ص: ٩٣١.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ١٧٢. هامش رقم (١).

(٣) انظر: ٥٤٧، ٦١٩.

(٤) انظر: ٨٩٥.

(٥) انظر: معاني القرآن ١/ ٣٠٦.

بن قيس، والراوي هو الضحاك بن سفيان[1].

٢- أنه نقل عن ابن سيرين أنه سأل (عبدةَ السّلمي) عَنْ قَوْلِهِ: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾...[2]، والمثبت من شيوخ ابن سيرين: عَبِيدة السَّلْمانيّ[3]، ونص على هذا الأثر الخطابي ناسبًا إياه إلى عبيدة السلماني[4].

المبحث الأول: العلماء:

لم أجد ابن الدهان يحكي عن شيخ له، فلم يصرح بالتحديث ولا بالسماع، ولم يذكر له المترجمون شيوخًا في النحو، كما سبق أن أشرت في ترجمته.

وبالنظر إلى تراث ابن الدهان، وخاصة الغرة، نجد أنه قد نقل عن جمع كبير جدًّا من العلماء، يصعب الإحاطة بهم وبمواضع ذكره إياهم، فأحببت أن أقتصر على الإشارة إلى من أكثر من النقل عنهم، وسأذكر في آخر المبحث جمعًا من غيرهم على وجه الإجمال.

وقد نقل عن كثير من العلماء دون أن يصرح بكتبهم، ونقل عن آخرين مصرحًا بكتبهم، فآثرتُ أن أقسم الفصل إلى مبحثين، أحدهما لمن نقل عنهم دون أن يصرح بكتبهم، والثاني لمن صرح بكتبهم أو نقل عنها بالنص.

---

(١) انظر: ١٨٩.

(٢) انظر: ٢١٧.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ٦٠٦.

(٤) انظر: غريب الحديث للخطابي ٣/ ٢٦.

فممن نقل عنهم من العلماء:

١- علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ).

نقل ابن الدهان عن الكسائي كثيرًا[١]، وقد وقفت على بعض أقواله في كتب الفراء[٢]، وابن السراج[٣]، والسيرافي[٤]، وهي مما أكثر ابن الدهان من النقل عنها.

٢- أحمد بن يحيى، المعروف بثعلب (ت ٢٠٥هـ).

روى عنه بالواسطة فقال: «وَقِيلَ: إنَّ ثَعلبًا قَطَعَ في مجلِسٍ بِقولهم: شَتى تؤوبُ الحلَبَةُ»[٥]، ولم أقف عليه في المجالس المطبوع، ونقل عنه إنشاد بيتين، وقفت على أحدهما في المجالس[٦]، وأورد بعض آرائه[٧].

٣- يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ).

نقل ابن الدهان عن الفراء كثيرًا، فكان كتابه: معاني القرآن، من مصادره الأساسية، يظهر ذلك في نقله لتقريرات الفراء على الآيات، كما في قوله: «وَقَولُ

---

(١) انظر مثلاً: ٥، ١٩، ٨٠، ١١٠...

(٢) انظر: ٨٠، ٧٣٧.

(٣) انظر: ١١١.

(٤) انظر: ٤٦٣.

(٥) ص: ٣٩٨.

(٦) انظر: ٦٦٩.

(٧) ٢٧٠، ٦٢٦، ٧٢١...

الفراءِ إنَّهُ مَفْعُولٌ مُغنٍ عَنِ المفعولينِ لا يتَّجِهُ؛ لأنَّـهُ اسْـتَدَلَّ بِقولِـهِ تعـالى: ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[1] فَقَدْ وَقَعَ مَوقِعَ الجُزأينِ؛ لأنَّ (بينَ) لا تُضافُ إلى مُفْردٍ[2]، وهذا فاسِدٌ؛ لأنَّ مُفرَدَ (ذلك) عائدٌ إلى مَعْنى الكلامِ، و(بَينَ) إنَّما يَفتَقِرُ إلى اثنينِ في تَقديرِ مُفرَدٍ إعرابًا أو إلى واحدٍ مَعطوفٍ عليهِ، فأمَّا إلى الجُملةِ فلا»[3].

٤- هشام بن معاوية الضرير (ت ٢٠٩ هـ).

نقل عنه غير مرة، ولم يشر إلى مصدر له، ونعته بالكوفي[4].

٥- سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥هـ).

نقل عن الأخفش كثيرًا، وصرَّح ببعض كتبه، كما سيُذكر في المبحث القادم إن شاء الله، وقد وقفت على بعض ما نسبه له في معاني القرآن، كما في قوله: «وَأجازَ الأَخفَشُ في قَولِـهِ تَعـالى: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾[5] أن يَكُونَ (الأَوْلَيانِ) صِفةَ (آخَرينِ)؛ لأنَّـهُ لَمَّا وَصَفَهُ اختَصَّ[6]، وَهَذا لا يَقُولُ بِهِ بَصرِيٌّ غَيرُهُ»[7]. وأيضًا نقل استدلال الأخفش

---

(١) البقرة: ٦٨.

(٢) انظر: معاني القرآن ١/ ٤٥.

(٣) ص: ٢٢١.

(٤) انظر: ٤١٦.

(٥) المائدة: ١٠٧.

(٦) انظر: معاني القرآن ٢/ ٤٧٩.

(٧) ص: ٧٣٣.

بقولـه تعـالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[1] على بدل المظهر من المضمر إذا كان الأول مخاطبًا[2].

ومما يشعر بنقله من المعاني قوله في الكلام على (أنِ) المخففة من الثقيلة: «ووجدتُ كلامَ الأخفشِ يدُلُّ على أنَّهُ ليسَ مَعَ الخفيفةِ شيءٌ محذوفٌ»[3]، فقد جاء في المعاني: «وتكون خفيفة في معنى الثقيلة، في مثل قوله: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[4]... على قولك: وأنَّهُ الحمد لله... ولكن هذه إذا خففت وهي إلى جنب الفعل لم يحسن إلا أنَّ معها (لا) حتى تكون عوضًا من ذهاب التثقيل والإضمار، ولا تعوَّض (لا) في قوله: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾؛ لأنها لا تكونُ -وهي خفيفة- عاملةً في الاسم، وعوَّضتها (لا) إذا كانت مع الفعل لأنهم أرادوا أن يبينوا أنه لا تعمل في هذا المكان، وأنها ثقيلة في المعنى...»[5].

وقد نسب له قولاً وفي المعاني ما يخالفه، وذلك أنه نقل عنه أنَّ (لات) ليس لها عمل[6]، وفي المعاني حَكَمَ أنها مشبهةٌ بليس في المعنى والعمل[7].

---

(١) الأنعام ١٢. واستدلال الأخفش في المعاني ٢/ ٤٨٢.

(٢) ص: ٨٢٦.

(٣) ص: ٦٩- ٧٠.

(٤) يونس: ١٠.

(٥) ١/ ٢٩٣-٢٩٤.

(٦) انظر: ١١٦.

(٧) انظر: معاني القرآن ٢/ ٦٧٠.

٦- أبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥ هـ).

نقل عنه عدة مرات[١]، ووقفت على موضعين صرَّح بالنقل بالواسطة، فأحدهما عن المبرد[٢]، والثاني عن الفارسي[٣].

٧- المازني (٢٤٩هـ).

وقفت على بعض مواضع نقله عنه في المقتضب[٤]، والأصول[٥]، وبعض كتب الفارسي كالإيضاح[٦] والبغداديات[٧]، وشرح السيرافي[٨] وغيرها.

٨- أبو إسحاق الزجاج (٣١١هـ).

نقل عن معاني القرآن له، كما سيأتي إن شاء الله.

ووقفت على أحد نقوله عنه في ما ينصرف وما لا ينصرف[٩].

ونقل عنه نقولاً يُقطع بأنها غير مباشرة، وذلك كما إذا قال: «ما ذكر عن

---

(١) انظر: ١٥٠، ٣٥٠، ٤٤٤، ٥٣٨، ٨٧٣ ...

(٢) انظر: ٥٢٧.

(٣) انظر: ٥٣٨.

(٤) انظر: ٤٣٧.

(٥) انظر: ١٥١، ٤٣٧.

(٦) انظر: ٢٦١.

(٧) انظر: ٤٨٥.

(٨) انظر: ٤٨٣، ٩٦٤.

(٩) انظر: ٧٩٤.

الزجاج»[1]. وقد وقفت على بعض نقوله عنه في مصادر أخرى نقل عنها ابن الدهان، كالأصول[2] وشرح السيرافي للكتاب[3].

٩- مبرمان (ت ٣٢٦هـ).

أكثر تلميذه السيرافيُّ من النقل عنه في شرح الكتاب، وقد نقل عنه ابن الدهان، وقفت على أحد نقوله عنه[4] في شرح الكتاب للسيرافي.

وفي موضع آخر، تبين عبارةُ ابن الدهان أنه لم ينقل من كتبه، فإنه قال: «هذا القول رأيتُهُ محكيًّا عن مبرمان»[5].

١٠- الرماني (ت ٣٨٤هـ).

نقل ابن الدهان عنه عددًا من النقول[6]، وليس فيها ما يقطع بالأخذ عن كتبه أو ينفيه، إلا أن بعض المواضع وقفت عليها في شرح الرماني لكتاب سيبويه[7].

١١- أبو طالب العبدي (ت ٤٠٦هـ).

---

(١) انظر: ٢٤٤.

(٢) انظر مثلاً: ٢١٤.

(٣) انظر مثلاً: ١٧٤، ٣٨٠، ٤٦٣.

(٤) انظر: ٤٩٥.

(٥) انظر: ٣٢.

(٦) انظر: ١٠٦، ١١٧، ٢٦٨، ٥٤٢، ٩٢٠.

(٧) انظر: ٢٦٨، ٥٤٤.

نقل عنه عدة مرات[١]، عبارته في أحدها تشير إلى أنه نقل من أحد كتبه، قال: «وَرَأَيتُ العَبدِيَّ قَد مَنَعَ مِن عَمِلٍ (أحمر) و(أسود) في الظَّاهِرِ»[٢].

أمَّا العلماء الذين لم يكثر من النقل عنهم، فأذكر منهم على سبيل الإجمال: ابن دريد[٣]، وأبا طاهر عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم[٤]، وعلي بن سليمان (الأخفش الأصغر)[٥]، والزيادي[٦] والأثرم[٧]، وابن درستويه[٨]، وابن خالويه[٩] وغيرهم.

المبحث الثاني: الكتب:

أردت في هذا المبحث الحديث عن الكتب التي ذكرها ابن الدهان، واعتمد عليها مصادر لمادته العلمية، وقد قسمتها حسب مادتها على النحو التالي:

أ) كتب إعراب القرآن ومعانيه.

١ - معاني القرآن وإعرابه للزجاج:

---

(١) انظر: ٤٧، ٧٦١.

(٢) ص: ٧٦١.

(٣) الغرة ٣ أ (كوبريلي).

(٤) الغرة ٨ أ (قليج علي).

(٥) الغرة ٥ أ (قليج علي).

(٦) ١٥ ب (كوبريللي).

(٧) الغرة ٣ ب (كوبريللي).

(٨) انظر: ٨٥٧، ٨٩٧.

(٩) انظر: ٥١٦.

نقل عن الزجاج كثيرًا، ونصَّ على معاني القرآن في بعضها[1]، ومن نقله عن المعاني قوله: «قَالَ الزَّجاجُ: الجرُّ في «وَالأَرحامِ» خَطَأٌ في العَرَبِيَّةِ وَخَطأٌ في الأُصُولِ، أَمرُ الدِّينِ عَظِيمٌ؛ لأَنَّ النَّبيَّ عَلَيهِ السلامُ قالَ: «لا تحلِفُوا بِآبائكُمْ» فَكَيفَ يَكُونُ يَتَساءَلُونَ بِهِ وَبِالرَّحِمِ عَلَى ذَا؟ وَرَأَيتُ إسماعِيلَ بنَ إسحاقَ يَذهَبُ إلى أنَّ الحَلِفَ بِغَيرِ اللهِ أَمرٌ عَظِيمٌ، وَأَنَّهُ خاصٌّ بِاللهِ تَعالى»[2]، وهذا النص في معاني القرآن وإعرابه بتغيير يسير[3].

كما وقفت على كثير من نقوله عنه في المعاني[4].

كما نقل عنه مردفًا ردَّ الفارسي عليه[5]، وهذا محتمل أن يكون النقل عن الإغفال.

٢- تفسير القرآن للمفضل بن سلمة:

ذكر المترجمون من كتب المفضل: ضياء القلوب في تفسير القرآن[6]، وسماه الخطيب البغدادي: ضياء القلوب في الأدب[7]، وعدَّ أبو الطيب اللغوي من

---

(١) انظر: ٨٨٠.

(٢) ص: ٩٦٦.

(٣) ٢/ ٦.

(٤) انظر على سبيل المثال: ٢٩٨، ٤٢٣، ٥٠٢، ٨٣٣.

(٥) انظر: ٧١.

(٦) انظر: إنباه الرواة ٣/ ٣٠٥، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٧٠٩.

(٧) انظر: تاريخ بغداد ١٥/ ١٥٦.

كتبه: معاني القرآن[١].

ونقل عنه إنشاد بيت. قال: «وأنشد المفضل في تفسير القرآن»[٢].

ونقل عن المفضل دون تصريح بكتاب في بحث قولهم: (لهِنَّك لرجل صدقٍ)[٣].

ب) كتب النحو.

١- كتاب سيبويه.

أكثر ابن الدهان من النقل عن سيبويه، ولا غرابة في هذا، فعن كتابه يصدر النحويون، وقد نقل عنه نصًّا في بعض المواضع[٤]، كما صرَّح باسمه في مواضع أخرى، كقوله: «ووجدتُ في كتاب سيبويه ما يدل على هذا..»[٥]، «وأنشدوا البيت -وهو في كتاب سيبويه-...»[٦]، « ... وفي الكتاب: نُبِّئْتُ زيدًا يقول ذاك...»[٧].

٢- الحدود للفراء.

---

(١) انظر: مراتب النحويين ١٥٤.

(٢) ص: ٧٨٤.

(٣) انظر: ٤٩.

(٤) انظر مثلاً: ٢٣٧، ٩٣١.

(٥) ص: ٢٣٦.

(٦) ص: ٢٥٦.

(٧) ص: ٢٦٨.

مما ذكر المترجمون من كتب الفراء: «الحدود»[1]، وقد صرَّح به ابن الدهان، قال: «... ورواه الفراء في الحُدُودِ عن الكسائي...»[2].

٣- المسائل للأخفش.

ذكر المترجمون من مصنفات الأخفش المسائل الكبير، والمسائل الصغير[3]، وقد نقل عنهما ابن الدهان، فصرح بالنقل عن المسائل الكبير[4]، وصرح بالنقل عن المسائل الصغير[5]، وأبهم فاكتفى بـ (المسائل) في مواضع أُخَر[6]. وكان معنيًّا بذكر أقوال الأخفش، فقد تردد اسمه كثيرًا، ونص على ذكر بعض عباراته نصًّا، وعلى تفرده بالرأي بين نظرائه البصريين[7].

٤- المقتضب.

كان المبرد من الذين أكثر ابن الدهان من النقل عنهم، وذكر آرائهم، إلاَّ أنَّ النقل لم يكن من المقتضب في جميعها، فقد نقل عن مسائل الغلط، وعن كتب

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٦/ ٢٨١٥، وفيه: ألفه بأمر المأمون، وإنباه الرواة ٤/ ٢٢.

(٢) ص: ٦٠٨.

(٣) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٤٢.

(٤) انظر: ٤٤، ٨٨، ٧٠٩.

(٥) انظر: ٤٦٧.

(٦) انظر: ٩٥، ٤٥٥.

(٧) في ص:(٦٣) قال: «هذه عبارة الأخفش وحده». وفي ص: (٧٣٣): «وَهَذا لا يَقُولُ بِهِ بَصرِيٌّ غَيرُهُ».

وسيطة كالأصول لابن السراج[1].

إلاّ أنه نص على المقتضب[2].

وقد أشرت في أول الفصل إلى نقله من ابن برهان نصًّا للمبرد في المقتضب.

وقد وقفت على أكثر نقوله عنه في المقتضب[3].

٥- ما أغفل سيبويه.

هكذا ورد اسم الكتاب عند ابن الدهان، قال: «وحكى المُبرِّدُ في ما أغفل سيبويه عن البغداديين...»[4].

وقد ذُكر من مصنفاته: الرد على سيبويه[5]، ومسائل الغلط[6]، وكأن الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة لم يقطع بأنهما كتاب واحد، قال:«ولست أدري أهما كتابان أم كتاب واحد»[7]، إلا أنه فيما بعد قرن بين التسميتين، فعنون لحديثه عنه في مقدمة تحقيقه للمقتضب بـ«رد المبرد على سيبويه أو مسائل الغلط»[8]،

---

(١) انظر: ٢٦٧.

(٢) انظر: ٤٦٢.

(٣) انظر مثلاً: ٢٩٨، ٣١٢، ٣٩٩، ٣٩٦.

(٤) ص: ٩٩.

(٥) انظر: الفهرست ٨٨، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٦٨٤.

(٦) انظر: الخصائص ١/ ٢٠٦، ٣/ ٢٨٧.

(٧) أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية ١٢٣.

(٨) ص: ٨٩.

وإلى أنهما كتاب واحد مالت د. خديجة الحديثي[1].

وقد وقفت على بعض أقواله التي في (مسائل الغلط)، وذلك في الانتصار لابن ولاد[2].

٦- كتاب الخلاف لثعلب.

ذكر المترجمون من كتب ثعلب كتابًا في الخلاف، اسمه: اختلاف النحويين[3]. وهو ذو أهمية كبيرة، فهو أوَّل ما صنِّف في الخلاف[4].

وقد نقل عنه ابن الدهان، قال: «وحكى ثعلب في كتاب الخلاف عن الكسائي أنَّ العربَ قالت: إنْ أحدٌ خيرٌ من أحدٍ إلاَّ بالعافيةِ»[5].

٧- كتاب الابتداء لابن كيسان.

ذكر المترجمون من كتب ابن كيسان كتاب الوقف والابتداء[6]، وقد نقل ابن الدهان عن كتاب الابتداء له، فهل هذه التسمية من باب الاختصار، وهو المقصود؟ قال: «وَذَكَرَ ابنُ كَيسانَ في كتابِ الابْتِداءِ: عَبدُ اللهِ نَفسُهُ الظَّرِيفُ

---

(١) انظر: المبرد سيرته ومؤلفاته ١٥٩.

(٢) انظر مثلاً: ٣١٣،٣٦٠.

(٣) انظر: الفهرست ١١٠، ومعجم الأدباء ٢/ ٥٥٢، ووفيات الأعيان ١/ ١٠٢، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٧.

(٤) انظر: من تاريخ النحو ٩١، والخلاف بين النحويين ٦٨، ٦٠٧.

(٥) الغرة ٥٦ أ (كوبريللي).

(٦) انظر: إنباه الرواة ٣/ ٥٩، ومعجم الأدباء ٥/ ٢٣٠٧.

أَخوكَ، وَقَدَّمَ كلامًا يَقتَضِي أَن يكونَ (الظريفُ) صفةً»[1].

ونقل عنه نقولاً أخرى مغفلاً ذكر المصدر[2].

٨- الأصول لابن السراج.

نقل ابن الدهان عن ابن السراج كثيرًا، ووجدت أكثرها في الأصول[3]، وفي بعض المواضع كان نقله عنه بالنص[4].

وكما أشرت قبلُ، فإنه نقل عن بعض العلماء عن الأصول[5].

٩- أمالي الزجاجي.

ذكر البغدادي أنَّ للزجاجي أماليَ كبرى، وأماليَ صغرى[6]. وذهب الأستاذ عبد السلام هارون إلى أنَّ الزجاجي لم يقسم تلك الأمالي هذا التقسيم، وأنَّ ذلك من صنع التلاميذ[7].

وعلى كلِّ حال، فلم يطبع إلاَّ جزء من الأمالي.

وقد نقل ابن الدهان عن الزجاجي عدة مرات، صرح في أحدها بالنقل عن

---

(١) ص: ٨٠١.

(٢) انظر: ٣٧٠، ٥٢٦، ٩٠٩.

(٣) انظر مثلاً: ٤٦١، ٥٤٤، ٥٤٧، ٦٨١...

(٤) انظر: ٥٤٧، ٥٦٠، ٦١٩.

(٥) انظر: ١٥١، ٢١٤، ٤٣٧.

(٦) انظر: الخزانة ١/ ٢٣.

(٧) انظر: مقدمة تحقيقه لأمالي الزجاجي ١٦-١٧.

أماليه[1]، ولم أجده في المطبوع منها.

ووجدت بعض نقوله عنه في حروف المعاني له[2].

١٠- مصنفات أبي علي الفارسي:

تردد الفارسي في الغرة كثيرًا، فكان أحد مصادره الأساسية، وصرَّح بالرجوع إلى جملة من كتبه، كالتذكرة[3]، والبصريات[4]، والإيضاح[5]، والشيرازيات[6]، كما وقفت على كثير مما نسبه له في بقية كتبه[7].

وكان يقارن بين آرائه في كتبه، ومن أمثلة ذلك قوله: «... ورأيتُ الباء في شعر التميميين، وفي كلام الفارسيِّ ما يشهد بصحَّةِ ذلك، ورأيتُهُ في كتاب الإيضاح يمنع منه ... ورأيته في البغداديات قد منع أن تدخل في خبر التميميَّةِ ونص عليه»[8].

١١- شرح السيرافي لكتاب سيبويه.

---

(١) انظر: ٢٤٠.

(٢) انظر: ٨.

(٣) انظر: ٨١٤.

(٤) انظر: ٦٦.

(٥) انظر: ٥٩١.

(٦) انظر: ٢٤٣.

(٧) انظر مثلاً: ٦٢٧، ٨٦٠.

(٨) الغرة ٥٥ ب (كوبريللي).

ورد ذكر السيرافي مرات متعددة، وقد وقفت على كثير منها في شرح الكتاب[1]، وفي بعضها إشارة ظاهرة إلى شرح الكتاب، كقوله: «كذا ذكر السيرافي في تأويل ما قاله سيبويه»[2].

١٢- مصنَّفات ابن جني.

ذكر ابن الدهان بعض كتب ابن جني، كالتمام[3]، والخاطر- ما أملاه على خاطري (يريد الخاطريات)[4]، و«التذكرة المهذبة عن الفارسي»[5]، وأحال مرةً إلى بعض كتبه بالإجمال: «كذا حكاهُ عثمان في بعض كتبه»[6]، ووقفت على بعض ما نقل عنه في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة[7].

ج) كتب اللغة:

١- الغريب المصنف.

نقل عن أبي عبيد ناصًّا على الغريب المصنَّف، ويسميه: (الغريب)[8]، وقد

---

(١) انظر: ٦٦، ٢١٤، ٤٦٦...

(٢) ص: ١١٣.

(٣) انظر: ٣٧٠.

(٤) انظر: ١٩، ٨٠١.

(٥) انظر: ٩٦٥.

(٦) ص: ٨٩٠-٨٩١.

(٧) انظر: ٣٧٣.

(٨) انظر: ٥٤١، ١٨٢ أ (قليج علي).

وقفت على نقله فيه.

٢- شرح شعر امرئ القيس للسكري (ت ٢٧٥).

وقفت على نقل عنه، صرح بذكره: «وحكى السكري في شرح شعر امرئ القيس... »[١]

٣- الزاهر لابن الأنباري.

نقل عن ابن الأنباري عدة نقول[٢]، صرح في أحدها بالزاهر[٣]، وقد وقفت عليه فيه.

كما يُشعر برجوعه لكتب اللغة بعضُ شواهده، التي لم أقف عليها إلا في واحد من كتب اللغة، كالمخصص[٤]، وتهذيب اللغة[٥]، وأساس البلاغة[٦].

وقد استشهد بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكره علماء اللغة، وهو قوله للضحاك بن سفيان: «إذا أَتَيْتَهُمْ فاربِضْ في دارِهِمْ ظَبْيًا» وقد رواه ابن الدهان عن الضحاك بن قيس[٧]، والراوي في جميع المصادر هو الضحاك بن

---

(١) ١٢ ب (كوبريللي).

(٢) انظر: ٥٣٥، ٩١٣، ٩٤٩.

(٣) انظر: ٥٣٥.

(٤) انظر: ٣٩٤، ٧٥٦.

(٥) انظر: ٥٢٥.

(٦) انظر: ٧٦٩.

(٧) انظر: ١٨٩.

سفيان، إلا الأزهري في تهذيب اللغة، فقد ذكره في موضعين، موضع نسبه النسبة الصحيحة للضحاك بن سفيان[1]، والموضع الآخر نسبه للضحاك بن قيس[2]، فالذي يظهر أنَّ ابن الدهان تابعه في هذه النسبة، خاصَّةً وقد صرَّح بالنقل عنه في أوائل الكتاب[3].

وقد نقل عن الفراء أنَّ (ظننت) تأتي بمعنى القسم، وأنشد:

أظـنُّ لا تَنْقَـضِي عَنَّـا زِيـارتُكُم   حَتَّـى تكُـونَ بِوادِينـا البَسَاتِينُ[4]

وهذا النقل والإنشاد لم أجده إلا في غريب الحديث للخطابي، وقد رواه عن الفراء بالسند[5]، فلعل ابن الدهان نقل عنه.

---

(١) (ربض) ١٢/ ٢٦.

(٢) (ظبي) ١٤/ ٣٩٩.

(٣) الغرة ١ ب (كوبريللي).

(٤) انظر: ٢١٦.

(٥) قال الخطابي: «أخبرني أبو عمر، قال: أنبأنا أبو العباس ثعلب، أنا سلمة، عن الفراء قال: من العرب من يقول: أظن بمعنى أقسم، وأنشد...» (غريب الحديث ٣/ ٢٦-٢٧).



الفصل الثالث

الخلاف النحوي عند ابن الدهان وموقفه منه

المبحث الأول: عناية ابن الدهان بالخلاف.

المبحث الثاني: موقفه من البصريين.

المبحث الثالث: موقفه من الكوفيين.

المبحث الرابع: موقفه من ابن جني.

يقع الخلاف بين العلماء، نتيجة لاختلافات منهجية، أوثقافية، أو عصبية، أو لتفاوت في مستويات التحليل، أو كل هذه الأسباب مجتمعة.

وقد نشأ الخلاف عند النحويين مبكّرًا، وأوّل المصنفات النحوية التي وصلت إلينا، وهو كتاب سيبويه، يحتوي على مسائل خلافية، كالتي بينه وبين شيخيه: الخليل، ويونس، كما كان ينقل أقوالاً لأبي جعفر الرؤاسي، وينعته بالكوفي[1].

وقد بلغ الخلاف مبلغًا كبيرًا بين سيبويه والكسائي، حتى وصل إلى المناظرة والمحاجة، والمسألة الزنبورية شاهد على هذا.

أما التصنيف في الخلاف، فقد تأخر حتى أواخر القرن الثالث الهجري، حين ألف ثعلب كتابًا في اختلاف النحويين، وكان ضمنه الانتصار للمذهب الكوفي، مما جعل البصريين يردون عليه، كابن كيسان، وأبي جعفر النحاس، وابن درستويه وغيرهم[2].

المبحث الأول: عناية ابن الدهان بالخلاف.

كانت عناية ابن الدهّان بالخلاف في الغرة عناية ظاهرة، فلا تكاد تجد مسألة جزئية أو كلية، إلا أشار إلى ما فيها من خلاف، وكان يُعقب ذلك بذكر الأدلة،

---

(١) انظر: الخلاف بين النحويين ٢٥.

(٢) انظر: من تاريخ النحو ٩١.

والحجج والتعليلات، وقد يختار ما يراه صوابًا.

ويمكن أن تقسم المسائل الخلافية التي بحثها أقسامًا:

١ - مسائل خلافية بين الفريقين، البصريين والكوفيين.

فقد بحث في هذا الجزء الذي حققته - على سبيل المثال - أكثر من ثلاثين مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين.

وهذه المسائل منها مسائل مشهورة، أثبتها الأنباري والعكبري في كتابيهما في الخلاف، كأصل المشتقات[١]، وشرط كون التمييز نكرة[٢]، ورافع خبر (إن) وأخواتها[٣]، وغير ذلك.

ومنها مسائل خلافية قليلة الورود، وإنما ذكرها بعض العلماء، كتمام (مررت)، قال ابن الدهان: «وَ(مَرَرْتُ) عِندَ الكُوفيِّ عَلَى ضَربَينِ: تامَّةٌ، وناقصةٌ، فالتامةُ: مَرَرْتُ بزيدٍ، فما وَرَدَ مِنَ النكراتِ بَعدَ زَيدٍ نُصِبَ عَلَى الحالِ، والناقصةُ: مَرَرْتُ بزيدٍ الظَّريفَ، فَينصِبُونَ بها كَما يَنصِبُونَ بِكانَ، وهذِهِ لا يَعرِفُها البَصريُّ علَى هذا الوَجهِ»[٤]. وكمنع وقوع (بل) في الإيجاب[٥]، وغير ذلك.

ومن عنايته بالخلاف أنه لَمَّا انتهى من باب المرفوعات، وقد ذكر في أثنائها

---

(١) انظر: ١٦٤.

(٢) انظر: ٤٢٥.

(٣) انظر: ٣.

(٤) ص: ٤١١.

(٥) انظر: ٩١٧.

كثيرًا من المسائل الخلافية بين الفريقين، إلا أنه أحبَّ أن يستقصيها جميعًا، فقال: «وحيث انتهيت من المرفوعات وذكر حدودها عند أهل البصرة، فلنذكرها على المذهبين...»[1]، وقد أشرت إلى هذا في الفصل السابق.

ومما يدل على إلزامه نفسَهُ بذكر الخلاف، اعتذاره لَّما صدف عن كلام الكوفيٍّ في إحدى المسائل[2]، ونقلت نصه في الفصل الأول، فهذا يعطي دلالة ظاهرة على عنايته بالخلاف والتزام إيراده.

٢-مسائل خلافية بين علماء المدرسة الواحدة.

فقد بحث مسائل خلافية بين سيبويه والأخفش، كالخلاف في رافع الخبر[3]، وفي المفعول الثاني لـ(ظننتُ) وأخواتها إذا كان الأول (أنَّ) ومعموليها[4].

كما ذكر مسائل خلافية بين سيبويه والمبرد، كتعدي (دخل) ولزومه[5]، واختلاف الناصب في نحو: ما أنتَ وزيدًا، وكيف أنت وقصعةً من ثريد[6].

---

(١) انظر: ١٥٤.

(٢) انظر: ٤٥١.

(٣) انظر: ١١٤.

(٤) انظر: ٢٤٥.

(٥) انظر: ٣١٢.

(٦) انظر: ٣٦٠.

وذكر اختلاف الكوفِيَّيْنِ الفراء وهشام في ناصب المفعول به[1].

وذكر مسائل خلافية بين المتأخرين، كالرماني وابن السراج، فقد ذكر اختلافهما في نحو: ما جاءني إلاَّ زَيدٌ إلاَّ عَمرٌو، فلا يجوز رفع (عمرو) من حيث كان للفعل فاعلان مفردان بغير عطف، فمنع منه ابن السراج، وأجازه الرماني[2].

وذكر الخلاف في أيِّ قسمي الأفعال أسبق، الحال، أو المستقبل، بين الزجاج وابن السراج والفارسي[3].

٣- مسائل خلافية أخرى.

لم تقتصر عنايته بالخلاف على المسائل النحوية المتداولة، وإنما مدَّ ذلك إلى ما جرَّه إليه البحث من مسائل أخرى، قد تكون صلتها بالنحو غير مباشرة، ففي حديثه عن المعرب والمبني، تعرض للخلاف في المعرب؛ هل وقع إلى العرب معربًا، أم وصل إليهم مبنيًّا فأعربوه بحكمتهم، وهي مسألة جدلية، تعرض فيها لطرف من بحث نشأة اللغة، قال: «بَينَ النحاةِ خِلافٌ في المُعرَبِ؛ هَل وَقَعَ مُعربًا إلى العَرَبِ، أو وَصَلَ إلى العَرَبِ مَبنيًّا فَلمَّا رَأَوُا اختِلالَهُ أعربُوهُ؟ وَالكلامُ عَلَى ذَلِكَ يَطُولُ، وَلا بُدَّ مِن ذِكرِ شَيءٍ ما، فَدَلِيلُ الأَولِ: جَرَيانُهُ عَلَى نهجِ الاستِقامةِ

(١) انظر: ١٩٠.

(٢) انظر: ٥٤٤.

(٣) انظر: الغرة ٢٣ أ (كوبريللي).

مَعَ تَشَعُّبِ القبائلِ ... وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾[1]، فإذا كانتِ الذواتُ مُعَلَّمةً تَبِعَتها الأَحوالُ، لِيكُونَ ذَلِكَ أَلطَفُ، وَدَليلُ الثاني: أَنَّ العَرَبَ لم يُخبَرْ عَنها بالفصاحةِ إلاَّ لِحِكمَتِها، وَلما لها فيه كَسبٌ، فَلَو كانَ ذلِكَ عَن تَعَلُّمٍ قَلَّتِ الفائدةُ...»[2].

كما تحدَّث عن الخلاف في أمور فقهية، وعقدية، كما سيتبيَّن في الفصل القادم إن شاء الله تعالى.

المبحث الثاني: موقفه من البصريين.

كان ابن الدهان بصري المذهب، يتضح ذلك في أمور:

١ - أن مصطلحاته وتقسيماته بصرية، ولم يستعمل المصطلحات الكوفية إلا في أحيانٍ قليلةٍ جدًا[3].

٢ - أنه نعت البصريين بأصحابنا[4].

٣- أنه رجَّحَ رأي البصريين في أكثر المسائل التي بحث الخلاف فيها.

ومن ذلك:

أ- أنَّ أصل المشتقات هو المصدر لا الفعل الماضي[5].

---

(١) البقرة: ٣١.

(٢) الغرة ٣ ب (كوبريللي).

(٣) انظر: ١٤٠.

(٤) انظر: ١٤٤، ٥٧٠.

(٥) انظر: ١٦٤.

ب- أنَّ ناصب المفعول به، هو الفعل وحده[1].

ج- أن فعل الأمر مبني وضعًا. قال: «الأفعالُ في إعرابها وبنائها مخالفةٌ للأسماء في الأصلية والفرعية ... وبناؤها على الأصل، ومبنيُّها على ثلاثةِ أضرُبٍ عندنا: أحدُها: مبنيٌّ على وضعه الأول، وهو فعلُ الأمر عندنا...»[2].

وفي هذا النصِّ على انتمائه لأصحاب هذا الرأي، وهم البصريون.

د- لم يرتضِ قول الكوفيين بزيادة الواو، وأوَّل الشواهد التي استشهدوا بها[3].

هـ- لم يُجِز تناوب حروف الجر، فحرف الجر لا يجوز أن يأتي بمعنى حرف آخر، فروى عن الكوفيين هذا الرأي، وساق شواهده، وعقَّب على كل شاهد بقوله: «وكل هذا متأولٌ عند أصحابنا تأويلاً لا يخرجه عن حده الذي وضع له»[4]. والتأويل الذي يعنيه، هو تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف[5].

مخالفته لبعض البصريين:

وكان مع أفراد المدرسة البصرية قد اختلف موقفه بين المتابعة والاعتراض،

---

(١) انظر: ١٩٠.

(٢) الغرة ٥٨ أ (قليج علي).

(٣) انظر: ٨٧٧.

(٤) انظر: ٥٧٠.

(٥) انظر: الخصائص ٢/ ٣٠٦.

ففي إحدى مسائل (حتى) لم يرتض قول سيبويه[١]. وخالف الأخفش في كثير من المسائل[٢]، كما خالف المازني[٣]، وناقش أحد علماء البصرة، ولم يُسَمِّه، ووصف كلامه بالاختلال[٤].

أما المبرد فقد خالفه في مسائل كثيرة، إذا ما قُورنت بما أورد من أقواله، فلقد بلغت في هذا الجزء المحقق فقط أكثر من ستَّ عشرة مسألة[٥].

ولما بحث ابن الدهان قولهم: كلمته فاهُ إلى فيَّ، قال: «والأَخْفَشُ يَنصِبُهُ عَلَى حَذْفِ حَرفِ الجرِّ، كأَنَّكَ قُلْتَ: كَلَّمتُهُ مِن فِيهِ إلى فيَّ[٦]، وقد رُدَّ عَلَيهِ» وقد ذكر النحويون أن الذي ردَّ عليه هو المبرد، وقال: إن تقدير الأخفش لا يعقل؛ لأنَّ الإنسان لا يتكلم من فم غيره، إنما يتكلم كل إنسان من في نفسِهِ[٧]. فأغفل ذكر المبرد.

وأعتقد أنَّ موقفه هذا من المبرد، يستدعي الوقوف لمحاولة معرفة سببه، وقد ظهر لي سببٌ ظنِّي، هو نتيجة لمقدمتين:

---

(١) انظر: ٦٧٣.

(٢) انظر مثلاً: ٤٠٣، ٤٠٨، ٤٦٧، ٦٥٩، ٧١١.

(٣) انظر: ٣٧٠.

(٤) انظر: ٦٧٢.

(٥) انظر على سبيل المثال: ٣٦، ١١٧، ١٦١، ١٩٣، ٢٦٧، ٣١٢...

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٢٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٥٩.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٦٠.

أولاهما: أنَّ ابن الدهان أكثر النقل عن الفارسي، فكتب الفارسي من مصادره الأساسية، كما بينت ذلك في الفصل السابق.

الثانية: أن الفارسي كان غاضًّا من شأن المبرد، أفصح عن ذلك تلميذه ابن جني في أكثر من موضع، كقوله: «وكان أبو علي رحمه الله في هذا الباب ونحوه جبَّارًا، يرى نفسه وأهل هذا الشأن بحيث هي وهم... وكان يعظِّمُ أبا عثمان، ويكادُ يعبدُ أبا الحسن، ولم يكن أبو العباس عنده إلا رُجَيلاً، ولم تكن جنايته عنده على نفسه في تعقبه كلام سيبويه بكتابه الموسوم بالغلط إلى غايةٍ»(١). وقال: «... وكان قد ثبت في نفس أبي عليٍّ على أبي العباس في تعاطيه الرد على سيبويه ما كان لا يكاد يملك معه نفسه، ومعذورًا كان عندي في ذلك، لأنه أمرٌ وَضَعَ من أبي العباس وقَدَحَ فيه، وغضَّ كلَّ الغضِّ منه»(٢)، وقال: «قال أبو علي -رحمه الله-: إني لم أودع كتابي في الحجة شيئًا من انتزاع أبي العباس غير هذا الموضع...»(٣). وجاء في شرح اللمع لابن برهان: «قال أبو عليٍّ الفارسي: ما ضمنت كُتُبي من خاطر أبي العباس المبرد غير هذا...»(٤).

---

(١) بقية الخاطريات ٤٤-٤٥.

(٢) الخصائص ٣/ ٢٨٨-٢٨٩.

(٣) الخصائص ٣/ ٣٢٥. والموضع المشار إليه هو جمعُهُ بين قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨]، مع قوله:

ومن هاب أسباب المنايا ينلنَهُ

(٤) ١/ ٢٤٢.

فلعل ابن الدهان كان متابعًا للفارسي في موقفه ذاك.

المبحث الثالث: موقفه من الكوفيين.

ذكرت في المبحث الأول عنايته الظاهرة بالخلاف، وأنَّ ما بحثه من خلاف بين المدرستين قد جاوز الثلاثين مسألة، كما أثبت بصريته، من خلال مصطلحاته وتقسيماته، ويمكن أن يلخَّص موقفه من الكوفيين في مسائل:

الأولى: أنَّ بصريَّته لم تقحمه بالتزام ردِّ أقوال الكوفيين، ولكنه كان في أغلب المواضع ملتزمًا بذكر القول دون حكم عليه، وربما اكتفى بإنكار البصريين له، كأن يقول: «وهذا لا يعرفه بصري»[1]، أو «وهذا عند البصري لا يصحُّ»[2].

وقد يحكم على فساده بالدليل، فيقول: وهذا يفسده كذا...[3]، وقد ينعت رأي الكوفيين بالإشكال[4]، وربما أورد دليل الكوفيين ثم أنكر حجيته[5]، أو حكم عليه بأنه مُتأوَّلٌ[6]، وقد ينص على اختيار رأي البصريين[7] أو وصفه

---

(١) ص: ٤٢٤، ٧٣٣، ٩٤٩.

(٢) ص: ٣٦٢.

(٣) انظر: ٢١٢، ٤٦٣.

(٤) انظر: ٥٤٣، ٩٥٣.

(٥) انظر: ٧٧٤، ٨٥٨.

(٦) انظر: ١٠٢، ٥٦٧، ٥٧٠، ٥٧٩.

(٧) كما في أصل المشتقات ص: ١٦٤.

بالأولوية[1].

الثانية: أنه أشار إلى خلاف للكوفيين، وَحَذَفَهُ، معتذرًا بأَنَّ كتابه كتاب اختصار[2]! وقد أشرت إلى ذلك في الفصل الأول، وهذا عذر يخالفه الواقع، وإنما قد يدل هذا الإغفال على قلة أهميته عنده.

الثالثة: أنَّه وصف رأي الكوفيين بالوهن، وقلل من أهميته، قال عند حديثه عن إعراب الفعل المضارع: «وذكرَ الكوفيُّ في إعرابِهِ أشياءَ لا تثبُتُ عند النظر، فصدَفنا عن ذكرها»[3]، وقال: «الخلافُ في إعرابِ الأفعالِ قَد سَبَقَ ذِكرُهُ، وَلِلكُوفيينَ في إعرابِهِ قَولانِ لا ننشغِلُ بهما لوهنهما...» وذكرهما[4].

الرابعة: أنني لم أجده ينص على اختيار رأي الكوفيين، إلا أنه جوَّز وجهًا في بيتٍ على قول الكوفيين، قال: «فَأَمَّا قَولُ مُسافِعٍ العَبسِيِّ:

أُولاكَ بَنُـو خَـيرٍ وَشَرٍّ كلـيهما ... جميعًـا ومعـروفٍ هُنـاكَ ومُنكَـرِ

وَ(كِلاهما) بَدَلٌ مِن (خَيرٍ) وَ(شَرٍّ)، لا تَأكِيدٌ عِندَ بَصرِيٍّ وَلا كُوفِيٍّ، أَمَّا البَصرِيُّ فَظاهِرُ الأَمرِ أَنَّهُ نَكِرةٌ، وَأَمَّا الكُوفِيُّ فإِنَّهُ إنما يحسُنُ تَأكِيدُ النَّكِرةِ عِندَهُ إذا كانَتْ مُوَقَّتَةً، نحوُ: أَكَلْتُ رَغِيفًا كُلَّهُ، وَصُمْتُ يومًا كُلَّهُ، وَهَذا عِندِي يجُوزُ عَلَى

---

(١) انظر: ٤٨٩.

(٢) انظر: ٤٥١.

(٣) الغرة ٥٨أ.

(٤) انظر: الغرة ٥٨أ-٥٨ب (قليج علي).

قَولِ الكُوفيِّ؛ لأنَّ العُمُومَ فِيهِ بمنزِلةِ التَّوقِيتِ...»[1].

وفي باب التصغير علَّلَ اختيار الياء لتزاد في التصغير، فقرر أنَّ أولى الزيادات حروف المد، والجمع قد استبدَّ بالألف، فجعلوا للتصغير الياء، قال: «والدليل على ذلك أنَّ العربَ صغَّرَتْ كَلمتينِ بالألفِ، قالوا في تصغير (دابَّة): دُوابَّة، وفي (هُدْهُد): هُداهِد...»[2]، وجعلُ الألف علامةً للتصغيرِ في هاتين الكلمتين رأي للكوفيين، قال السيوطي: «وزعم بعض الكوفيين وصاحبُ الغرة أنَّ الألف قد تجعل علامةً للتصغير، كقولهم: هُدهد، وتصغيره: هُداهد، ودابَّة وشابَّة، والتصغير: دُوابَّة، وشُوابَّة»[3].

الخامسة: أنه قد استعمل مصطلحًا كوفيًّا، قال:«وفي نصبه وجهانِ: أحدُهما: أن يكون على التفسيرِ...»[4]، يريد: التمييز.

أما ذكره للمصطلحات الكوفية بإزاء البصرية فكثير، قال: «وهذا الباب يسميه الكوفي باب التبرئة»[5]، وقال: «والنحاةُ يختَلِفونَ في هذه التَّسمِيةِ، فالبَصريُّ يُسمِّيها الحالَ، والكسائيُّ يسمِّيها القطعَ والحالَ، وهشامٌ يُسمِّي الحالَ ما جَرَتْ بَعدَ المعرِفةِ العَلَمِ والمضمرة، والقَطْعَ بَعدَ الظاهِرِ غَيرِ العَلَمِ، وبعضُهم

---

(١) انظر: ٨٠٩.

(٢) الغرة ٢٣٩ ب (قليج علي).

(٣) همع الهوامع ٢/ ١٨٥.

(٤) انظر: ١٤٠.

(٥) ص: ١٠٥.

يُسمِّيها الحالَ في كُلِّ شَيءٍ إلاَّ بعدَ الألِفِ واللامِ، فإنَّهُ يُسمِّيها القَطعَ، والفراءُ يقولُ في قولِكَ: زَيدٌ خَلْفَكَ قائمًا، هِيَ حالٌ؛ لأنها تحتمِلُ أشياءَ كَثيرةً، ويقولُ في قولِكَ: زَيدٌ عَلَى الحائطِ راكِبًا: هُوَ قَطْعٌ؛ لأنها بمعنى المَلْفُوظِ بها»[1]، وقال: «هذا البابُ يُسَمِّيهِ البَصرِيُّ البَدَلَ، وَيُسَمِّيهِ الكُوفِيُّ التَّرجمةَ»[2].

السادسة: اختلف موقفه مع أفراد المدرسة الكوفية، فقد التزم ذكر آراء الكسائي دون أن يعلق عليها، إلا في مواضع قليلة، ففي موضع وصف قوله بالقبح: «وإنما قبُحَ هذا وقولُ الكسائي...»[3]، وفي مواضع أخرى ذكر قوله ثم أورد ما يُفسده[4]، كقوله: «وقالَ الكسائيُّ: (زيد) منصوبٌ في الاستثناءِ بأَنَّ مُضمرةً، وتقديرُهُ: قامَ القومُ إلاَّ أنَّ زيدًا لم يَقُمْ، وَهذا يُفسِدُهُ أنَّ الحروفَ لا تُضْمَرُ، ولا تعملُ إلاَّ فِيما لا اعتِدادَ بِهِ...»[5].

وقد ردَّ على الفراء في إغناء (ذاك) في قولك: ظننت ذاك، عن المفعولين[6]، وردَّ حجج من خالفه في جواز تقدم الحال على صاحبها، فقال «وَلَيسَ في هذا

---

(١) ص: ٣٧٤.

(٢) ص: ٨١٧.

(٣) ص: ٨٢.

(٤) انظر: ٦٥٠.

(٥) انظر: ٤٦٤.

(٦) انظر: ٢٢١.

جميعِهِ حُجةٌ عَلَى الفَرَّاءِ»[1]، ثم أورد بيتًا فيه حجة عليه، ثـم وجهـه على مذهبـه: «فأمَّا قولُ الشاعِرِ:

تَبَيَّنُ أَعجازُ الأُمُورِ إذا انْقَضَتْ ... وتُقبِلُ أَشْباهًا عَلَيكَ صُدُورُها

فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الفَراءِ، إلاَّ أَن يقولَ: أُجِيزُ تقدِيمَهُ عَلَى صَاحِبِها وَلا أُجِيزُ تَقَدُّمَها عَلَى عامِلِها»[2].

المبحث الرابع: موقفه من ابن جني.

يمكن النظر إلى موقفه من ابن جني من خلال مسألتين:

الأولى: موقفه من المتن الذي يشرحه، وهذا سبق شيء منه في الفصل الأول، وسيأتي مزيد بحث فيه في الفصل الخامس إن شاء الله.

والثانية: من خلال أقواله، فقد ذكر ابن الدهان بعض آراء ابن جني في كتبه الأخرى، فمن ذلك على سبيل المثال قولُهُ: «وقال الفارسي: إذا كانت (إذا) حينًا عمِلَ فيها ما قبلها وما بعدها، كقولك: القتالُ إذا جاءَ زيدٌ، وإذا كانت بمعنى الشرط لم يعمل فيها إلا ما بعدها، وبعضُهم يجعلُ الحكم في الموضعينِ واحدًا، ولا يُعملُ فيها إلا ما بعدها، وهو مذهب عُثمان في التنبيه»[3].

وفي مطلع باب المعرب والمبني، ذكر سؤال أبي عمرو بن العلاء للفرزدق

---

(١) انظر: ٣٩٨.

(٢) ص: ٣٩٨.

(٣) ص: ٣٠٠.

عن قول ذي الرمة:

وعينــان قــال الله كونــا فكانتــا فعـولانِ بالألبـاب مـا تفعـلُ الخمـرُ

فقال: «وَرَأيتُ عُثمانَ قَد طَعَنَ في هذه القصَّةِ بكلامٍ يطولُ ذكرُهُ»[1].

وقـد يـوازن بـين أقوالـه في كتبـه: «وعُـثمان يجعلـه في كتـاب التـمام في قـول الشاعر:

إذا نظـرَ المختــالُ بــالبُغضِ نحوَنــا يُــردُّ حــسيرًا طرفُــهُ وهــو أقبــلُ

فجعل (حسيرًا) والجملة التي هي (هو أقبل) حالين، لـلطرف، وقـد ذكـر منـع ذلك في عدة كُتب»[2].

وقد يقـارن بـين أقوالـه وأقـوال غـيره، قـالَ: «عبـارةُ النحـاةِ تختَلِفُ في هـذا البـاب، فبعضُهم يقولُ كما قال عُثمانُ، وبعضُهم يقولُ: الاسـتثناءُ أنْ تُخـرجَ بعـضًا مما تدخلُ فيه كلاً له، أو تدخُلُ بعضًا فيما أخرجْتَ منه كُلاً له»[3].

وقد خالفـه في بعـض المسائل، فمـن ذلـك تقـسيمه لأضرب (حتـى)، فقـد قسمها ابن جني إلى أربعة أضرب، فاعترض ذلك، قال: «وَذَكَرَ عُـثمانُ انقِـسامَها إلى أَربَعةِ أَضرُبٍ، وَلَيسَتْ هَذِهِ قِسمةً؛ لأنَّ فِيها تداخُلاً، وَذَلِكَ أنَّ: التي يَنتَصِبُ الفِعلُ بَعدَها عِندَه هِيَ التي يَنْجرُّ الاسمُ بَعدَها...

---

(١) الغرة ٣ ب (كوبريللي).

(٢) انظر: ٣٧٠-٣٧١.

(٣) ص: ٤٥٢.

فإن قِيلَ عُذرًا لِعُثمانَ: إنَّ التي يَنتَصِبُ بعدَها الفِعلُ قَد يَكُونُ أَحَدُ قِسمَيها بمعنى (كَي)، وَ(كَي) يَنتَصِبُ الفِعلُ بعدَها في أَحَدِ قِسمَيها بِها نَفسِها، فَكَذلِكَ تُجعَلُ هِيَ.

فالجوابُ: أنَّ مَذهَبَ البَصرِيِّ يَقضِي بِأَنَّ انتِصابَ الفِعلِ بَعدَ (حَتى) بِأَنْ مُضمَرَةً، وَلَيسَ يَرتَكِبُ عُثمانُ غَيرَ مَذهَبِهِ؛ لأَنَّنا لم نَرَ لَهُ نَصًّا سِوَى المَذهَبِ البَصرِيِّ»[1].

وعلى هذا، فلم يتميَّز له من ابن جني موقف خاصٌّ، فهو عنده كسائر النحويين، فلم ينهج منهج الذين ينصبون أنفسهم مدافعين عن صاحب المتن الذي يشرحونه، ولا منهج الذين يُعنَونَ بتتبع هفوات صاحب المتن، فيخطِّئون ويعترضون.

(١) ص: ٦٤٨-٦٤٩.

الفصل الرابع

أثر المعنى الشرعي في الخلاف النحوي عند ابن الدهان

المبحث الأول: الدلالة التركيبية.

المبحث الثاني: الدلالة الشرعية.

المبحث الثالث: أقوال الفقهاء.

كان المعنى أساسًا في بناء قواعد النحو، وفي الاستدلال لها، والاعتراض عليها، فإذا استُدِلَّ على حكم ما بشاهد كان وجه الدلالة فيه يناقض المعنى أو يضعفه، كان ذلك الشاهد عرضة للاعتراض عليه، وإسقاط الاستشهاد به من ذلك الوجه(1).

ومعنى الجملة حصيلةٌ لدلالات متعددة؛ دلالة النحو (التركيب)، ودلالة الصرف (البنية)، ودلالة اللغة، ودلالة السياق ... إلى غير ذلك، كما سيتبين إن شاء الله.

أمّا المعنى الشرعي، فهو ما كان مأخوذًا مما دلت عليه نصوص الشريعة، وما استنبطه العلماء منها.

فمراعاة المعنى الشرعي عند الاستشهاد، والاعتراض، إنما هو مراعاة لقرينة من القرائن الحالية، التي يُعتدُّ بها عند دراسة النص، والاستنباط منه.

وقد اعتدَّ النحويون بالمعنى الشرعي في بحثهم لمسائل النحو، وأدلتها، كما كان حاضرًا في تحليلهم للنصوص، وأمثلة ذلك كثيرة لا تحصر، فمنها:

١ - أنَّ سيبويه نفى أن يكون قوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾(2)،

---

(١) انظر: مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ٤٥٦-٤٥٧.

(٢) الطور: ١١.

وقوله: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾[1] دُعاءً، لأنَّ المتكلم بذلك الله عزَّ وجل، قال: «وأمَّا قوله تعالى جدُّه: ﴿فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ و﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾، فإنه لا ينبغي أن تقول: إنه دُعاءٌ ههنا؛ لأنَّ الكلام بذلك قبيحٌ، واللفظُ به قبيحٌ، ولكنَّ العبادَ إنما كُلِّموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون، وكأنَّهُ والله أعلم قيل لهم: ويلٌ للمطفِّفِينَ، وويل للمكذِّبين، أي هؤلاءِ مما وجب هذا القولُ لهم»[2].

٢- ما خرَّجه سيبويه وتابعه المبرد من تأويل الترجي الذي تفيده (لعل) في قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[3]، فقد خرَّجاهُ على: اذهبا في رجائكما وطمعكما[4]، والذي منعه من إبقائها على أصلها، تنزيه الله تعالى عن الرجاء؛ لأنَّ الله يعلم ما سيكون، وعبَّر سيبويه عن هذا بقوله: «فالعلمُ قد أتى من وراءِ ما يكونُ»[5].

٣- أن الفارسي حكم بزيادة الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾[6] والذي دعاه إلى ذلك تنزيه الله تعالى عن الشبيه، قال: «ومن ذلك

---

(١) المطفّفين: ١.

(٢) الكتاب ١/ ٣٣١.

(٣) طه: ٤٤.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٣١، والمقتضب ٤/ ١٨٣.

(٥) الكتاب ١/ ٣٣١.

(٦) الشورى: ١١.

قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، الكاف زائدةٌ لا محالة، لأنه لم يثبت لله عز وجل مِثْلٌ ولا شبيهٌ، تعالى الله عن ذلك»[1].

٤- أنَّ ابن جني جعل الهمزة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا﴾[2]، دالةً على الوجدان، لا على التعدية، بناءً على مذهبه الاعتزالي، الذي ينفي أن يكون الله قد خلق أفعال العباد، والمعنى: من وجدناه غافلاً، قال: «... وذلك قولُهُ عزَّ اسمهُ: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾، وَلن يخلوَ (أَغفلنا) هُنا مِن أن يكونَ مِن بابِ أَفعَلْتُ الشيءَ أي: صادَفتُهُ وَوافقتُهُ كَذلِكَ ... أَو يَكون ما قالَهُ الخصمُ: أنَّ مَعنى (أَغفلنا قلبَهُ): مَنَعْنا وَصَدْدنا، نَعوذُ بِالله مِن ذلِكَ...»[3].

فالذي دعاه إلى هذا التأويل مذهبه العقدي، وهو تأويل مردود عند أهل السنة، وإنما ذكرته هنا تمثيلاً للاعتداد بالمعنى الشرعي حسب ما يعتقده قائله.

٥- ما قرَّره الزمخشري من أنَّ (لن) تُفيد تأبيد النفي[4]، وتوكيده[5]، فقد دعاه إلى ذلك مذهبه العقدي، فهو لا يرى أنَّ المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة،

---

(١) المسائل البغداديات ٤٠٠.

(٢) الكهف: ٢٨.

(٣) الخصائص ٣/ ٢٥٣-٢٥٤.

(٤) انظر: شرح الأنموذج في النحو ١٩٠.

(٥) انظر: الكشاف ٢/ ١١٣.

فاستدل على ذلك بقوله تعالى لموسى عليه السلام: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾[1]. وقد ردَّ عليه ابن مالك[2]، وابن هشام[3]، وغيرهما[4].

وقد قسمت هذا الفصل ثلاثة مباحث، وآثرت أن أجعل للدلالة التركيبية مبحثًا خاصًّا؛ لأنها الجزء الأساس في تكوين المعنى، فتكون توطئة لدراسة أثر المعنى الشرعي في الخلاف النحوي، الذي كان نصيبه من هذا الفصل المبحثين الآخرين.

المبحث الأول: الدلالة التركيبية:

الدلالة مصدر دلَّ يدُلُّ، إذا هدى[5]، وتُعرَّف عند الأصوليين، وعند المنطقيين[6] بتعريفات متعددة منها: أنها ما يلزم من فهمه فهم شيء آخر.

ودلالة الكلام: فائدته ومعناه، ولذا كانت الإفادة شرطًا من شروط الكلام عند النحويين.

والدلالة التي تنشأ عن الجملة تنسب للتركيب، فيقال: الدلالة التركيبية،

---

(١) الأعراف: ١٤٣.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣١.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٣٧٤.

(٤) انظر: أضواء البيان ٥/ ٢١٥.

(٥) اللسان ١١/ ٢٤٨ (دلل).

(٦) انظر: التعريفات للجرجاني ٧٥، والتحبير شرح التحرير ١/ ٣١٦، وشرح الكوكب المنير ١/ ١٢٥، والكليات ٤٣٩، وشرح السلم في المنطق للأخضري ٨.

ويُعنى بها فرعان من فروع اللغة، النحو، والبلاغة، فما كان أثرًا لأحكام النحو، من الإعراب ومقتضياته من الدلالة سمِّي الدلالة النحوية، وما كان أثرًا لأحوال المقام، ومدى المطابقة لمقتضى الحال نسب ذلك للبلاغة.

ومما يُمثل به من صور الدلالات النحوية: الإسناد، والترتيب (التقديم والتأخير)، والتطابق العددي (الإفراد والتثنية والجمع)، والتطابق الجنسي (التذكير والتأنيث)، والتطابق النوعي (العاقل وغير العاقل). أمَّا الإعراب فهو قرينة في تحديد الإسناد، كما أن التطابق في علامة الإعراب صورة من صور الدلالة.

فإذا قلت مثلاً: قامَ الرجلُ، فقد أسندت القيام إلى الرجل، فهو المحكوم عليه بالقيام، ومثل ذلك إذا قلتَ: زيدٌ أخوك، فزيدٌ محكوم عليه بالأخوة؛ لأنه مسند إليه، والأخوة مسندٌ، أي حُكم.

وعلامة الإعراب تحدد الإسناد، ولذا فالجملتان: أكرمَ زيدٌ محمَّدًا، وأكرمَ محمَّدًا زيدٌ، سواءٌ في إفادة المعنى من الناحية النحوية.

ودلالة الترتيب[1] ليست مطردة في كل جملة، من الناحية النحوية، كما تقدَّم في المثالين السابقين: أكرمَ زيدٌ محمَّدًا، وأكرمَ محمَّدًا زيدٌ. لكن بالنظر إلى مطابقة مقتضى الحال (البلاغة) فالأمر يختلف، ولكنَّ الترتيب قد يلزم في أساليب أخرى، كأن يكونَ قرينةً لمعرفة الإسناد، مثل إذا استوى المبتدأ والخبر في

---

(١) انظر الحديث عن هذه الدلالة في: علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم ٩-٥١.

التعريف أو التنكير، فيجب أن يقدم المبتدأ، فالتقديم هو الذي حدد الإسناد، وهو أيضًا قد يكون لازمًا لإفادة معانٍ أخرى، كالفاعلية والمفعولية في نحو: أكرمَ موسى عيسى، وأعطيتُ زيدًا عمرًا ونحو ذلك(١).

أمَّا دلالة التطابق فهي نتيجةٌ لما تقتضيه الأحكام النحوية من المطابقة بين أجزاء الجملة، سواء الركنان الأساسيان، أو غيرهما، على مختلف صور التطابق، تقول: الرجل قائمٌ، والرجال قائمون، وسُعاد مُجتهدةٌ، وسلمتُ على ثلاثةِ رجالٍ، وتفوَّق ثلاثُ نساءٍ، وقامَتْ هندٌ، والحربُ اشتعلتْ، وأكرمْتُ الرجالَ الذين أقبلوا، وقبلت الكتُبَ التي أهدَيْتَ...

وقد يُنازعُ في هذه الدلالة، من حيثُ إنها استُفِيدت من البنية، حيث أُضيف إلى الجملة (بعض اللواصق)، ولم تستَفَدْ من التركيب وقواعد النحو. والإجابة عن هذا بأنَّ هذه (اللواصق) إنما أوجبتها قواعد النحو، فوجودها مسبَّبٌ عن تلك القواعد، ونسبة الشيء لسببه نسبة صحيحة غير معترضة.

وبعض الجمل تحمِل بذاتها دلالات معيَّنة، كجمل أسلوب التعجب، والاختصاص، والتحذير والإغراء، كما أن حروف المعاني تكتسب دلالات خاصَّة من خلال التركيب...(٢).

والدلالة النحوية واحدة من دلالات متعددة، فبالإضافة إليها، تُضيف

---

(١) انظر: دور الرتبة في الظاهرة النحوية ١٧٠ وما بعدها.

(٢) انظر: اللغة معناها ومبناها ١٧٨.

دلالة البنية، وهي التي تسمى الدلالة التصريفية معنىً آخر، ولا يستفاد هذا المعنى أو ذاك إلا بمعنى كل كلمة مفردة في الجملة، ودلالة الكلمة المفردة، هي ما يسمَّى الدلالة المعجمية، وهي المستمدَّة من متن اللغة[1].

وهناك أيضًا دلالات أخرى، قد يُحتاج إليها في بيان المراد، كدلالة السياق، فقد تفيد جملةٌ واحدةً معنيَيْنِ مختلفين، بسبب أنَّها وُجِدتْ في سياقَين مختلفين[2].

وأيضًا دلالة الأداء، وهو ما يلتبس بالحديث من تصَرُّف المتحدِّث، عن طريق تغيير الصوت إمَّا ضغطًا على كلمة، أو رفعًا للصوت أو خفضًا له، أو الوقف، وله مصطلحات متعددة، كالنبر، والتنغيم، والوقف، والوصل، فمثلاً لو قيل: جاء زيد. هذه الجملة يمكن أن تكون خبرًا، أواستفهامًا حقيقيًا، أو استفهامًا تقريريًّا، أو تهكميًّا أو غير ذلك، وذلك من خلال الأداء[3].

والمتأمِّل في هذه الدلالات يجد أنها جميعًا متضافرة في إفادة المعنى الكلي، وأن دلالة الجملة، لا يمكن أن تؤخذ من دلالة واحدة، وكذلك كل دلالة -من الدلالات الأساسية- هي محتاجة إلى الدلالة الأخرى في بيان المعنى[4]، فإذا قلت: زيدٌ مجتهد، عرفت أنَّ زيدًا متَّصِفٌ بالاجتهاد، لكن هذه الفائدة ليست من

---

(١) انظر: علم الدلالة ١٣.

(٢) انظر: علم الدلالة العربي ٢٠-٢٢.

(٣) انظر: دلالة الألفاظ ٤٦-٤٧، والدلالة اللغوية عند العرب ١٦٨.

(٤) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٥، والقاعدة النحوية تحليل ونقد ١٠٤-١٠٥.

تركيب الجملة فحسب، فلا يمكن أن تفيد هذه الفائدة لو لم نعرف معنى الاجتهاد، أو أنَّ زيدًا اسمُ ذات، كما لا تحصل هذه الفائدة لو لم نعلم أن هذه الصيغة (مُفتعِل) تدل على حدث وذات، وأن الافتعال يدل على تطَلُّبٍ للفعل وبذل الوسع في تحصيله، وهكذا[1].

أما المعاني الجُزئية فيمكن أن تستقل كلُّ دلالة بإيجادها، ففي قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾[2] نجد أن (كلمةُ الله) جاءت مرفوعةً، فالرفع دلَّ على أن الواو استئنافيَّة، وأن الجملة غير معطوفة على مفعول الجعل السابق، مما يفيد أنَّ كلمة الله هي العليا منذ الأزل. فهذه الدلالة الجزئية إنما استفيدت من الإعراب فقط.

ولقد تعرض ابن الدهان في مواضع متعدِّدة إلى الدلالة النحوية (التركيبية) بشيءٍ من التنظير، وذلك في بحث غرض الإعراب، فبيَّن أنَّ شدةَ الحاجة إليه تكون مع اللبس، وكلَّما زال اللبس قلت حاجة الإعراب، ففي معرض بحثه في أصل المرفوعات، وهل هو المبتدأُ أو الفاعل، رجَّحَ أنَّه الفاعل، قال: «وممَّا يدُلُّ

---

(١) انظر: المعنى والقاعدة النحوية. مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية ج١٧ عدد ٣٢. ص: ٥٢٦. وقد مثَّل لهذا المعنى د. تمام حسان ببيت افتراضي هو:

قـاصَ التَّجِـينُ شِحالَهُ بتَرِيسِهِ الـ ... فـاخِي فلَمْ يَستَفْ بِطاسيةِ البَرَنْ

انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٣. وانظر تحليل هذا المثال، واستنتاج عدم جدوى دلالة دون أخرى في: القاعدة النحوية تحليل ونقد ١٠٤-١٠٥.

(٢) التوبة: ٤٠.

علـى أنَّ الفاعـلَ الأصـلُ أنَّ الإعـرابَ جـيءَ بـه للفـرقِ، ونحـنُ نـرى أنَّ الفاعـلَ أحـوجُ إلى الفـرقِ بينـه وبـينَ المفعـولِ، ولـيسَ كـذلكَ المُبتـدأُ؛ لأنَّ خـبرَهُ مثلُـهُ في الإعرابِ، وكُلَّما بعُدَ اللبسُ كانَ بعيدًا من استِحقاقِ الإعرابِ»[1].

وأيضًا حكـم بفرعيـة إعـراب الفعـل المضارع، وذلـك «لأنَّـهُ لا ضَرورةَ إلى إعرابِهِ؛ لأنَّهُ بِصِيغَتِهِ يَدُلُّ عَلَى مَعناهُ»[2].

وردَّ على شُبهةِ إغناء التركيب (التقـديم والتـأخير) عـن الإعـراب في تحديـد الدلالة، فقال: «... والاسمُ ذُو معانٍ مختلفةٍ، فَلولا الإعـرابُ لَوَقَـعَ اللبسُ، وَلا يَكفِينا مَؤُونَةَ ذَلِكَ التقديمُ وَالتـأخيرُ، لِضَروراتٍ مِنهـا: ضِـيقةُ الـوَزنِ في الـشِّعرِ وَالسَّجعِ، وَتَقديمُ المَفعُولِ إذا اتَّصلَ ضَمِيرُهُ بِالفاعِلِ»[3].

الدلالة النحوية في التقعيد والخلاف:

وهذه الدلالة النحوية (التركيبية)، لها أثر ظاهر في القواعد النحويـة، سـواء قواعد الأبواب، أو قواعد التوجيه[4]، وذلك أنَّ الاستدلال بالدليل الـنقلي قـائمٌ

---

(١) الغرة ٢٣ ب (كوبريللي).

(٢) الغرة ٤ ب (كوبريللي).

(٣) الغرة ٣ ب (كوبريللي).

(٤) المقصود بقواعد الأبواب هي القواعد المندرجة تحت باب بعينه، كقواعد الفاعل، والمبتدأ والخبر، والحال، والاستثناء وغيرها، وأما قواعد التوجيه فهي القواعد التي لا تتعلق بباب معين، وإنما تستدعى عند التحليل النحوي (الإعراب)، كالقوة والضعف، والرجحان، والأصالة، والفرعية ونحو ذلك، وقد عُني بها ابن هشام في مغني اللبيب في البابين الرابع والخامس، وعقد د. تمام حسان =

على دلالته الكلية، المستنتجة من دلالاته الجزئية، ومنها الدلالة النحوية، فدلالة إسناد (أُسْدٍ) إلى (حُرَّاس) في قول الشاعر:

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ الليلِ فلتأتِ ولْتكُنْ   خُطاكَ خِفافًا إنَّ حُرَّاسَنا أسْدا

هو الذي دعا إلى القول بأنَّ (إنَّ) نصَبَتِ الجُزأينِ[1].

ونحوٌ من ذلك الخلافُ في اسميَّة نِعمَ وبئسَ، فقد وردا في تراكيبَ واقِعَينِ مَوقعَ الأسماء، قالوا: نعم السير على بئسَ العَير، وما هي بنِعمَ الولد، وفي أخرى وقعا موقع الأفعال، قالوا: نعمَتِ المرأةُ، وبئستِ الجاريةُ[2].

وقد شارك ابن الدهان النحويين في استصحاب هذه الفكرة في التقعيد والخلاف، وأمثلة ذلك كثيرة، منها:

١ - أنّه حكم على الضمير المنفصل بحكم الاسم الظاهر، وذلك من خلال استدلاله بقول الشاعر:

أنا البَطَلُ الحامِي الذِّمارَ وَإنما   يُدافِعُ عَن أحسابِهِم أنا أو مِثْلِي

ففي قوله: يدافع عن أحسابهم أنا، أسند الفعل المضارع (يدافع) إلى الضمير (أنا)، وحرف المضارعة الياءُ، وهو الذي يصلح للمذكر الغائب،

فصلاً لقواعد التوجيه في الأصول ٢٢٠. إلا أن الذي حرر هذا التقسيم، وعنه نقلتُ هو د. محمود الجاسم، في القاعدة النحوية تحليل ونقد ٣٥.

(١) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٥١٨، والبحر المحيط ٤/ ٤٤٤.

(٢) انظر: الإنصاف ١/ ٩٧.

«فإتيانُهُ بـ(أنا) مَعَ الياءِ التي تَصلُحُ لِلمُذَكَّرِ الغائبِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنزِلتَهُ بمنزِلةِ المُظهَرِ مِنَ الأَسماءِ»[1].

٢- أنه أجاز كون اسم الفعل الناسخ نكرة، وخبره معرفة، مع وُجود المسوِّغ المعنوي، قال: «ووجدتُ في كتابِ الله تعالى الاسمَ نكرةً والخبرَ معرفةً للفائدة المطلوبة في الخبرِ، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾[2]»[3].

٣- أنه لما بحث توجيه قولهم: أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا، ذكر وجهين، وساق أدلةً نقليَّة، الإسنادُ فيها هو الشاهد في المسألة، قال: «و(أخطَبُ ما يكون الأميرُ قائمًا)، تقديرُهُ: أَخطَبُ أوقاتِ كَونِ الأَمِيرِ إذا كانَ قائمًا، فلا يحتاجُ إلى عاملٍ في (إذا)؛ لأنَّ (أخطب) وَقتٌ؛ لإضافَتِهِ إلى الوَقتِ، و(إذا) وَقتٌ، فهو هُوَ، فإنْ لم تُقَدرِ الوقتَ محذوفًا وَجَعَلْتَ (أخطب) مُضافًا إلى (ما)، وَجَعلت (ما) عامّةً؛ لأنَّ (أفعل) لا يُضافُ إلى واحدٍ لَفظًا وَمَعنى، وكأنَّ تقديرَ (ما يكون) أكوانًا، فكأنَّكَ جَعَلْتَ الأكوانَ خَطِيبةً عَلَى الاتِّساعِ، كان (إذا) مُتَعَلِّقًا بمستقرٍّ أَوِ استقرَّ؛ لأَنَّهُ غَيرُ المصدَرِ... والوجْهُ الأَولُ أكثرُ؛ لأنَّ العَرَبَ كَثيرًا ما تتَّسِعُ في الزمانِ فتجعَلُ الفِعلَ لها، وَعلَى هذا قالوا: نهارُك صائمٌ، قال الشاعِرُ:

---

(١) ص: ٩٥٧.

(٢) آل عمران: ٩٦.

(٣) ص: ١٦.

أَمَّـــا النَّهـــارُ فَفِـــي قَيـــدٍ وَسِلـــسلةٍ

والليـلُ في جَـوفِ مَنحُـوتٍ مِـنَ الـسَّاجِ[1]

٤- وإذا خالفت دلالة التركيب المتقرِّر عند النحويين ذهبوا إلى التأويل، وهذا من الأثر العكسي لهذه الدلالة، فلمَّا تقرر عند ابن الدهان -تبعًا للنحويين- أنَّ ما بعد حرفِ العطف لا يتقدَّم على ما قبله، وجَّه قول الشاعر:

أَلاَ يَـا نخلـةً مِـنْ ذاتِ عِـرْقٍ عَلَيْـكِ ورحمـةُ اللهِ الـسَّلامُ

عَلَى تَقدِيرِ عَطفِ (رَحمةُ الله) عَلَى المُضمَرِ في (عَلَيكِ)، وَ(السَّلامُ) مُبتَدَأٌ[2]؛ لأنَّ دلالة التركيب تنقض الذي قرَّروه.

٥- وأيضًا لمَّا وجدوا دلالة الإسناد واضحةً بين الجزأين المنصوبين في مدخولات بعض الحروف الناسخة، جوَّز بعضهم أن يكون الثاني خبرًا، وخرَّجها بعضهم على الحال أو على إضمار (كان)، ولم يكتفِ ابن الدهان بإيراد شاهد واحد، بل ساق لهذه المسألة ستة شواهد، ثم ساق حجج كُلٍّ، ولم يرجِّح شيئًا[3].

المبحث الثاني: الدلالة الشرعية:

الدلالة الشرعية هي المستمدة من نصوص الشرع، وذلك من خلال

---

(١) ص: ٤١٣-٤١٤.

(٢) انظر: ٨٦٥-٨٦٦.

(٣) انظر: ١٩ وما بعدها.

مستويات متعددة، فإما أن يكون الاستمداد من النص مباشرة من خلال دلالة منطوق النص أو مفهومه، أو غير مباشرة من خلال الإجماع أو القياس، فإنهما داخلان في مضمون النص الشرعي، ومقاصد الشرع العامة.

والذي نبحثه هنا هو المعنى الشرعي المستصحب عند بحث الخلاف النحوي، إمَّا ترجيحًا أو اعتراضًا، مثل استدلالهم على أنَّ الاثنين جمع بقوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾[1]؛ لأنَّ الثابت أنَّ الاثنين من الإخوة يحجبان الأم من الثلث إلى السدس، وقد عُبِّر عنهم بالإخوة.

ولا يُقصد بالمعنى الشرعي المعنى اللغوي لنصٍّ شرعي، سواءً أكان معجميًّا أم نحويًّا أم تصريفيًّا، وذلك لأنَّ الشرعيَّةَ فيه من ذات النص لا من المعنى، وذات النص متَّفق على الاستدلال به في النحو إذا كان من القرآن، وفيه الخلاف المعروف إذا كان من السنة، فليس هو موضوع هذا البحث.

والمعنى على جميع مستوياته - الشرعي، واللغوي، والعرفي...- له مكانٌ ظاهرٌ في البحث النحوي، سواءً أكان تقعيدًا أم توجيهًا أم خلافًا؛ لأنَّه ركنٌ الكلام، ولذا لمَّا عرف ابن جني اللغة قال: «أما حدها فإنها أصواتٌ يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[2]. فلا كلام إلا بلفظ ومعنى، فإن تخلف أحدهما في شيءٍ لم

---

(١) النساء: ١١.

(٢) الخصائص ١/ ٣٣.

يكن ذلك الشيءُ كلامًا[1].

لقد اعتدُّوا بالمعنى في المصطلحات والأحكام، والتعليل والترجيح، فكثير من المصطلحات تدل على المعنى اللغوي الذي تؤديه، كالفاعل والمفاعيل، والفعل الماضي والأمر... كما أنَّ كثيرًا من الأحكام كانت نتيجةً لمقتضيات المعنى[2]، كامتناع الابتداء بالنكرة ما لم تفد، وكمنع ما يحدث اللبس، وجواز ما أمن فيه اللبس.. إلى غير ذلك.

كما كان المعنى ركنًا في الترجيح والاعتراض، وكان الحمل على المعنى واحدًا من أهم مجالات التأويل عند النحويين[3]، ومن ذلك تأويلهم الرفع على البدل بعد الاستثناء الموجب في قوله تعالى: -في قراءةٍ[4]- ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنكُمْ﴾[5] على معنى: لم تفوا بالميثاق إلا قليل[6]، وقول الشاعر:

---

(١) هناك بحوث طويلة في هذا المعنى، وذلك لارتباطها بمباحث عقدية، ومِنَ الفِرَقِ مَن يُثبِتُ الكلام النفسي ليصل الى تنزيه الله عن صفات المخلوقين، بناء على الإلزامات الخاطئة التي يلزمهم بها العقل المادي، ومن أدلتهم على ذلك قول الأخطل:

إنَّ الكلامَ لفي الفُؤادِ وإنَّما ... جُعِلَ اللسانُ على الفُؤادِ دليلا

انظر: لمع الألة للجويني ١٠٤، وإحياء علوم الدين ١/ ١٠٩.

(٢) انظر: الحجج النحوية ١٥٩، والمعنى والقاعدة النحوية. مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية ج١٧ عدد ٣٢. ص: ٥٢٠ وما بعدها.

(٣) انظر: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية ٢٤١.

(٤) نُسِبت لأبي عمرو. انظر: تفسير ابن عطية ١/ ١٧٣، والبحر المحيط ١/ ٢٨٧، والدر المصون ١/ ٤٦٩.

(٥) البقرة: ٨٣.

(٦) انظر: تفسير ابن عطية ١/ ١٧٣. وخرجت تخريجات أخرى في الدر المصون ١/ ٤٦٩.

وبالــصريمة مــنهم منــزلٌ خلــقٌ   عــافٍ تغــيَّرَ إلا النــؤيُ والوَتِــدُ

على أن معنى (تغيَّرَ): لم يبقَ على حاله[1].

ولأجل هذا كله كان المعنى أساسًا في البحث النحوي، والمعنى الشرعي جزءٌ من المعنى، فأهميته بأهميته.

ولقد كان المعنى الشرعي حاضرًا في مناقشات ابن الدهان واستدلالاته، من خلال تعامله مع النصوص، وكان ذلك من ناحيتين: الأولى: إثبات الحكم، والثانية: توجيه الخارج عن القواعد.

١- مراعاة المعنى الشرعي في إثبات الحكم أو نفيه:

أ- في باب جمع التذكير (المذكر السالم)، لما تعرضَ لقولِ ابن جني في حدِّهِ: (لِمَنْ يَعقِلُ) قالَ: «صَدَفَ بَعضُهُم عَنِ العَقلِ -وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لأنَّ اللهَ تَعالى لا يُوصَفُ بِالعَقلِ، وَقَد قالَ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾[2]، فَجَمَعَ بِالواوِ وَالنُّونِ- فقالَ: لمن يَعلَمُ، فَهُوَ أَعمُّ»[3]. فتراه اختار ذلك القول احترازًا من ذلك اللازم الذي لم يرتضِهِ[4]، وهو قولٌ لغلاةِ الفلاسفة، فإنهم يصفون الله تعالى بالعقل، وصفات الله تعالى توقيفية، فلا يوصف إلا بما وصف به نفسه في كتابه،

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٥٥، ومغني اللبيب ٣٦٣.

(٢) الذاريات: ٤٧.

(٣) الغرة ١٨ أ (كوبريللي).

(٤) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية ١/ ١٦١.

أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم[1]، ولم يرد وصفه بالعقل، وإنما وَصفَ عز وجل نفسه بالعلم.

ب- اختُلف في زيادة (من) في الموجب، وكانت الحجة شرعيَّةً محضة، قال ابن الدهان-في معرض حديثه عن أقسامها-: «تَقَعُ زائدةً، وَذَلِكَ إنما يَكونُ في النَّفيِ أو مُضارعِهِ عِندَ سِيبوَيهِ، وأما الأخْفَش فيجيزُ زيادَتَها في الوَاجِبِ، وَاحتَجَّ بِقولِهِ تَعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[2]، وَقالَ: التَّقديرُ: يُكَفِّرُ عَنكُم سَيئاتِكم؛ لأنَّ كَرَمَ الله تعالى يَقْتَضِي ذَلِكَ، لِقَولِهِ تَعالى: ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾[3]، وَسِيبوَيهِ يجعَلُها لِلتَّبعيضِ، وَيُقَدِّرُ الكلامَ: يُكفِّر عَنكُم سيِّئاتٍ مِن سَيِّئاتِكُم؛ لأنَّ في السيِّئةِ ما لا يُكَفَّرُ كالشِّركِ، لِقَولِهِ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[4]، وَاحتَجَّ الأخفَشُ بِقولِهِ تَعالى: ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾[5] فقالَ: التَّقديرُ: نَقُصُّ عَلَيكَ أنباءَ الرُّسُلِ، وَلِسِيبوَيهِ أن يقولَ هِيَ لِلتبعِيضِ، لِقَولِهِ تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ

---

(١) انظر: كتاب التوحيد لابن خزيمة ١/ ١٣٧، والشريعة للآجري ٢/ ١٠٥١، والإبانة عن شريعة الفرقة الناجية لابن بطة ٣/ ٩١.

(٢) البقرة: ٢٧١.

(٣) آل عمران: ٣١.

(٤) النساء: ٤٨.

(٥) هود: ١٢٠.

﴿فَقَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾[1]...»[2].

فحجج كلا القولين شرعيَّةٌ، ولم يصرِّح ابن الدهان بترجيح أحد القولين، ويبدو أنه كان متوقفًا في هذا، وذلك أنه احتج لسيبويه، ولم ينقل ردًّا للأخفش على حجة سيبويه من أنَّ من الذنوب ما لا يكفر، وهو الشرك، ولكنه بعد ذلك استدلَّ لصحة قول الأخفش بدليل آخر، وهو قول الأسود بن يعفر:

هَوى بِهِمْ مِنْ حُبِّهِمْ وَسَفاهِهِمْ ... مِنَ الرِّيحِ لا تَمرِي سحابًا ولا قَطْرا[3]

فلو لم يحكم بزيادة (من) في قوله: (من حُبِّهم) لبقي الفعل (هوى) بلا فاعل.

ولم أقف على من استشهد بهذا البيت غيره، ويمكن أن يحمل على الضرورة.

ج- استدل عامة النحويين على أنَّ الواو لمطلق الجمع، ولا تفيد ترتيبًا بأدلة كثيرة، استقصاها ابن الدهان جميعًا، فلم أجد دليلاً غير ما ذكر، ووجه الاستدلال في معظم هذه الأدلة معنى شرعيٌّ، فمن ذلك أنه استدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾[4]، قال: «وَالسُّجُودُ بَعدَ الرُّكُوعِ»[5].

---

(١) النساء: ١٦٤.

(٢) ص: ٥٥٨.

(٣) انظر: ٥٥٩.

(٤) آل عمران: ٤٣.

(٥) ص: ٨٨٣. وقد سبقه إلى هذا بهذا اللفظ أيضًا المبرد في المقتضب ١/ ١٠، وانظر: البيان في شرح اللمع =

واستدل أيضًا بقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾[1]، قال: «وَهؤلاءِ القَومُ لم يَكُونُوا يُؤمِنُونَ بِالرَّجعةِ، وَلهذا قالَ تَعالى عَنهُم: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾[2]، يُرِيدُ: نحيا وَنمُوتُ»[3].

واستدلَّ أيضًا بأن النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ سمِعَ رَجُلاً يَقُولُ: ما شاءَ اللهُ وَشِئتَ، فَقالَ لَهُ عَلَيهِ السَّلامُ: «قُلْ ما شاءَ اللهُ ثُمَّ شِئتَ»[4]، قال: «فَلَو كانَتِ الواوُ لِلتَّرتِيبِ لم يَنقُلْهُ مِنَ الواوِ إلى (ثمَّ)»[5].

د- نقل ابن الدهان عن بعض الفقهاء أنَّ الباء قد تأتي للتبعيض، مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[6]، ثم ناقش هذا القول، فردَّ عليه أولاً، بأنَّ هذا غير معروف عند أهل اللغة، ثم نقل أنَّ هذا القول قد ردَّ بقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾[7]، وَبِقَولِهِ تَعالى:

٢٩٦، وشرح اللمع للواسطي ١١٧.

(١) الجاثية: ٢٤.

(٢) الأنعام ٢٩.

(٣) ص: ٨٨٣.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٦/ ٣٧١، والنسائي في السنن ٧/ ٦، وابن ماجه ١/ ٦٨٤.

(٥) ص: ٨٨٦.

(٦) المائدة: ٦.

(٧) الأنعام: ١٠٩.

﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾[1]، ولم يبيِّن وجه الاستدلال، لوضوحه، فالتبعيض لا يمكن أن يتصور فيهما؛ لأنَّ مدخولهما لفظ الجلالة، ثم بيَّن أنَّ هاتين الآيتين ليس فيهما دليل على ذلك من غير طريق المعنى، وذلك «أنَّ المُدَّعِيَ لهذا لا يَدَّعِي أنها تَكُونُ لِلتَّبعيضِ في كُلِّ مَوضِعٍ، وَمَن رَدَّ هذا القَولَ يَقولُ: إنَّنا استَفَدْنا التَّبعِيضَ في الآيةِ مِن وَجهٍ آخَرَ، وَالباءُ في الآيةِ ظَرفٌ، وَالظَّرفُ قَد يَكُونُ العَمَلُ في بَعضِهِ»[2].

هـ- قدَّر النحويون (ما) في أسلوب التعجب (ما أفعله) بـ(شيء)، فإذا قلت: ما أحسنَ زيدًا، فالتقدير: شيءٌ أحسن زيدًا.

وقد أشكل هذا التقدير في قولهم: ما أعظمَ الله. فتقديره على هذا: شيءٌ أعظم الله، والله عز وجل عظيمٌ لا بجعل جاعل[3]، فخرَّج ابنُ الدهان هذا بعدد من التخريجات لتسلم القاعدةُ وتثبتَ، قال: «فإن قِيلَ: فَإذا قَدَّرْتَ (ما) تَقدِيرَ (شَيءٍ)، وَإذا قُلتَ: ما أَحسَنَ زَيدًا قَدَّرتَهُ تَقدِيرَ: شَيءٌ أَحسَنَ زَيدًا، فَما تَصنَعُ بِقَولِهِم: مَا أَعظَمَ اللهَ؟

فالجوابُ مِن وُجوهٍ: أَحدُها: أَن يَكُونَ ذَلكَ الشيءُ نَفسَهُ.

وَيجُوزُ أَن يَكُونَ ما دَلَّ عَلَيهِ مِن مخلُوقاتِهِ.

---

(١) الواقعة: ٧٤.

(٢) ص: ٦٠١.

(٣) انظر: الإنصاف ١/ ١٢٨-١٤٧.

وَالثالِثُ: مَن يُعَظِّمُهُ مِن عِبادِهِ.

الرابِعُ: أَن تَكونَ الأَفعالُ الجارِيةُ عَلَيهِ لحَمْلِها عَلَى ما يجُوزُ مِن صِفاتِهِ، وَيَلِيقُ بِهِ، فَيُحمَلَ عَلَى أَنَّهُ عَظِيمٌ في نَفسِهِ، لا عَلَى شَيءٍ عَظَّمَ الله، وَإن كانَ يَصِحُّ عَلَى ما بَيَّنَّا»[1].

٢- مراعاةُ المعنى الشرعي في تخريج المخالف للقواعد:

أ- في قولــه تعــالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾[2] نُصبتَ الأرجُل عطفًا على الوجوه، فهي داخلة في الغسل، قُرِئَ بالجر، فصار في الظاهر عطفًا على الرؤوس، وخرج بعدة تخريجات، ذكر ابن الدهان منها نقلاً عن الحسن ومجاهد والشعبي: أنَّ القرآن نزل بالمسح، والسنة جاءت بالغسل. ثمَّ أورد احتمالين في قراءة النصب، أولهما: أن تكون الأرجل معطوفةً على موضع الجار والمجرور، والآخر: أن تكون معطوفةً على اليدين، ثم أورد من الآثار ما يستدل به على هذين الاحتمالين، ولم يرجِّح شيئًا[3].

والعطف على موضع الجار والمجرور، مع تقدُّمِ ما يمكن أن يعطف عليه، مخالف للظاهر؛ لأن مرتبة العطف على الموضع أدنى من مرتبة العطف على

---

(١) نقله السبكي عن شرح الإيضاح لابن الدهان. انظر: فتاوي السبكي ٢/ ٣٢٣.

(٢) المائدة: ٦.

(٣) انظر: ٢٠٢.

الظاهر، ولا سيَّما أنَّ الأدلة الشرعية الأخرى تضافرت في إفادة المعنى الآخر، وإنما قاده إلى ذلك -فيما يظهر لي- دليلان نقليان، أولهما: المَروِيُّ عَن عَليٍّ رضي الله عنه أنه توضَّأ ومسَح عَلَى ظَهرِ القَدَمَينِ، وَقالَ: «لَولا أَنَّني رَأَيتُ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ قَد فَعَلَهُ لَكانَ باطِنُ القَدَمَينِ أَحَقَّ مِن ظاهِرِهما». والثاني: ما رواه عَن رِفَاعَةَ بنِ رافعٍ رضي الله عنه أَنَّهُ كانَ جالِسًا عِندَ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ فقالَ لَهُ: «لا تَتِمُّ صلاةُ أَحَدِكُم حَتى يُسْبِغَ الوُضوءَ، كما أَمَرَ اللهُ تَعالى، فَيَغسِلُ وَجهَهُ وَيَدَيهِ إلى المِرفَقَينِ، وَيمسَحُ بِرَأسِهِ وَرِجلَيهِ إلى الكَعبَينِ».

فأمَّا الأول، فلم أجده بهذا اللفظ قط، وإنما روي بلفظ: «لو كان دينُ الله بالرَّأيِ لكان باطنُ الخفَّين أحق بالمسح من أعلاه، ولكن رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يمسحُ عليهما»(١)، فالحديث في الخف لا في القدم.

وأمَّا الثاني، ففيه الاحتمال الوارد في الآية، فيمكن العطف على اليدين والوجه.

فأعتقد أنَّ هذا التأويل، بالعطف على الموضع، إنما كان نتيجةً لهذا المعنى الشرعي الذي تراءى له.

ب- من المتقرر أنَّ الفاء العاطفة تفيد الترتيب بلا مهلة، وقد أورد ابن الدهان من النصوص ما ظاهره مخالفٌ لهذا الحكم، من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا

---

(١) رواه الدارقطني عن علي رضي الله عنه في سننه (١/ ١٩٩) والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١/ ١٦٩).

قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾[3]، فأمّا الآيتان الأوليان فقد خرجهما على أنَّ الفعل مرادٌ به الإرادة، أو أنه على القلب.

وأمّا الآية الثالثة فقد خرجها على أنَّ الإهلاك واقعٌ على بعضها، ثم جاء البأس على الجميع[4].

وأثر التفسير في هذه التخريجات واضحٌ، ففي كتاب التفسير من صحيح البخاري: «﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ هذا مقدَّمٌ ومُؤخَّرٌ، وذلك أنَّ الاستعاذة قبل القراءة»[5]، وقد فسَّره على معنى الإرادة عامة المفسرين[6].

إلا أنَّ تخريجه للآية الثالثة فيه شيءٌ من الضعف؛ لأنه حمَّل الآية وجهًا لا يحتمله لفظها، وكان توجيه المفسِّرين أقرب إلى لفظها، فالطبري ذكر وجهين

---

(١) النحل: ٩٨.

(٢) المائدة: ٦.

(٣) الأعراف: ٤.

(٤) انظر: ٨٩٢-٨٩٤.

(٥) صحيح البخاري ٤/ ١٧٣٩.

(٦) انظر على سبيل المثال: معاني القرآن للنحاس ٢/ ٢٦٩، وأحكام القرآن للجصاص ٢/ ٩٨، وللكيا الهراسي ١/ ١٨١، وتفسير القرطبي ٧/ ٣٢٧.

كلاهما صحيح عنده:

الأول: أن إهلاك الله إيَّاها بخذلانها عن طاعته.

والثاني: أن يكون الإهلاك هو البأس بعينه، قال: «فيكون في ذكر الإهلاك الدلالةُ على ذكر مجيء البأس، وفي ذكر مجيء البأس الدلالة على ذكر الإهلاك، وإذا كان ذلك كذلك كان سواءً عند العرب بُدِئَ بالإهلاك ثم عطف عليه بالبأس، أو بُدِئ بالبأس ثم عطف عليه بالإهلاك...»[1].

ج- تعرض ابن الدهان لمجرور (إلى)، وهل يدخل في حكم ما قبلها أم لا يدخل، وقرر أنه لا يدخل، فإن احتمل دخوله رُجع إلى القرائن، قال: «وَليسَ يَقتَضِي الظاهِرُ دُخُولَ ما انجرَّ بِها في حُكمِ ما تَقَدَّمَ، إذا ذُكِرَ قَبلَها ما يَحْتَمِلُ ذَلكَ... وَقَد يجوزُ أَن يَدخُلَ في الحُكمِ لِغَيرِ الوَضعِ، لَكِن لاحتِمالِهِ الأَمرَينِ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾[2] فَأَكثَرُ الفُقَهاءِ يَرَونَ غَسلَ المَرَافِقِ، وَبَعضُهُم لا يَراهُ، وَهذا يُعْرَفُ بِالقرائنِ»[3].

د- ذهب ابن الدهان إلى أنَّه لا يجوز حذف الصفة، واعترض من قدَّر صفة محذوفة في قوله صلى الله عليه وسلم: «لا صلاةَ لِجارِ المَسجِدِ إلاَّ في المَسجِدِ»[4]،

---

(١) تفسير الطبري ٨/ ١١٨.

وقد خُرِّجت الآية تخريجاتٍ أخرى، انظر: تفسير الماوردي ٢/ ٢٠٠، وزاد المسير ٣/ ١٦٨.

(٢) المائدة: ٦.

(٣) ص: ٥٦٥.

(٤) رواه الشافعي في الأم، وعبد الرزاق وابن أبي شيبة في مصنفيهما عن علي رضي الله عنه. ورواه مرفوعًا إلى =

فقد قدَّر قوم: لا صلاة كاملةً، قال: «وَهذا نَقضٌ لِما أَصَّلناهُ، وَالتَّقدِيرُ عِندِي: لا كمالَ صَلاةٍ، فَحَذَفَ المُضافَ وَأَقامَ المُضافَ إِلَيهِ مُقامَهُ»[1]. وقد نقله عنه بعض الأصوليين[2].

والداعي إلى تقدير محذوف معنىً شرعيٌّ، وذلك أنَّ الجماعة ليست شرطًا لصحة الصلاة، لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي وراه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «صَلاةُ الجَماعَةِ تَفْضُلُ صَلاةَ الفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً»[3]، فالتفاضل يفيد صحة المفضول، فلا يمكن أن يتوجه النفي للصحة، كما هو ظاهر لفظ الحديث، فاقتضى ذلك تقدير محذوف.

المبحث الثالث: أقوال الفقهاء:

في المبحث السابق تعرضت لتعامل ابن الدهان مع المعنى الشرعي من خلال النصوص، إمَّا استشهادًا بها وترجيحًا للحكم من خلالها، أو اعتراضًا على دلالتها وتوجيهًا لها.

ولقد وجدته في بعض المواضع يكتفي بالإسناد إلى أقوال الفقهاء، دون تعرض للنصوص، لذا رأيتُ أن أُفرد لهذا مبحثًا.

النبي صلى الله عليه وسلم الدارقطني في سننه. انظر: الأم ٧/ ١٦٥، ومصنف عبد الرزاق ١/ ٤٩٧، ومصنف ابن أبي شيبة ١/ ٣٠٣، وسنن الدارقطني ١/ ٤١٩.

(١) ص: ٦٨٧.

(٢) كالزركشي في البحر المحيط في أصول الفقه ٣/ ٤٧٠.

(٣) رواه البخاري ١/ ٢٣١، ومسلم ١/ ٤٥٠.

لقد عوَّل ابن الدهَّان على أقوال الفقهاء في عدد من المواضع، منها:

أ- حجبَ الفقهاءُ الأم من الثلث إلى السدس بالاثنين من الإخوة[1]، فجعل ابن الدهان ذلك دليلاً على أنَّ الاثنين جمعٌ، فكان حكمُ الفقهاء عنده تفسيرًا لآية النساء، قال: «... وَمَن نَصَبَ أَرادَ بِالآياتِ اثنَينِ، وَإِن كانَ جماعةً في اللفظِ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾[2]، وَالفُقهاءُ ما عَدا ابنَ عَبَّاسٍ يحَجُبُونَ بِالاثنَينِ مِنَ الإخوةِ الأُمَّ، فَدَلَّ أَنَّ الجمعَ وَاقِعٌ عَلَى اثنَينِ»[3].

وقد كان تعرض لهذا الخلاف، وهو أقل الجمع، وذكر أقوال الفقهاء، واستدلالهم، فمما قال: «واعلم أنَّ أقلَّ الجمع ثلاثة عند النحاة وجماعة من الفقهاء، ومذهبُ ابن داود وأبي يوسف وجماعةٍ من الأصوليين، والخليلِ ونفطويه من النحاة، أقلُّ الجمع اثنان؛ دليل الأول: أنَّ المفرد عين لا ضمَّ فيها ولا اقتران، والتثنية ضم مفرد إلى مفرد، والجمع ضم غير المفرد إلى المفرد، فإنما اختلفت الأسماء لاختلاف المسميات، وحجة الثاني قوله تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾[4]..»[5].

---

(١) انظر: تفسير الطبري ٤/ ٢٧٨، وتفسير ابن عطية ٢/ ١٧، والمغني ٦/ ١٢١.

(٢) النساء: ١١.

(٣) ص: ٨٥٢-٨٥٣.

(٤) الأنبياء: ٧٨.

(٥) ١٧ ب (كوبريللي).

ب- أشار إلى مذاهب الفقهاء في بعض مسائل الاستثناء عمومًا، ثم تعرض لبعضها بشيء من التفصيل، قال في أوائل باب الاستثناء: «وللفُقهاءِ في هذا البابِ مذاهبُ يوافقونَ النحاةَ في بعضِها ويُخالفونهُم في بعضِها، فمن ذلِكَ: أنَّ الاستثناءَ من غَيرِ الجنسِ عندَ بعضِهم مجازٌ، وعندَ بعضِهِم حقيقةٌ... والقولُ الثاني يوافقُ أكثرَ النحاةِ...»[1].

ج- اختلف النحويون في الاستثناء بأكثر من النصف، فمنعه بعضهم، وأجازه بعضهم، وأيّد ابن الدهان قول المجيزين بإجازة بعض الفقهاء له، قال: «... وبعضُ النُّحاةِ منهُمُ السِّيرافيُّ، وجماعةٌ مِنَ الفُقهاءِ يُجيزونَ ذلِكَ، ويعتلُّونَ بأنَّ معنى الكلامِ: العَشرةُ عندي أربعةٌ منها، وهذا يُؤدِّي إلى إجازةِ: لي عِندَهُ عَشَرةٌ إلا تِسعةً وَنِصفًا، وهو مَذهبُ بعضِ أصحابِ الشافعِيِّ رحمةُ الله عليهِ، واستدلُّوا عليهِ بقولِهِ تعالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾[2] ثُمَّ قَالَ: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾[3]، فاسْتَثنى الغاوينَ مِنَ العبادِ، والعبادَ مِنَ الغاوينَ، وَمذهَبُ

---

(١) ص: ٤٥٣.

(٢) الحجر: ٤٢.

(٣) سورة ص: ٨٢-٨٣. وهاتان الآيتان ليستا بعد الآية التي ذكرها في السورة، وإنما بعدها في القصة، والآية التي ذكرها أولاً مسبوقة بقوله سبحانه: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾.

أَبي حنيفةَ رَحمةُ الله عليهِ يقتضِي جوازَ لي عندَهُ عَشَرةٌ إلاَّ سِتةً؛ لأنّهُ قال: إذا قالَ لامرأتِهِ: أنتِ طالقٌ ثلاثًا إلا اثنتينِ، طلَقَتْ بِواحدةٍ...»[١].

د- ذكر رأي بعض الفقهاء في الاستثناء من الاستثناء، وطريقة حسابه، وما يثبت للمدَّعي إذا استثنى من المستثنى[٢].

هـ- ذهب ابن الدهان إلى أن (لا) النافية للجنس قد اجتمع فيها علّتان، كلٌّ منهما تقتضي شيئًا غير الذي تقتضيه الأخرى، فإحداهما تقتضي أن تنصِبَ قياسًا على (إنَّ)، والأخرى تقتضي البناءَ مع ما بعدها قياسًا على (من) في قولك: هل من رجلٍ... وقد قدَّم لهذا بمقدَّمة ذكر فيها نظائر فقهية لفرعٍ اجتمع فيه علّتان لأصلين مختلفين، فأُوجِبَ لهذا الفرع حكم ثالثٌ. قال: «... وإذا كان الفرعُ كما يصِحُّ أن يكونَ فيه علةٌ واحدة فقد يصِحُّ أن يوجدَ فيه علّتانِ، فيقتضِي لذلك أن يختصَّ بِحُكمٍ ثالثٍ ينفرِدُ به منَ الأصلِ والفرع الذي انفرد كلُ واحدٍ منهما بإحدى العلّتينِ، وذلك نحوُ اجتماعِ عِلّتَي السَّبُعِ والشاةِ عند أبي حنيفةَ في الحمار، فصار لِسُؤْرِهِ حُكْمٌ ثالِثٌ يخالف حُكْمَ سُؤرَي السَّبُعِ والشاةِ، وعلى هذا العملُ في وَضعِ جنازة الخُنْثى المُشكِلِ، بين الرجال والنساءِ، ودفنِهِ بينَهُم في قبرٍ واحدٍ»[٣].

---

(١) ص: ٤٥٤-٤٥٥.

(٢) انظر: ٥٤٥-٥٤٧.

(٣) ص: ١٠٤-١٠٥..

ومن خلال مباحث هذا الفصل، يتبين مدى أثر المعنى الشرعي في التقعيد النحوي، والترجيح والاعتراض، فلقد كانت الثقافة الشرعية عنصرًا أساسيًّا في تكوين العقلية النحوية، وكان أكثر النحويين ذوي عناية بالعلوم الشرعية الأخرى، ولذا لمَّا كان أحد أعلام النحويين لا يحسن غير النحو، نصَّ على ذلك المترجمون.

هذا الامتزاج بين هذه العلوم، التي ترجع إلى أصل واحد، أدى إلى تشابه في طرق التحليل والاستنتاج، وترابط بين مواد الدراسة، وتقارب في أهدافها، فإذا كان أبرز غايات النحو خدمةَ الوحيين، فإنَّ العلوم الشرعية منبثقة منهما.

وقد أبرز ابن الدهان هذا الترابط في أثناء شرحه، وكان ذلك نتيجة لثقافته الشرعية، التي كان من مظاهرها تصنيفه في التفسير.



الفصل الخامس

شخصية ابن الدهان النحوية

المبحث الأول: مناقشاته.

المبحث الثاني: نقده واعتراضاته.

المبحث الثالث: آراؤه واختياراته.

المبحث الأول: مناقشاته.

لقد أشرتُ في بعض ما سبق من الفصول أنَّ ابن الدهَّان قد اتخذ التوسع والتفصيل منهجًا له في هذا الكتاب، حتى إنَّه كان يعمد إلى الاستقصاء بذكر ما يتعلق بالباب، وما لا يتعلق به إلا من باب المشاكلة اللفظية فقط، ومثلت باستقصائه لمعاني (إنَّ)، ولما تأتي له الواو والفاء، وهما حرفا مبنىً، عند ذكر حروف العطف. وفي أوَّل الكتاب، لمَّا ذكر الحرف -أحد أقسام الكلمة- سَرَدَ حروف المعاني كلها، الأحادية والثنائية والثلاثية والرباعية، و(لكنَّ) الخماسيَّ[1].

ويحسن في هذا الفصل أن تُتَناوَلَ مناقشاته من جانبين:

الأول: مناقشاته للنحويين، وعرض آرائهم ونقدها.

والثاني: مناقشاته للقضايا النحوية، بغض النظر عن التعرض للخلاف من عدمه.

فأمَّا مناقشاته للنحويين، فقد كانت مظهرًا من مظاهر هذا التوسع والاسترسال الذي انتهجه؛ لأنه كان معنيًّا بذكر الخلاف، ومن عنايته به ذكر ما يرد عليه موافقةً أو مخالفةً.

ومن صور عنايته بالخلاف والإيرادات عليه؛ أن يذكر الرأي والرد عليه، ثم يقترح على الرد جوابًا، ثم على الجواب ردًّا، وهكذا، مثال ذلك، ما ساقه من

---

(١) الغرة ٢ ب (كوبريللي).

خلاف بين سيبويه والأخفش في نحو: علمتُ أنَّ زيدًا منطلق، فسيبويه يقول: استغني عن المفعول الثاني، والأخفش يقدرُهُ (مَوجودًا)، وحجته: أنه لو أظهر المصدر المُقدَّر به (أنَّ) لم يكن بُدٌّ منَ المفعول الثاني، ثم اختار ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنه لم يظهر هذا المُقدَّر، ولأنَّ الكلامَ مُستقلٌّ بالفائدة، ثم قال: «وللأخفشِ أن يقول: لو أغنت عن المفعولين لم تقع بعد (لولا) إذ لا يقع بعدها مُبتدأٌ وخبرٌ، ولسيبويه أن يقول: إنما يكون هذا الغَناء في موضع لا في كل موضع، كما يغني بعد (لو) عند جماعة عن ظهور الفعل في قولك: لو أنّك جئتني لأكرمتُك... »[1].

وأيضًا ما ذكره من خلافٍ في العامل في المعطوف، فذهب بعضهم إلى أنَّ الواو هي العاملة، فاحتجَّ له بأنَّ العامل الأوَّل قد اشتغل بمعموله، ولا شيءَ في الكلام غير هذا الحرف، قال: وأُفسِدَ قولُهُ بعدم الحكاية، «وَعَليهِ أن يُقالَ: لَو سمَّيتَ رَجُلاً (زَيدًا وَعَمرًا) مِن قَولِكَ: ضَرَبْتُ زيدًا وعَمرًا، لم تحْكِ، وَلَهُ أن يَقُولَ: إنَّ العامِلَ الذي تَدَّعِيهِ غَيرُ مَوجُودٍ مَعَ المَعمُولِ، وَمِن ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ: أَقامَ زَيدٌ أَم عَمرٌو؟ فَيَكُونُ استِفهامًا مُتَّصِلاً، وَلَو كانَ الفِعلُ مُرادًا كانَ عَلَى تقديرِ: أَقامَ زَيدٌ أم قامَ عَمرٌو، فَيَكُونُ مُنقَطِعًا، وَفي كَونِهِ مُتَّصِلاً عِندَ النَّحوِيِّينَ دَلِيلٌ علَى أَنَّهُ لا فِعلَ مَعَهُ مُقَدَّرٌ، فَثَبَتَ أَنَّهُ مُرتَفِعٌ بِالعاطِفِ، أَعني الحَرفَ دُونَ

(١) ص: ٢٤٥-٢٤٦.

الفِعلِ...»[1].

ومما وجدته أيضًا من هذا الباب أنه اعترض ثم انتصر للمعترَض، ففي باب المعرب والمبني، لما وصفَ ابنُ جني الفعل المضارع بقوله: «ما كانَ في أوَّلِهِ إحدى الزوائـدِ الأَربَـعِ، وَهِـيَ الهمـزةُ وَالنـونُ وَالتـاءُ وَاليـاءُ... وَالتـاءُ لِلمُـذَكَّرِ الحاضِرِ...»[2]، قالَ ابنُ الدَّهانِ: «وَفي كلامِهِ تسَامُحٌ؛ لأنَّهُ قالَ: إنَّ التاءَ قَد تَكُونُ لِلمُذَكَّرِ الحاضِرِ، فكانَ المَعنى أن لَّـو كـانَ مُؤَنَّثًا حـاضرًا لم تَكُـنِ التـاءُ لهـا، وَكـانَ يجبُ أَن يقولَ: وَالتاءُ لِلمُخاطَبِ الحاضِرِ، لِيشمَلَ الـذكرَ والأُنثى... وَالانتِـصارُ لَهُ أنَّ التاءَ مَعَ المذكرِ الحاضرِ يَفتَقِرُ إلى الياءِ، وَإنما كلامُهُ فيما تَصلُحُ التـاءُ وَحـدَها لَهُ...»[3].

ولَّـا تحـدث عـن إضـافة الظـرف إلى الجمـل، ذكـر التفـصيل في ذلـك، وأنـه يضاف إلى الجملتين الاسمية والفعلية ما كـان بمعنـى (إذ)، ويـضاف إلى الفعليـة فقط ما كان بمعنى (إذا)، قال: «تقولُ: أَجيؤُكَ إذا قامَ زَيدٌ، وكذلِكَ أَجيـؤُكَ يـومَ يقومُ زيدٌ، ولا يحسُنُ أن تقولَ: أجيؤك يومَ زيدٌ قائمٌ، ولا يومَ قائم زيدٌ»، ثـم بـيَّن أنَّ هذا رأي الأخفش والمبرد، قال: «هذا مَذهبُ الأخفـشِ والمُبرِّدِ ... والزَّجَّـاجُ

(1) ص: ٨٦٢.

(2) اللمع ٩.

(3) ٦أ-٦ب (كوبريللي).

قَدِ اطَّرحَ هذا النظر، وقالَ: يُعجبُني يومُ أَنْتَ قائمٌ[1] ...» ثم قال: «ووجدتُ للزَّجاجِ دَليلاً وهُو قولُهُ تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٢ يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾[2] فـ(يومَ) هُنا بِتقدِيرِ المُستقْبَلِ ... وهُوَ مُضافٌ إلى جملةٍ اسميَّةٍ. وقال تعالى: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ۝١٥ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾[3] فهذا بمعنى المُسْتَقْبَلِ، وهُوَ مُضافٌ إلى جملةٍ اسميَّةٍ» ثم التمس انتصارًا للرأي الأول فقال: «وللمُنتَصِرِ للأوَّلِ أن يقولَ: إنَّ قولَهُ تَعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾[4] فـ(هُمْ) فيهِ مَرفوعٌ بِفعلٍ مُضمَرٍ، كما تُرفَعُ (السَّماءُ) في قولِهِ تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[5] فأمَّا قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ فـ(يوم) فيهِ ليسَ بِظَرفٍ، وإنما هُو بدلٌ مِن قولِهِ تعالى: ﴿يومَ التَّلاقِي﴾ وَ(يومَ) مَفعُولٌ بِهِ؛ لأنَّهُ لا يصِحُّ الإنذارُ في ذلِكَ اليومِ، وإنما يُنذرُ بِهِ، فإذا كانَ اسمًا تُوُسِّعَ فيهِ فَأُضِيفَ إلى كِلا الجُملَتينِ، فالإضافةُ إلى الجملةِ بحُكمِ المعنى الذي للظَّرْفِ، والاتِّساعُ بحكمِ مَعنى الاسْمِ، فتدبَّرْهُ»[6].

فانتصر للزجاج بالدليل الذي وجده، ثم انتصر للأخفش والمبرد بتأويل

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٥٢.

(٢) الذاريات: ١٢، ١٣.

(٣) غافر. من الآيتين ١٥، ١٦.

(٤) الذاريات: ١٣.

(٥) الانشقاق: ١.

(٦) ص: ٢٩٩-٣٠٠.

ذلك الدليل.

ومما ظهر لي في مناقشاته للنحويين التزام الحياد في كثير من المسائل، فعنايته بذكر الأقوال واستقصائها أكبر من عنايته بالترجيح، فكان كثيرًا ما يذكر القولين، أو الأقوال، وحججها، وما ردَّ به كلٌّ على الآخر، ثم يتركها دون ترجيح.

ويمكن أن يُستدلَّ بهذه الظاهرة على مظهرين في شخصية ابن الدهان:

الأول: مظهر قوة، وهو الدقة، فهو لا يتكلف الترجيح، وإنما لا يرجح إلا ما ظهر له رُجحانه، فعلى هذا تكون أحكامه في الترجيح دقيقة متقنة.

الثاني: مظهر ضعف، فتخلف الترجيح إشارة إلى عجز عن الحكم.

ويمكن أن يُعدَّ اكتفاؤه بإيراد الخلاف وتركه دون ترجيح، إشارة إلى تساوي الرأيين في نظره، وقوَّة الدليلين، بحيث لا يمكن الترجيح بينهما.

وأمَّا مناقشتُهُ للقضايا النحوية، فقد اتسمت بمعالم ظاهرة، منها:

١- كثرة الاستدلال والتعليل، فمثلاً في باب المفعول المطلق الذي أخذ أقل من ثلاث لوحات في نسخة (كوبريللي)[(١)]، استدل بواحد وثلاثين شاهدًا؛ ثماني آيات، وحديث، وقول، وواحد وعشرين بيتًا من الشعر.

٢- عنايته بذكر الأوجه الجائزة، فمن ذلك: بيانه لأوجه إعراب (حسبُكَ به)، يقول: فإذا قُلتَ: حَسبُك بِهِ، فـ(بِهِ) يجوزُ أن يتعلَّق بـ(حسبُكَ)، والخبرُ

---

(١) ٧٠ ب - ٧٣ب.

محذوفٌ، أو مُستغنىً عَنهُ بِالمعنى الذي تَضَمَّنَتْهُ، وفيه معنى التعجُّبِ، فإن قدَّرْتَ الباءَ عَلى بابِها، فَالتقديرُ: اكتفِ بِهِ، فالكافُ فاعلةٌ في المعنى، وإن قَدَّرْتَ الباءَ زائدةً فالكافُ مفعولةٌ، والهاءُ فاعلةٌ في المعنى كما تقولُ: أَكْرِمْ بِهِ، ويجوزُ أن تكونَ الباءُ زائدةً، وتكونَ في موضِعِ الخبرِ، أو في مَوضِعِ المُبتَدأِ...»[1].

٣- عنايته بالافتراضات، فمن ذلك قوله: «... فأمَّا قولُ الشاعِرِ:

وَوطِئتَنا وَطْئًا عَلَى حَنَقٍ ... وَطْءَ المقيَّدِ نابتَ الهَرْمِ

فإنْ جعلتَ الثانيَ [وطءَ المُقيَّد] بَدَلاً مِنَ الأوَّلِ [وطئًا]لم يحسُنْ؛ لأنهُ غيرُهُ، ولا يجوزُ أن تجعلَهُ وصفًا لَه؛ لأنَّهُ معرفةٌ، والأولُ نكرةٌ، فإن جعلْتَهُ على إرادة: (مِثل) ففيه قُبحٌ؛ لأنه يُؤدِّي إلى أن تقولَ: مَرَرْتُ برجلٍ زيدٍ، أي: مثلِ زيدٍ، وتجعلَه وصفًا، وإنما نصْبُهُ إمَّا عَلى أن يكونَ الأولُ مفعولاً بِهِ على الاتِّساعِ، وإمَّا على إضمارِ فعلٍ»[2].

ومن ذلك أيضًا أنه يعمد إلى فرض الأسئلة والإجابة عنها، فيكرر كثيرًا: فإن قُلتَ... قُلتُ...، فإن قيل... فالجواب... وقد يفرض على الجواب سؤالاً ثانيًا، وعلى جوابه سؤالاً آخر وهكذا، ومن ذلك على سبيل المثال قوله: «فإن قلتَ: فأنت تقولُ: إنَّ في الدارِ لزيدًا، وإنَّ زيدًا لقائمٌ، وما بعد اللامِ معمولُ

(١) ص: ٤٤٤.

(٢) ص: ١٧٣.

(إنَّ) فكيفَ لم يَقْطَعْها[1]؟

فالجوابُ: أن النيَّةَ باللامِ التقديمُ، ألا ترى إلى تقديمِ أحدِ الجُزأينِ، وحكمُ اللامِ أنْ تتصدَّرَ الجملةَ، فلمَّا تصدَّرتِ المُفْرَدَ لم يُغَيِّرْ حُكْمَها.

فإنْ قيلَ: فأخِّرُوا (إنَّ) وقدِّموا اللام.

فالجوابُ: أنَّ (إنّ) عاملةٌ، فهي أقوَى...»[2].

٤- وقد تطول عباراته، بما يعترض من استطراد أو احتراز، فمن ذلك، قوله: «أصلُ آلاتِ الاستثناءِ (إلاَّ)، وإنَّما كانَ كذلِكَ لأنَّهُ حَرفٌ مُخلَصٌ لَهُ، ليسَ لَهُ معنىً سِوى معناهُ، إلاَّ أنْ يُحْمَلَ على غيرِهِ، والحرْفُ هُو الموضوعُ للمعنى الطَّارِئِ عَلى الجُمَلِ مِنِ اسْتِفْهامٍ أو نفيٍ أو تمنٍّ أو غَيرِ ذلِكَ، وما عداها [أي (إلا)] في بابِ الاسْتثناءِ فهُو محمولٌ عليها، مِنِ اسمٍ أو فِعلٍ أو حرفٍ يتجاذبُهُ خلافٌ بينَ الفعلِ والحرْفِ»[3]. فقوله: والحرف هو الموضوع... استطراد في تعريف الحرف، عاد بعده إلى الحديث عن (إلا).

ومن ذلك أيضًا أنه عند قول ابن جني: «والمعرفة توصف بالمعرفة...» أراد أن يعلل هذه القضية، فبيَّنَ أولاً اختلافَ المعرفةِ عن النكرةِ، ثم بيَّن أن الصفة هي الموصوف، فنتيجة ذلك امتناع وصف المعرفة بالنكرة، ولكنَّه استطرد خلال

---

(١) أي: عن العمل.

(٢) ص: ٥٠.

(٣) ص: ٤٥٧.

هـاتين المقـدمتين في شرحٍ وتفـصيل للفـرق في الأول، والاتفـاق في الثـاني، عـلى النحو التالي: «طَبيعةُ المعرِفةِ مُضادَّةٌ لِطَبيعةِ النَّكـرةِ، وَالـصِّفةُ مُكمِّلةٌ، وَلا يُكمَّـلُ الشيءُ بمبايِنِ طَبيعَتِهِ، وَأَيضًا فإنَّ المعرِفةَ تَدُلُّ عَلَى الخُصُوصِ، والنكرةُ تَـدُلُّ عَـلى الشَّياعِ» فأخذ يدلل على الشياع: «فَإذا قالَ رَجُلٌ: ما جاءَني رَجُلٌ، جازَ أَن يَكُونَ نافِيًا لِلجِنسِ جميعِهِ، وَجازَ أَن يَكُونَ نافِيًا واحِدًا، فالشَّياعُ مَوجُودٌ فِيهِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّهُ يَصِحُّ أَن تَدخُلَ (مِن) عَلَيهِ فَتَستَغرِقَ الجِنسَ، وَلَيسَ زَيدٌ وَعمرٌو بهذِهِ المنزِلةِ، فإذا قالَ: ما جاءَني زَيدٌ، لم يَكُن نافِيًا إلاَّ مجيءَ واحدٍ بِعَينهِ» هذه المقدمة الأولى.

قال: «وَالـصِّفةُ هِـيَ المَوصُـوفُ» فـأتى بالأدلـة عـلى ذلـك: «وَلهذا المَعنى تُغْنِي الصفةُ في بَعضِ المَواضِعِ عَنِ المَوصُوفِ، نحوُ: مَرَرْتُ بِقائمٍ، وَعَليهِ قَولُهُ تَعـالى: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا﴾[1]، أي: رَجُـلاً بَريئًـا، أَو شَخـصًا محصَنًا. وَقَد استُغنيَ بِالمَوصُوفِ عَنِ الصِّفةِ نحوُ: «لا صلاةَ لجارِ المَسجِدِ إلاَّ في المَسجِدِ»، في أَحَدِ القَولَينِ، وَحَيثُ كانَت إِيَّاهُ تَبِعَتْهُ في الإعـرابِ، لِيَدُلَّ اللفـظُ عَلَى أنهُما لِشَيءٍ واحِدٍ».

ثم جـاء بالنتيجـة: «فَمِـن حَيـثُ لم يجُزْ أَن يُوصَـفَ الواحِـدُ بِـالجمعِ وَلا الجَمعُ بِالواحِدِ لم يَصِحَّ أَن يُوصَفَ المَعرِفةُ بِالنكرةِ وَلا النكرةُ بِالمعرِفةِ...»[2].

---

(١) النساء: ١١٢.

(٢) ص: ٧٣١-٧٣٢.

وتحدَّث في باب الحال عن روابط الجملة الحالية، فقال في روابط الجملة الحالية المضارعية: «فإن كانَ الفِعلُ مُضارِعًا لم يَفتَقِرْ إلى واوٍ في القَولِ القَويِّ، فأمَّا قَولُهم: قُمتُ وأصكُّ عَينَهُ، فَعَلى إضمارِ المُبتدأ، بِدليلِ ظُهُورِهِ في قولِهِ تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾[1]، وَاحتجْتَ إلى الضَّميرِ كَقَولِكَ: جاءَ زيدٌ يَضحَكُ»[2]. فقوله: فأمَّا قولهم ... كلام معترض، وتقدير الكلام: فإن كانَ الفعلُ مضارعًا لم يَفتَقِرْ إلى واوٍ في القولِ القويِّ وَاحتَجْتَ إلى الضَّميرِ ...

وكانت مناقشاته معتمدة على الاستدلال والتعليل، وسأتعرض لذلك إن شاء الله تعالى في فصول قادمة.

المبحث الثاني: نقده واعتراضاته.

الاعتراض والاختيار بينهما تلازمٌ من وجه، فكل اختيار أو ترجيح يتضمن اعتراضًا على الرأي الآخر، وليس كل اعتراض يقطع باختيار أو ترجيح، ولذا آثرت أن أفرد مبحثًا لكلٍّ من الاعتراض والاختيار.

وقد ظهرت اعتراضات ابن الدهان في جانبين:

الأول: متن اللمع:

فقد كان كثيرًا ما يتعقب عبارته، من مثل قوله: «هذه العبارة يُفتقرُ فيها إلى

---

(١) الأنفال: ٣٣.

(٢) ص: ٤١٩.

احتِراز من الشأنِ والقصَّة»[1]، وقوله: «قوله: «إن وصفت اسم (لا) كان لك فيه ثلاثة أوجُهٍ» يفتقر إلى احترازٍ»[2]، وقوله: «في هذا الفصل اتِّساع ما»[3]، وقولهُ: «إنْ أراد عثمانُ أنّ كل جارٍّ ومجرور في موضعِ نصبٍ فهُو غيرُ مُستقيم، لقولِهِ تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[4] وقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[5]...»[6].

ولمَّا ذكر ابن جني ضابطًا لكسر همزة (إنَّ)، اعترضه ابن الدهان، واقترح ضابطًا آخر: «قال أبو الفتحِ: وتُكْسَرُ (إنَّ) في كلِّ موضِعٍ لوْ طَرَحتَها مِنْهُ لَكانَ ما بعدَها مرفُوعًا بِالابتِداءِ، نحوُ: إنَّ أخاكَ قائمٌ؛ لأنَّكَ لَوْ طَرَحْتَها مِنْ هُناكَ لَقُلْتَ: أخوكَ قائمٌ.

قال سعيدٌ: هذا الكلامُ لا يَتَّجِهُ؛ لأنَّ (لولا) تفتحُ بعدَها وإذا أُزيلتْ عنها ارتفعَ ما بعدَها بالابْتداء، فتقولُ: لولا زيدٌ جاءَ عمرٌو، والصوابُ أنْ تقولَ: إنَّ الموضِعَ إذا لم يختصَّ صَلَحَ للمكسورةِ كالابْتداءِ...»[7].

ولقد تتبعت هذه الاعتراضات في الجزء المحقق، وفي مواضع أُخَر من

---

(١) ص: ٧٧.

(٢) ص: ١٣٦.

(٣) ص: ٢٤٥.

(٤) النساء: ٧٩.

(٥) مريم: ٣٨.

(٦) ص: ٢٠٤.

(٧) ص: ٦١.

الغرة[1]، فوجدت أنَّ ابن الدهَّان قد أصاب فيها، وأنَّ عبارة ابن جني لا تخلو من نقص أو خلل.

ولكن بالنظر إلى منهج ابن جني في اللمع من التِزامِ الاختصار، وتوضيح العبارة، والبعد عن كثرة التقييدات والاستثناءات، تجد أنَّ بعض تلك الاعتراضات تفقد الوجاهة، ليس من جهة ذواتها، ولكن بالنظر إلى السياق الذي هي فيه، وذلك كإذا كانت متعلقة بمسألة لم يوردها ابن جني، فإسقاطه لها، ولما يتعلق بها، أمرٌ كان مقصودًا، فلا يسوغُ اعتراضه.

مثال هذا اعتراضه على قول ابن جني: «والمفعُولُ الثاني مِن (ظَنَنْتُ) وأخواتِها كَأَخبارِ المُبْتَدَإِ مِنَ المُفرَدِ والجُملةِ والظَّرْفِ»[2] بأنَّ خبر المبتدأ قد يكون بالفاء، وقد يكونُ أمرًا ونهيًا، ولا يجوز ذلك في (ظننتُ)[3]. وهذه المسألة لم يتعرض لها ابن جني في باب خبر المبتدإِ لهاتين المسألتين، فهو قد أحال إلى ما قرَّره سلفًا، فلا يؤخذ عليه هذا.

والثاني: **الآراء والأقوال التي يوردها في الشرح**، وقد أشرتُ إلى جملة منها عند الحديث عن موقفه من النحويين البصريين والكوفيين، وأودُّ أن أعرض هنا شيئًا من ذلك:

---

(١) على سبيل المثال: ٤أ، ٦أ (كوبريللي).

(٢) اللمع ٥٣.

(٣) انظر: ٢٤٥.

١ - أنَّ المبرد فرق بين التعدية بالهمزة والتعدية بحرف الجر، فقال: إذا قال: أذهبته، فالمعنى حملته على الذهاب، ويجوز أن يكون معه وألاَّ يكون معه، أما إذا قال: ذهبتُ به، فالمعنى: أنه ذهب واستصحبه معه، قال ابن الدهان: «ولا يتجه قوله في هذا»[١]، وأورد استدلال من ردُّوا عليه، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾[٢]، فلا يمكن أن يسوغ في حقِّ الله تعالى ما ذكر.

وقد ردَّ على المبرد الحريريُّ[٣]، وابن عصفور[٤]، وغيرهما[٥].

٢ - مما استدل به النحويون على أن (لا) وما عملت فيه بمنزلة شيءٍ واحد، قولهم: غضبتُ من لا شيءٍ، وجئتُ بلا مالٍ، فدخول (من) عليهما يدل على أنه لا حكم للا مُنفردةً. وقد اعترض ابن الدهان هذا، وقال إنَّ ذلك يؤدي إلى تعليق حرف الجر؛ «لأن (لا) وما يتصل به من اسمٍ وخبر إذا بَنيتَ المبتدأ جملةٌ، وحرف الجر لا يدخُل على جملة»[٦]. ثم افترض أن يقال: إنَّ ذلك بمنزلة قولهم: بحسبكَ قولُ السوءِ، وما من أحدٍ قائمٌ، فهو يعمل في المبتدأِ وحدهُ، قال: «وهو

---

(١) ص: ١٩٤.

(٢) البقرة: ٢٠.

(٣) انظر: درة الغواص ٥٨.

(٤) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٩٣.

(٥) انظر: البسيط ١/ ٤١٧، والجنى الداني ٣٧، ومغني اللبيب ١٣٨.

(٦) ص: ١١٨.

قولٌ وفيه أيضًا نظرٌ»[1].

٣- ذهب بعض النحويين إلى أنَّ الغرضَ من المصدر المؤكد الفرق بين الحقيقة والمجاز، فإذا قلتَ: «ضرب الأميرُ اللصَّ، فلا يكونُ قد لابَسَهُ بنفسِه، وإنما أَمَرَ به، فإذا قُلت: ضَربًا، عُلِمَ أنَّهُ قد لابَسَهُ» ولم يرتضِ هذا القول، وقرر أنَّ هذه الدلالة تكون في باب التوكيد بالنفس والعين، واستشهد على عدم صحة هذا الدعوى بقول الشاعر:

قرعتُ ظنابيبَ الهوى يومَ عالجٍ ويوم اللوى حتى قَسَرْتُ الهوَى قَسْرا

قال: «فأكَّدَ وليسَ هذا بحقيقةٍ»[2].

٤- في حديثه عن العامل في الحال، إذا لم يكن ثَمَّ فعلٌ، أورد أنَّ بعض المتقدمين جعل العامل في (مُصدِّقًا) في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[3] هو (الحق)، ولم يرتضِ هذا القول، قال: «وَرَأَيتُ بَعضَ المُتَقَدِّمِينَ يَذكُرُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ أنَّ (مُصَدِّقًا) حالٌ مِنَ (الحقِّ)[4]، وَجَوَّزَ أن يَعمَلَ فِيها ما لا يَعْمَلُ في صاحِبِها؛ لأنَّ الحالَ خَبرٌ، والعامِلُ في الخَبرِ غَيرُ العامِلِ في

(١) ص: ١١٨.

(٢) ص: ١٧٠-١٧١.

(٣) البقرة: ٩١.

(٤) هو مكي بن أبي طالب فيما يظهر. انظر: مشكل إعراب القرآن ١٠٥. وانظر التعليق على موضعه من النص.

المُخبَرِ عَنهُ، ولا يعجبُني هذا القولُ»[1].

المبحث الثالث: آراؤه واختياراته.

كان من منهجه في الغرة ألاَّ يقتصر على قول واحد في المسألة، يكاد لا يتخلف هذا مطلقًا، فلا بُدَّ أن يذكر خلافًا، إلا أنه لا يطرد ترجيحه في كل مسألة خلافية، وإنما يقتصر على بعض المسائل، فيعقب المسألة بقوله: وعندي أن كذا .. والصحيح ما ذهب إليه فلان..، وقد تقدَّمَ ذكرُ شيءٍ من اختياراته فيما سبق من الفصول.

ويمكن أن تُقسم آراؤُه واختياراته قسمين؛ فما يتعلق بالقواعد والمسائل قسم، وما يكون في توجيه الشواهد قسم آخر.

أولاً: آراؤه واختياراتُهُ في المسائل والقواعد.

من ذلك:

أ- المجزوم لا يتقدم على الجازم، فكذلك معموله، وقالوا: زيدًا لم أضربْ، قال ابن الدهان: «فالجواب عند النحاةِ: أنَّ هذا محمولٌ على الإيجاب، وهذا عندي ضعيف، وإنما الجواب عندي: أنَّ هذا العمل الذي هو الجزم فيه ضعيف التقدير؛ لأن التقديرَ في هذا للفعل الماضي، وإذا كان ماضيًا فما للعمل فيه وجه، وكأنّ الجزم فيه كلا جزم، فعمل فيما قبله كما لو كان ماضيًا غيرَ معمول»[2].

---

(١) ص: ٢٠٤.

(٢) ص: ٢٤٧.

ب- نقل ابن الدهان عن النحويين: أنَّ كلَّ فعلٍ يُلاقي شيئًا أو يتعلق بشيء فهو متعدٍّ. واختار ضابطًا آخر، فقال: «والذي عندي أن كلَّ فعلٍ يفتقِرُ وجودُه إلى شيءٍ غير فاعلِهِ والزمانِ والمكانِ فهو متعدٍّ مؤثِّرًا كان أو غيرَ مؤثِّر»[1].

ج- يرى أن (إمَّا) ليست حرف عطف، يستوي في ذلك (إمَّا) الأولى و(إمَّا) الثانية؛ وعلة ذلك أنَّ الأولى ليس قبلها ما يحمل بعدها عليه في نحو: قامَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ، وأما الثانية فلأنَّ الواو لازمة قبلها[2].

د- جعل اللامات غير الزوائد خمسًا فقط، قال: «وقومٌ يقسمونها ثلاثين لامًا، وقومٌ يقسمونها عشرين لامًا، والصحيح ما بدأنا به»[3] ثم فصل ذكرها.

هـ- ذكر من أقسام المصادر ما يذكر لتعديد المرات، ومن ذلك عنده: ضَرَبَ بِهِ ضَربتينِ، ونقل عن سيبويه أنه ظرف، وعن قومٍ أنه تمييز، واختار كونه مصدرًا[4].

و- تحدَّث عن إعراب الظرف مع أنَّه قد تضمَّن معنى (في)، والاسم إذا تضمَّن معنى الحرف بُني كما وُجد في (أمسِ) و(هؤلاء)، فنقل تعليلاتٍ عن بعض النحويين، منها: أنَّ الاسمَ إذا تضمَّن الحرف وجاز ظهور الحرف معه فهو

---

(١) ص: ٢٠٧.

(٢) انظر: ٩٥٠.

(٣) ص: ٦١١.

(٤) انظر: ١٧٢.

معربٌ؛ لأنَّ الاسمَ غيرُ متضمِّنٍ له، فإن لم يصِحَّ ظهوره معه فهو متضمِّنٌ معناه، نحو (أينَ) و(كيفَ)، ثم قال: «وهذا غيرُ قويٍّ؛ لأنَّ (عِندَ) قد تَضَمَّنَتِ الحرفَ ومَعَ ذلِكَ فإنَّ (في) لا تظْهَرُ مَعَها، وهِيَ مُعربةٌ، وكذلِكَ (حَيْثُ) هذا في المكانِ، إلاَّ اليسيرَ مِن كلامِهم، ويُفسِدُ ذلِكَ (أَمْسِ) فإنها قد تَضَمَّنَتِ الألفَ واللامَ وَظَهَرتْ مَعَها في بعضِ كلامِهم...».

ثم نقل عن بعضهم أنهُ «لمَّا ظَهَرَ في بعضِها ذلِكَ صارَ ذلِكَ بمنزلةِ ظُهُورِها في جميعِها، فأعربُوها»، ولم يرتضِ هذا الرأي؛ لأنَّه «يُؤدِّي إلى أن يُبنى جميعُ الأسماءِ لبناءِ بعضِها، أو يُعربَ جميعُ الأفعالِ لإعرابِ بعضِها».

وبعد ذلك لخَّص رأيه في ضبط علة البناء لتضمن الحرف فقال: «والصحيحُ أنَّ حَذْفَ الحرفِ منَ الأسماءِ ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

الأوَّلُ: حذفُها وتضمُّنُ الاسْمِ مَعناها، وإنابةُ الاسمِ مَنابَها، كما تَقولُ في (أَمْسِ) و(هؤلاءِ)، فحُكمُ التعريفِ والإشارةِ قَدِ انْتَقَلَ إلى الاسْمِ، وَبَطَلَ حكمُ الحرفينِ للغَناءِ عنهُما بما انتقلَ إلى الاسمينِ مِنهُما، فبُني الاسمانِ لذلِكَ.

والقِسمُ الثاني: المَعْدُولُ مِثلُ: (عُمَر) و(سَحَر)، فـ(عُمَر) معدولٌ عن عامِر، و(سَحَر) معدولٌ عن السَّحَر، وهذا لا يُبنى لَهُ الاسْمُ؛ لأنَّ الحرفَ يُرادُ في الاسْمِ الأوَّلِ المعدولِ عَنهُ، وإذا كانَ هُناكَ مُرادًا لم يَتَضَمَّنْهُ هذا الاسْمُ...

والضَّربُ الثالِثُ: أن يُحذفَ الحرفُ مِنَ اللفْظِ وهُوَ مُرادٌ فِيهِ، وإنما يحذَفُ

اخْتِصارًا، فهُوَ يَجرِي مَجرَى الثَّباتِ...»[1].

ز- يرى أنَّ الباء وُضِعَتْ للتعدية، وأنَّ المعاني الأخرى لا تخرج عن التعدية، قال: «وَلِلباءِ عِندَ النُّحاةِ أَقسامٌ كُلُّها صَحِيحةٌ، فَبَعضُهُم يجعَلُها لِلإلصاقِ، وَبَعضُهُم يجعَلُها للاستِعانةِ، وَبَعضُهُم يجعَلُها لِلإضافةِ، وَالأَصلُ فِيها جمِيعِها التَّعديةُ؛ لأنها لا تخرُجُ عَنهُ، كَإِنِ الشرطِ وَواوِ العَطفِ»، وقال: «وَمَن زَعَمَ أنَّ الباءِ للإضافةِ أَدخَلَ الإلصاقَ والاستِعانةَ في الإضافةِ، وَكَذلِكَ مَن زَعَمَ أنها للإلصاقِ، وَالصحِيحُ أنها وُضِعَتْ للتَّعدِيَةِ كالهمزةِ والتَّضعِيفِ»[2].

ح- قوَّى فعليَّة (ليس)[3]، وهو مذهب الجمهور[4].

ط- قرر أنَّ اللام في: لا أبا لك، ولا غُلامَي لك، مرادةٌ لأجل التنكير، لا مُرادة لأجل حذف النون، ثم قال: «وعندي أنَّ هذِهِ اللامَ في: لا أبا لك، ولا غلامَي لِزَيدٍ، لم تَدْخُلْ لِتَصيرَ الكلمةُ نكرةً حسبُ، بل تنبيهًا على أنَّ الإضافةَ بتقديرِ اللامِ، والجرُّ للامِ في غلامَيْ زيدٍ، ألا ترى إلى قولِ الشاعِرِ:

يا بُؤْسَ لِلحَرْبِ التي وَضَعَتْ أَراهِطَ فاسْتَراحُوا

فأتى باللامِ ولا حاجةَ إلى تنكير (بؤس)؛ لأنَّهُ مُنادَى، والمُنادَى يكونُ

---

(١) ص: ٢٨٣.

(٢) ص: ٦٠٠.

(٣) انظر: ١١٤.

(٤) انظر الخلاف فيها في الموضع المحال إليه.

معرفةً ونكرةً»[1].

ي- قرَّرَ أن الوصفَ بالجملة الفعلية أقوى من الوصف بالجملة الاسميَّة؛ «لأنَّ الصفةَ بابُها الإفرادُ، وَالجُملةُ الفِعليةُ أَشبَهُ بِالمُفردِ مِنَ الجُملةِ الاسميةِ؛ لأنَّ اتِّصالَ الفِعلِ بِالفاعِلِ أقوَى مِن اتِّصالِ المُبتَدَأِ بِالخَبرِ»[2]. وقد نقله ابن الأثير في البديع، ونقله جماعة عن ابن الأثير[3]، والبديع -كما سيذكر لاحقًا إن شاء الله- اختصار للغرة.

ك- نقل الرضي عن ابن الدهان أنه يرى أنه إذا حصلت الفائدة جاز أن تخبر عن أي نكرة، وأثنى على قوله، قال: «قال ابن الدهان -وما أحسنَ ما قالَ- إذا حصلتِ الفائدةُ فأخبِرْ عن أيِّ نكرةٍ شئتَ، وذلك لأنَّ الغرضَ من الكلامِ إفادةُ المخاطبِ، فإذا حصلت جازَ الحُكمُ، سواءٌ تخصَّصَ المكحومُ عليه بشيءٍ أو لا»[4].

ولم أقف على نصٍّ كلامه في الغرة، وإنما ذكر المسوغات، كالتخصيص، والدلالة على العموم، وجعل مدار ذلك على الفائدة[5].

ثانيًا: آراؤُهُ واختياراته في توجيه الشواهد.

لكثرة الشواهد التي تعرض لها فقد كثر بحثه وتوجيهه لها، فمن ذلك:

---

(١) ص:١٤٦- ١٤٧.

(٢) ص: ٧٤٨-٧٤٩.

(٣) انظر: البديع ١/ ٢/ ٣٢٠، وانظر الحاشية رقم (٤).

(٤) شرح الكافية ١/ ١/ ٢٥٨-٢٥٩.

(٥) انظر: الغرة ٢٨ ب (كوبريللي).

أ- تجاذب المعنى والإعراب في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾[1]، فـ(إذ) لا يصح أن يتعلق بـ(مقت الله)، وإن كان المعنى مستقيمًا، وذلك لأنه فصل بين المصدر (مقت الله)، ومعموله، وهو (إذ) بالخبر، وهو (أكبر)، ولا يجوز أن يتعلق بـ(مقتكم)؛ «لأنَّ المعنى يفسده، لأنَّ مقتهم أنفسهم كان في الآخرة، ودعاءهم إلى الإيمان كان في الدنيا، فالفارسي يقدِّر محذوفًا، تقديره: يمقتكم الله إذ تدعون، وعندي أنا أنَّ العامل فيه (أكبر)»[2].

ب- (عسى) إذا وقعت في القرآن الكريم، وفاعلها الله عز وجل، فهي واجبةٌ، إلاَّ أن قومًا استثنوا من ذلك موضعين:

الأول: قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾[3]، ولم يطلِّقْهُنَّ النبي صلى الله عليه وسلم.

الثاني: قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾[4]، وهذه الآية نزلت في بني النضير، وقد سباهم النبي صلى الله عليه وقتلهم وأبادهم.

قال ابن الدهان: «وهذا عندي مُتأَوَّلٌ؛ لأنَّ الأول تقديره: إن طلقكنَّ

---

(١) غافر: ١٠.

(٢) ص: ٣٠٨.

(٣) التحريم: ٥.

(٤) الإسراء: ٨.

يبدله، وما فعل، فهذا شرطٌ يقع به الجزاءُ، ولم يفعله[1]. والثاني: تقديره: إن عدتم وأسلمتم رحمكم، وهم أصرُّوا ولم يسلموا، فـ(عسى) على بابها»[2].

ج- قال تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[3]، ذكر ابن الدهان أن الفاء لا تكون جوابين، ولا يجاب الشيءُ الواحد بجوابين، فقرر أن «أحد الفاءينِ جوابٌ لأحد النفيَينِ، والفاء الأخرى جوابٌ للآخر»، ثم حدَّد الجوابين، فقال: «والصواب عندي أن تكون الفاء الأولى جوابًا للنفي القريب منها، والثانية جوابًا للنفي المتقدم في الأول، وهو قوله: ﴿وَلَا تَطْرُدِ﴾، ويجوز أن يكون أحد الفاءين عطفًا على الآخرينِ»[4].

د- الفعل (يريد) في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ﴾[5] تعدَّى بحرف الجر، والأصل أن يتعدَّى بنفسه، وكذلك في قول كثير:

أُرِيدُ لأَنسَى ذِكْرَها فَكَأَنَّما ... تَمَثَّلُ لي لَيْلَى بِكُلِّ سَبيلِ[6]

---

(١) سبقه إلى ذلك النحاس والبغوي وغيرهما. انظر: إعراب القرآن ٤/ ٤٦٢، وتفسير البغوي ٤/ ٤٣٠.

(٢) الغرة ١٠٨ ب (قلّيج علي).

(٣) الأنعام: ٥٢.

(٤) الغرة ٧٠ ب – ٧١ أ (قليج علي).

(٥) الصف: ٨.

(٦) انظر: ديوان كُثير ١٧٦.

فنقل عن الخليل أنه محمول على المعنى، وأن التقدير: إرادتي لهذا، وإذا كان العامل مصدرًا أو اسم فاعلٍ جاز أن يتعدى باللام، ثم رأى أنَّ الصواب في ذلك تقدير مفعول محذوف، وتكون اللام تعليلاً، لا تعدية، مستشهدًا لكونها علة بقول أبي ذؤيب:

تُريدينَ كيما تَضْمِدِيني وخالدًا
وَهَلْ يُجمَعُ السَّيْفانِ ويحَكِ في غِمْدِ[1]

قال: «والصوابُ عندي في الآيةِ التي تأوَّلها الخليلُ أن يكونَ مفعولُ (يُريدونَ) محذوفًا، تقديرُه: يريدون العَنَتَ لِيطفئُوا، فاللامُ عِلَّةٌ لهم، وفي البيتِ: أُرِيدُ الصَّبرَ عنها لأنسى ذِكرَها، فاللامُ في مَوضِع نصبٍ على العلَّةِ، والدليلُ على ذلِكَ قَولُ الهُذليِّ...»[2].

هـ- إذا عُلِمَ خبرُ (إنَّ) جازَ حَذفُهُ، والبصريون يُسَوُّونَ في ذلك بين خبر النكرة وخبر المعرفة، والكوفيون لا يجيزون الحذف إلا إذا كان الاسم نكرة، وقد استدل المبرد على حذف خبر المعرفة بقول الأخطل:

سِوى أنَّ قَوْمًا من قُريشٍ تفضَّلوا على النَّاسِ أَوْ أنَّ الأكارِمَ نَهْشَلا[3]

وردَّ عليه الفارسيُّ بأنَّ البحث في (إنَّ) المكسورة، وفي البيت (أنَّ) مَفتوحةً،

---

(١) انظر: ديوان الهذليين ١/ ١٩٥.

(٢) ص: ١٩٧.

(٣) شعر الأخطل ٥٥٩.

قال ابن الدهان: «وعِنْدِي أنا أَنَّهُ لا حُجَّةَ فيهِ مِن غَيرِ هذا الوَجْهِ، وَهُوَ ظُهُورُ خَبرِ الأَوَّلِ، فَقامَتِ الدَّلالةُ عَلى الخبرِ الثاني فحُذِفَ، وأيضًا لِكَونها محمُولةً على نَقِيضَتِها، وهي (لا) في حَذْفِ الخبرِ»[1]، ومعلومٌ أن اسم (لا) النافية للجنس يشترط أن يكون نكرةً.

و- لا يجوز في غير أفعال الشك واليقين أن تتعدى إلى ضمير الفاعل، فلا يجوز أن تقول: قتلتُني وضربتُني، وقد ذكر ابن الدهان عدة أقوال في علة ذلك، أحدها نقله عن السيرافي.

ثم أورد بيت جران العود:

لَقَدْ كانَ لي عَنْ ضَرَّتينِ عَدِمْتُني وعمَّا أُلاقي منهما مُتَزَحْزَحُ[2]

فحكم عليه بأنه شاذٌّ وليس بحقيقة[3].

فأمَّا كونه ليس بحقيقة فقد ذكره السيرافي، في المسألة التي نقل عنه ابن الدهان فيها، قال: «... وقد جاء في فعلين سوى هذه الأفعال تعدِّي فعل الفاعل إلى ضميره، وهو فقدتُني وعَدِمتُني، وإنما جاز ذلك لأنه محمولٌ على غير ظاهر الكلام وحقيقته؛ لأن الفاعل لا بُدَّ من أن يكون موجودًا، وإذا عدِمَ نفسه كان عادمًا معدومًا، وذلك محال، وإنما جاز ذلك لأن الفعل له في الظاهر، والمعنى

(١) ص: ٣٦.

(٢) ديوان جران العود ٤.

(٣) ص: ٢١٥.

لغيره؛ لأنه يدعو على نفسه بأن يعدم، فكأنَّه قال: عدِمني غيري، قال جران العود... البيت»[1].

وأمَّا الشذوذ فليس في كلام السيرافي ما يدل عليه، فيظهر أنه رأي لابن الدهان، ولكنَّ جمعه بين الحكمين؛ الشذوذ والحمل على عدم الحقيقة، مشعرٌ بالاضطراب. والله أعلم.

ز- قال الراجز:

قالَ جَوارِي البَيتِ لَمَّا جِينا   هذا ورَبِّ البَيتِ إسماعينا[2]

قال ابن الدهان في نصب (إسماعين) ثلاثة أقوال:

أحدها: أن (قال) بمعنى الظن، وقد عملت في (هذا) و(إسماعين)، قال: وهو القويُّ عندي[3].

الثاني:أن أصل (إسماعين) (إسماعيننا) فحذف النون.

الثالث: أنه جُعلَ مُركَّبًا مبنيًّا.

فهذه الأمثلة، من مناقشاته واختياراته وآرائه، تصور مدى عنايته بالشواهد، وخاصة شواهد القرآن الكريم، وتتبعه لأوجه الاستشهاد ومراعاة

---

(١) شرح السيرافي ٣/ ١٤٨ أ.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩١.

(٣) انظر: ٢٤٤.

دقتها ووجاهتها، ومدى عنايته بالتعليل، والحرص على سلامة الدليل.

كما يمثل مجموع هذه الأمثلة دقته في الحكم، فإن توفرت أدلة الترجيح رجَّح، وإن لم تتوفر تركه، إيثارًا للسلامة من الحيف والتكلف.

ومن أبرز مظاهر شخصيته تساوي المذاهب عنده في أحقية العرض والمناقشة، فلا يغفل قولاً لأنَّه للكوفيين فحسب، ما لم يكن ثمَّ سبب آخر، وإنما يعتذر بإرادة الاختصار، أو بضعف القول أو نحو ذلك.



الفصل السادس

الأصول النحوية عند ابن الدهان

المبحث الأول: الأصول السماعية.

المبحث الثاني: القياس.

المبحث الأول: الأصول السماعية.

استدلَّ ابن الدهان بجميع ما استدل به النحويون من السماع، فاستدل بالقرآن الكريم وقراءاته، واستدل بالحديث النبوي، وبالآثار المروية عن الصحابة، وبأقوال العرب وأمثالهم، وبالشعر.

وقد صرَّح في بعض المواضع بشيء من منهجه في التعامل مع هذه الأدلة السمعية، وفي ترتيبها في القياس عليها، ففي موضع من المواضع عوَّل في قبول الحكم على السماع موازنًا بين كتاب الله تعالى والشعر. وتحدث عن الضرورة والشذوذ، ونسب بعض الأحكام إليها مما يمنع القياس.

وسأقف عند كل واحد من مصادر السماع:

١- القرآن الكريم وقراءاته.

استشهد بالقرآن الكريم كثيرًا، وقدَّمه في الاحتجاج، وقد نظر لذلك في مواضع، منها قوله: «... وهو كثيرٌ في القرآن والكلامِ والشعر»[1]، وقوله: «... وهذا يُستعملُ في الكلامِ وغيرِه، لمجيئه في كتابِ الله، ولا يُقاسُ حذفُ حروفِ الجرِّ جميعِها عليهِ، وإنما يُستعملُ في الكلام ما وردَ في كتابِ الله تعالى، لا ما وردَ في الشِّعْرِ»[2]. وتراه في هذا النص يثبت القياس على القليل الوارد في القرآن،

---

(١) ص: ٤٣٩.

(٢) ص: ٢٠٣.

دون ما ورد قليلاً في الشعر.

وقال: «ولم يُوجدْ في كتابِ الله تعالى إلاَّ ما يُمكنُ تأويلُهُ على غَيرِهِ»[1] فهو هنا يعوِّل على الأخذ بما ورد في القرآن شريطة أن يسلم من التأويل.

وقد جعل الورود في كتاب الله تعالى معيارًا للحسن والقبح، قال في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[2]: «..لأَنَّهُ لَيسَ في كتابِ اللهِ تَعالى مَصدَرٌ مُضافٌ إلى المَفعُولِ وَمَعَهُ الفاعِلُ، لَكِنَّهُ حَسَنٌ، وَقَد جاءَ في الشِّعرِ ...»[3].

أمَّا القراءات القرآنية فقد استشهد بها أيضًا في مواضع كثيرةٍ[4]، وقد يعزو القراءة إلى صاحبها[5].

وقد يفاضل بين القراءات استِنادًا إلى المعنى، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[6] قرئ بالتاء والياء في (يحسبنَّ)[7]، قال: «فَمَنْ قَرَأَ بالياءِ فالمفعولُ الأوَّلُ محذوفٌ، التقديرُ فِيهِ: البُخْل

---

(١) ص: ٣٤٧.

(٢) آل عمران: ٩٧.

(٣) ص: ٨٤٣.

(٤) انظر على سبيل المثال: ٥٥، ٦٩، ٢٠٥، ٢٧٨، ٤٠٤، ٨١٠.

(٥) انظر: ٥٥، ٨١٠، ٤١ ب (قليج علي).

(٦) آل عمران: ١٨٠.

(٧) التاء قراءة حمزة وحده. انظر: السبعة ٢١٩-٢٢٠، والتذكرة ٢/ ٣٦٥-٣٦٦.

هُو خيرًا لَهُ، فـ(هُوَ) فَصْلٌ، فَمَن قَرَأَ بِالتاءِ فـ(الذينَ) المفعولُ الأوّلُ و(خيرًا) المفعولُ الثاني، و(هُوَ) فصلٌ، والتقديرُ: بُخل الذين يبخلونَ، والقراءةُ بِالياءِ أقيسُ؛ لِتَقَدُّمِ الدلالة»[1].

ولم أجده يفرِّقُ بين القراءة السبعية وغيرها[2]، بل إنه حكم على قراءة سبعية[3] بالشذوذ، قال: «فَأمَّا قِراءَةُ مَن قَرَأَ: ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الذي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحامِ﴾[4] بالجر، فَإنها قِراءةٌ شاذَّةٌ»، ثم نقل ما رُوي عن المبرد في شأنها[5].

ونقل عن الزجاج تخطئة القراءة[6]، إلاَّ أنه ذكر أوجه تخريجها.

وموقفه هذا يظهر أنَّه يتابع من يرد القراءة الصحيحة من النحويين، ويحكِّم المقاييس النحوية فيها، وذلك لأنه حكم عليها أولاً بالشذوذ، قبل التعرض لتوجيهها، ثم إنه نقل نصين صريحين في ردها لمن عُرِف عنهم ردُّ القراءة، كما أنَّ عبارته في التوجيه لا تشعر بالقوة التي هي وليدة اعتقاد الصحة، وإنما هي التماس لوجهٍ يدفع الرد، قال: «فَأمَّا قِراءَةُ ... فَإنها قِراءةٌ شاذَّةٌ ... وَمَعَ ذَلِكَ فَإنَّهُ يَصِحُّ أن يَكُونَ قَسَمًا؛ لأنَّ العَرَبَ تُقسِمُ بِالرَّحِمِ، وَيَصِحُّ أَن تَكُونَ الباءُ مُرادةً

---

(١) ص: ٢٥٤-٢٥٥.

(٢) انظر: ٥٥، ٢٠٥، ٤٠٤، ٧٤٢، ثم وازنها بالموضع السابق والتالي.

(٣) وهي قراءة حمزة وحده من السبعة. انظر: السبعة ٢٢٦، والتذكرة ٢/ ٣٧١.

(٤) النساء: ١.

(٥) انظر: ٩٦٥.

(٦) انظر: ٩٦٦.

فَحَذَفَها...»[1].

٢- الحديث النبوي، وآثار الصحابة[2].

لقد ثار جدلٌ كبير حول الاحتجاج بالحديث النبوي منذ عصر متقدِّم، وقد ألفت فيه في هذا العصر مؤلفات مستقلة، أفردت هذه القضية بالبحث[3]، ويتلخص موقف النحويين من الاحتجاج بالحديث النبوي في أنهم انقسموا إلى ثلاثة مذاهب: مذهب المجيزين، ومذهب المانعين، ومذهب المتوسطين، وهم الذين أجازوا بشروطٍ تخرج اعتراض المانعين، من احتمال روايته بالمعنى، أو كون رواته من الأعاجم.

وقد احتج ابن الدهان بالحديث النبوي[4]، ولم يقتصر احتجاجه على أحاديث ذات صفة معينة، تبعد احتمال خطأ الرواية، كما اشترط المتوسطون، فعلى حين أنه استشهد بقوله صلى الله عليه وسلم: «لَيسَ مِن أمبرِّ أمصيامُ في أمسَفَرِ»[5] الذي يجيز المتوسطون الاحتجاج به لأنه روي مقصودًا لفظُه، وهو

---

(١) ص: ٩٦٥.

(٢) جعلت آثار الصحابة مع الحديث النبوي لاشتراكهما في طريق النقل، فما وجِّه للحديث النبوي في قضية الاستشهاد به يمكن أن يوجه لتلك الآثار المروية عن الصحابة رضي الله عنهم.

(٣) مثل: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف. د. خديجة الحديثي، والحديث النبوي في النحو العربي. د. محمود فجال.

(٤) انظر على سبيل المثال: ٢١٧، ٢٣١، ٥٣٠، ٥٥٦، ٦٠٣.

(٥) انظر: ٩٢٦.

إثبات أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكلم كل قوم بلغتهم، فقد استشهد بقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تَتِمُّ صلاةُ أَحَدِكُم حَتى يُسْبِغَ الوُضوءَ...»[1]، وقوله: «ويلٌ للأعقابِ منَ النَّارِ»[2]، وهذان غير داخلين في شرط المتوسطين، وهذا مما يدل على أنَّه استشهد بالحديث مطلقًا، دون قيد.

وأكَّد أهمية الاعتداد بالحديث شاهدًا، لما استشهد بقوله صلى الله عليه وسلم لزيد الخير رضي الله عنه: «ما وُصِفَ لي شَيءٌ في الجاهِليَّةِ فَرَأَيتُهُ في الإسلامِ، إلاَّ وَرَأَيتُهُ دُونَ الوَصْفِ، لَيسَك»[3]، ذيَّلَ ذلك بِقوله: «وَلا آدَمِيَّ أَفصَحُ مِن رَسُولِ الله صلى الله عليهِ وسلم»[4]، تقويةً لاستدلاله، واستباقًا لاعتراض المعترض، وكأنه بهذا يبين مكانة الاستشهاد بالحديث النبوي في قضايا اللغة.

وكان استشهاده بهذا الحديث ردًّا على من زعم أنَّ الضمير المنصوب إذا اتصل بليس ولا يكون فلا بد أن يكون منفصلاً، فرده بالحديث، قال: «وَاعلَم أنهم قالُوا: إنَّ المضمرَ المنصوبَ إذا اتَّصَلَ بِلَيسَ وَلا يَكُونُ في الاستِثناءِ لم يَكُنْ إلاَّ مُنفَصِلاً؛ لأنَّ الإضمارَ لم يَسْتَحْكِمْ فِيها... وَهذا القَولُ يُفسِدُهُ عِندِي ما رَواهُ

---

(١) انظر: ٦٠٣.

(٢) انظر: ٦٠٣.

(٣) الشعر والشعراء ١/ ٢٧٨.

وانظر الحديث في: الاستيعاب ٢/ ٥٥٩، والفائق ٣/ ٣٣٨، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ٢٨٥.

(٤) ص: ٥٣٠.

القُتَبِيُّ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيهِ السَّلامُ حِينَ قالَ لِزَيدِ الخَيلِ...» وذكر الحديث.

وقد استشهد بخبر على أنه حديثٌ عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو خبر الرجل الذي قدَّم الشر على الخير في آخر سورة الزلزلة[1]، وهذا الخبر لم أقف عليه مرفوعًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما ذكر عن عمر بن عبد العزيز وذكر عن الحجاج، فابن الدهان وهِم في عدِّه حديثًا.

وقد استشهد بأقوال الصحابة رضي الله عنهم، فاستشهد بقول لابن الزبير[2] ولأبي هريرة[3]، ولطلحة بن عبيد الله[4]. وغيرهم.

٣- أقوال العرب:

استشهد ابن الدهان بمأثور كلام العرب، الذي نقله أهل اللغة والنحو قبله، مصرِّحًا بالرواي حينًا ومبهمًا حينًا، يقول: «وروى سيبويه عن العربِ: لا كزيدٍ أحدٌ»[5]، «وروى الكسائيُّ: إنَّ لثَمَّ شرٌّ طويلٌ»[6]، «وروى الأخفشُ: هم هيئَتَهُم»[7]. «وَرَوَى أَبُو زيدٍ: إنَّ فُلانًا لا يُطِيقُ أن يحمِلَ الفِهْر، فَمِن بَلْهَ أَن يَأتِيَ

(١) انظر: ٨٨٥.

(٢) انظر: ٥.

(٣) انظر: ٩٢٧.

(٤) انظر: ٢٣٢.

(٥) ص: ١٤٧.

(٦) ص: ٥.

(٧) ص: ٢٠٣.

بِالصَّخرةِ، أَي فكَيفَ، وَبَعضُهُم يَروِي: مِن بَهْلِ أَنْ»[1]، «وَرَوَى أَبُو عُبَيدٍ في كِتابِ الغَرِيبِ عَنِ الأَحمَرِ وَالفرَّاءِ عَنِ العَرَبِ: كُلُّ شَيءٍ مَهَهٌ وَمَهاهٌ ما النِّساءَ وَذِكرَهُنَّ»[2]. إلى غير ذلك من الأمثلة.

٤- الشعر:

كان استشهاد ابن الدهان بالشعر غالبًا لكل أدلة السماع الأخرى، فقد بلغت الأبيات التي استشهد بها في هذا الجزء المحقق أكثر من ثمانمائة بيت ورجز.

وقد لفت نظري في استشهاده بالشعر أمور:

أ- عنايته بالرواية عند الاستشكال، فتراه يبين التصحيف، أو ينص على رواية أخرى، كقوله: «وَوَجدتُ عَلَى ذَلِكَ بَيتًا رَأَيتُهُ مَروِيًّا في كُتُبِ بعضِ المُتَأَخِّرينَ شاهِدًا، وَهُوَ:

أَتَيناكَ زُوَّارًا وَسمْعًا وطاعةً فَلَيتَكَ يا خيرَ البرِيَّةِ داعِيا

وَهُو مُصحَّفٌ، وإنما هُو: فلبَّيْكَ...»[3]. وقوله: «والبَيتُ الذي أَنشَدَهُ مُغَيَّرٌ عَمَّا في دِيوانِ شاعِرِهِ»[4]، وقال في قول المهلهل:

فَقَتْلاً بِتَقْتِيلِ وأَسْرًا بِأَسْرِكُمْ جزاءَ العُطاسِ لا يموتُ مَنِ اتَّأَرْ[5]

---

(١) ص: ٥٤١.

(٢) ص: ٥٥١.

(٣) ص: ١٧.

(٤) ص: ٥٣٦.

(٥) انظر ديوان المهلهل: ٩.

«ويُروى: وضربًا بضربِكم، ورأيتُهُ مرفوعًا في بعضِ النُّسَخِ»[1].

ب- اطِّلاعه الواسع على أشعار العرب، وتتبعه لما يصلح للاستشهاد فيه، ومحاولة مقارنة القاعدة بالنص الشعري، فمن ذلك قوله: «وَرَأيتُ الباءَ في شِعرِ التَّميمِيِّينَ»[2]، وَقَولُه: «وَقَد وَجَدْتُ أنا في الشعرِ مِنهُ أبياتًا»[3]. وقد وقفت على أبيات لم أجد لها مصدرًا إلا ديوان الشاعر، أو الموسوعات الأدبية، والمجموعات الشعرية، فقد خلت منها كتب النحو المتقدمة على ابن الدهان حسب ما اطلعت عليه، فمن ذلك بيت الأعشى:

ويُصبِحُ كالسَّيفِ الصَّقِيلِ إذا غدا   على ظهرِ أنماطٍ له ووسائدا[4]

وبيت حاتم:

إذا كُنْتَ رَبًّا لِلقَلُوصِ فلا تَدَعْ   رَفِيقَكَ يمشِي خَلْفَها غيرَ راكِبِ[5]

وبيت الأسود بن يعفر:

هَوى بِهِمُ مِنْ حُبِّهِمْ وَسَفاهِهِمْ   مِنَ الرِّيحِ لا تمرِي سحابًا ولا قَطْرا[6]

وبيت جَرير:

---

(١) ص: ١٨٣.

(٢) الغرة ٥٥ ب (كوبريللي).

(٣) ص: ٤١٥.

(٤) انظر: ٢٠٥.

(٥) انظر: ٣٩٢.

(٦) انظر: ٥٥٩.

أذا العَـرْشِ إني لَـسْتُ مـا عِـشْتُ تارِكًـا

طِلابَ سُليمَى فاقْضِ ما أَنتَ قاضِيا[1]

وبيت الأفوه الأودي:

الخَـيرُ تَـزدادُ مِنـهُ مـا لَقِيـتَ بِـهِ وَالـشرُّ يَكْفِيـكَ مِنـهُ قَلَّـما زَادُ[2]

ج- عنايته بأبيات اللمع، بذكر القائل، وأبيات من قصيدة الشاهد، وربما أورد خلافًا في القائل أو القصيدة. وقد سبق ذكر هذا في الفصل الأول.

د- استشهاده بأبيات بعد عصر الاحتجاج، فاستشهد ببيت لأبي تمام الطائي، من غير أن ينسبه، وهو بعد عصر الاحتجاج، وهو قوله:

كـأنَّ عـلى عِرْنِينِـهِ وجَبِيْنِـهِ أقامَ شُعاعُ الشَّمْسِ أو طَلَعَ البَدْرُ[3]

ولم أجد من نسبه إلى أبي تمام، فقد أورده ابن عصفور والرضي والسيوطي والبغدادي من غير نسبة[4]، ولكنَّ محقق شرح الكافية أحال إلى ديوان أبي تمام، ولم أقف على الطبعة التي أحال إليها. ويحتمل أن تكون النسبة إليه غير صحيحة، أو أنَّ أبا تمام قد اقتبسه من سابق.

كما استشهد ببيت نُسب إلى ابن المعتز، وهو بعد عصر الاحتجاج أيضًا،

---

(١) انظر: ٣٨٩.

(٢) انظر: ٣٨٩.

(٣) انظر: ٣٠.

(٤) انظر: الضرائر لابن عصفور ١٧٨، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢/ ١٢٩٧، وهمع الهوامع ١/ ٣٦، وخزانة الأدب١٠/ ٤٤٩.

وهو قوله:

لعمري لقد أحببتُك الحُبَّ كُلَّهُ وزدتُك حبًّا لم يكُن قطُّ يعرفُ[(١)]

وكذلك استشهد ببيت أبي نواس:

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثمَّ سادَ أَبُوهُ ثمَّ قَدْ سادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهْ[(٢)]

هـ- عنايته بالضرورة، فقد تحدَّث عنها حديثًا طويلاً لما أداه المقام إليها[(٣)]، كما أنه حمل عليها بعض الأبيات التي لا توافق الراجح عنده[(٤)].

وحينما تعرض للضرورة لم يحدَّها بحد معيَّنٍ، وإنما وصفها بقوله: «ليسَ للشاعرِ أن يلحنَ، ولكنَّه يسلك شيئًا فيه مذهبٌ، قال سيبويه: «وليسَ شيءٌ يضطرُّونَ إليه إلا وهم يُحاوِلونَ به وجهًا»[(٥)]، فإن جهلنا ذلك فإنما جهلنا ما علمهُ غيرُنا، أو يكونُ وصل إلى الأوَّل شيءٌ لم يصِل إلى الآخر»[(٦)].

ومذهبه في مفهوم الضرورة مذهب الجمهور، الذين يرون أنها ما وقع في

---

(١) انظر: ١٧٩.

(٢) انظر: ٨٩٩.

(٣) الغرة ٥٠ أ (كوبريللي).

(٤) انظر على سبيل المثال: ٢٧، ٥٩، ٥١٠، ٥٢٢ ...

(٥) الكتاب ١/ ١٣.

(٦) الغرة ٥٠ أ (كوبريللي). وقد نقل ابنُ القواس عبارة ابن الدهان نصًّا في شرح ألفية ابن معطي ٢/ ١٣٨٠.

الشعر، سواء وجد الشاعر عنه مندوحةً أم لا[1]، يمكن أن نستدل على هذا من خلال حكمه على الأبيات، فمثلاً سوّى بين بيتين أحدهما للشاعر مندوحة عن الضرورة والآخر لا مندوحة له عنها فيه، وذلك لما مثل للاتساع في الفصل بالظرف والجار والمجرور، فقال: «... وقد تجاوَزُوا ذَلِكَ فَفَصَلُوا بِالمفعُولِ بَينَ المصدرِ وفاعِلِهِ، وليسَ بمُطَّرِدٍ، وإنّما هُو محمولٌ على هذا[2]، قالَ الشاعِرُ:

فَزَجَجْتُهـــــا بِمَزَجَّـــــةٍ زجَّ القلـــوصَ أبي مـــزادَه

وقالَ:

.... مــن قَــرْعِ القِــسيَّ الكنــائن[3]

وكان ابن جني قد فرّق بين الشاهدين، فأحدهما يمكن اجتناب الضرورة فيه، والآخر بخلافه، وحكم عليهما جميعًا بالضرورة، قال: «... ومن ذلك قوله:

فزججتها...

أي: زج أبي مزادة القلوص، فقد فصل بينهما بالمفعول، هذا مع قدرته على أن يقول: زجَّ القلوصِ أبو مزادة... وفي هذا البيت عندي دليلٌ على قوة إضافة

---

(١) انظر: الضرورة الشعرية في النحو العربي ١٣، ومجلة الجامعة الإسلامية: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين. عدد ١١١. ص: ٤٠٤.

(٢) أي على الاتساع.

(٣) تمامه:

يُطِفْـــنَ بِحُـــوزِيِّ المراتِـــع لم تُـــرَعْ بوادِيـــهِ مـــن قَـــرْعِ القـــسيِّ الكنـــائنِ

انظر: ٤٠.

المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكبه ههنا للضرورة، مع تمكنه من ترك ارتكابها... فأما قوله:

يُطِفْنَ ...

فلم نجد فيه بُدًّا من الفصل؛ لأنَّ القوافي مجرورةٌ»[1].

وغيرُ خافٍ مدى اعتماد ابن الدهان على ابن جني، وعنايته بكتبه، وآرائه.

المبحث الثاني: القياس.

لقد تبوَّأَ القياسُ قدرًا كبيرًا جدًّا من الأهمية في النحو العربي، إذ إنَّ البحث النحوي يدور حوله، ومعظم المشكلات العويصة في النحو، التي دار حولها الخلاف كثيرًا، إنما هي أحد أركان القياس، كالعلة، والأصالة والفرعية، أو هي مرتبطة بمباحثه ارتباطًا وثيقًا، كالمسائل المتعلقة بمراتب المسموع في الحُجِّيَّة.

وكان من المآخذ التي أُخِذت على البحث النحوي أنَّ أقيسته كانت مشابهةً للأقيسة المنطقية، التي تقوم على أن النتيجة تلزم اضطرارًا عند وجود مقدِّماتها، بغض النظر عن صدق هذه المقدمات وكذبها، يقول د. عبد الرحمن بدوي: «... إلاَّ أنَّ المنطقَ لا يُعنى عنايةً خاصة بالمضمون الواقعي لهذه التصورات، بقدر عنايته بالعمليات العقلية التي تؤدي إلى تحصيل التصورات والتصديقات تحصيلاً صحيحًا»[2]، وهكذا كان القياس عند النحويين، فإنه «عملية فكرية

---

(١) الخصائص ٢/ ٤٠٦.

(٢) المنطق الصوري والرياضي ٦. وانظر: تقويم الفكر النحوي ١٢٦.

تقوم على الاستدلال الذاتي للعقل، بعيدًا عن موضوعية الواقع اللغوي ومحاولة رصده»[1].

ومصطلح القياس في التراث النحوي لم يكن محدَّدًا بدقة، فعلماء أصول النحو يعرفونه بأنه: «حمل فرعٍ على أصل بعلَّةٍ، وإجراء حكم الأصل على الفرع»[2]. لكنَّ استعمال هذا المصطلح لم يكن مقصورًا على هذا، فإنه يطلق ويُراد به «مدى اطِّراد الظاهرة في النصوص اللغوية... واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها...»[3]، وعن هذا المفهوم جاءت عبارة عبد الله بن أبي إسحاق التي رواها عنه يونس بن حبيب لَّما سأله يونس: «هل يقول أحدٌ الصَّويق يعني السويق؟ قال: نعم، عمرو بن تميمٍ تقولها. وما تُرِيدُ إلى هذا؟ عَلَيكَ بِبابٍ مِنَ النَّحوِ يَطَّرِدُ وَينقاسُ»[4].

وبهذا المفهوم ذكر الكسائيُّ القياس وأعلى شأنه لما قال:

إنَّما النحوُ قياسٌ يُتَّبَع ... وبِهِ في كُلِّ أمرٍ يُنتَفَع[5]

أمَّا المفهوم الاصطلاحيُّ للقياس، الذي يُراد به العملية العلمية المنطقية، التي تعتمد على الأركان الأربعة المعروفة، فهو كما يقول السيوطي: «معظم أدلة

---

(١) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي ١٦٢.

(٢) لمع الأدلة ٩٣.

(٣) أصول التفكير النحوي ٢٧.

(٤) طبقات فحول الشعراء ١/ ١٥.

(٥) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٢٦٧.

النحو، والمعول في غالب مسائله عليه»[1]؛ إلاَّ أنه ظَلَّ جزءًا من مفهوم القياس عند النحويين، وسأعرض لاحقًا بعض مفاهيم القياس عند ابن الدهان.

وتعددت صور استعمال القياس حتى داخل الاستعمال الاصطلاحي، فمن خلال القياس علل النحويون الظواهر النحوية في كلام العرب، فإذا ألحقت العرب حكمَ شيءٍ بحكمِ نظيرٍ له، فإنَّ مهمَّة النحوي هنا تحديد تلك العلاقة، بتوضيح الأصل (وهو المقيس عليه)، والفرع (وهو المقيس)، والعلة الجامعة بينهما.

فمن ذلك ما قرَّره ابن الدهان من تعليل عمل (لا) النافية للجنس، بأنَّه كان قياسًا على (إنَّ)، وبناؤها قياسًا على (هل من رجلٍ)[2].

وأيضًا علَّلوا وجوب تصدر لام الابتداء للجملة «بأنَّ الحرفَ إذا كانَ معناهُ في الجملةِ تصدَّرَها كَهَلْ و(ما) النافيةِ»[3]، فالقياس هنا تعليل لوجوب التصدر، وليس إثباتًا لحكمٍ جديدٍ من خلال الاستدلال به.

والقياس نوعان من حيثُ نوعُ المقيس عليه (الأصل)، فالأصل قد يكون سماعيًّا، أخذ عن العرب، وقد يكون قاعدةً نحويَّةً، ثبتت هي من دليل غير

---

(١) الاقتراح ١٠٠.

(٢) انظر: ١٠٥.

(٣) ص: ٥١.

مسموع، كالإجماع والاستنباط والقياس[1].

فمثال ذلك ما قرَّره ابن الدهَّان تبعًا لرأي البصريين، أنَّ الحرف المختص يعمل، وغير المختص يهمل، فهذه قاعدة مستنبطة، وقد عبَّر عنها بالقياس، قال في (حتى): «... وَهُوَ أَنَّهُ حَرفٌ غَيرُ مُختَصٍّ، يَدخُلُ عَلَى الاسمِ وَالفعلِ، وَإذا لم يَختَصَّ فالقِياسُ ألاَّ يَعمَلَ، كَهَمزةِ الاستِفهامِ وَحُروفِ العطفِ... »[2].

ولقد اعتمد ابن الدهان على القياس، في متابعاته للنحويين، وفي تفسير كلامهم، وفي اختياراته وآرائه، كما نظَّر لبعض مسائله بعبارات مختصرة، كمنعه القياس على ما جاء في الشعر من حذف الجار، وأخذ ما جاء في القرآن منه، وكقوله: «والشيءُ يحملُ على نظيرِهِ وعلى نقيضهِ»[3]، وقوله في مقدمة فصل (ما) الحجازية: «اعلم أنَّ المُشابهةَ تقتضي التأثير...»[4].

ويمكن أن أجمل وقفاته مع القياس في هذه المسائل:

أ- مصطلح القياس:

استعمل هذا المصطلح في معانٍ متعددة، فإضافةً إلى معناه الاصطلاحي، استعمله بمعنى القاعدة، قال في قول الشاعر:

---

(١) انظر: الأدلة النحوية الإجمالية ٣١٤ (رسالة علمية).

(٢) ص: ٦٤٩.

(٣) ص: ١٠٥.

(٤) الغرة ٥٥ أ (كوبريللي).

تَــرَاهُ الــضَّبعُ أعظَمَهُــنَّ رَأسَــا

«القِياسُ: عُظماهُنَّ رَأسًا؛ لأنَّ الضَّبُعَ مُؤنَّثٌ»[١].

ولما جره الحديث في مسألة الإتباع في باب التوكيد إلى الموازنة بين العين واللام، قال: «... وَأيضًا فإنهم تَرَكُوا في العَينِ القِياسَ لِبُعدِها عَنِ الطَّرَفِ، وَلَزِمُوا ذَلِكَ في اللامِ لِقُربِها، وَلهذا إذا اجتَمَعَا صَحَّتِ العَينُ وَأُعِلَّتِ اللامُ، نحوُ: طوَى وَشَوَى»[٢]. فالقياسُ قلب الواو أو الياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ألفًا، فهو هنا بمعنى القاعدة.

وقال: «فَأمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿إن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾[٣] وَقِياسُ العَرَبيَّةِ: فَاللهُ أولى بِهِ؛ لأنَّ هاهُنا (أو) وَالعائدُ إلى أَحَدِهما لا إلَيهِما»[٤].

واستعمله بمعنى الأصل، فقال عن المعرفة: «وَكانَ القِياسُ ألاَّ تُوصَفَ، إلاَّ أنَّهُ عَرَضَ فِيها شَيءٌ مِنَ اللبسِ للاشتِراكِ الواقِعِ فِيها فَوُصِفَت بهذا»[٥].

وقال: «وَاعلَم أَنَّ القِياسَ ألاَّ يُحذَفَ مِنَ الحُرُوفِ شَيءٌ وَلا يُزادَ، وَذلكَ أنهم جاؤُوا بِهذِهِ الحُروفِ اختِصارًا، وَلهذا لم يُعمِلُوا أكثَرَها، فَإذا كانَ كَذلِكَ

---

(١) ص: ٦٨٨.

(٢) ص: ٧٩٨.

(٣) النساء: ١٣٥.

(٤) ص: ٩٠٩.

(٥) ص: ٧٥٠.

فَزِيادَتُها إسهابٌ، وَحَذفُها إخلالٌ وإجحافٌ ...»[1].

فالقياس هنا بمعنى الأصل.

واستعمله بمعنى المذهب أو الرأي، فكثيرًا ما يقول: قياس الكوفي كذا، ويجوز هذا على قياس فلان...

مثال ذلك: «...فَقِياسُ الكوفيِّ لا يمنع مِن: ها قائمًا ذا زيدٌ؛ لأنَّ عامِلَهُ قَبْلَهُ، وها زيدٌ قائمًا ذا، وقِياسُ البصرِيِّ يمنَعُهُ إنْ كانَ العامِلُ (ذا)؛ لأنَّ عامِلَهُ بَعْدَهُ إذا كانَ العامِلُ (ذا)...»[2].

وقال: «... في قولك: دخلتُ البيتَ، وتقديرُه: إلى البيتِ، على قياسِ سيبويه»[3]. وقال في مثال ابن جني: ظننتُ زيدًا قام عمروٌ: «فإنْ كان زيدٌ عَمْرًا، وكانَ لهُ اسمانِ، صَحَّتِ المسألةُ عَلى قِياسِ الأخفشِ، ولم تصحَّ عَلى قِياسِ سيبويهِ»[4].

واستعمله بمعنى الأوجه في المعنى، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[5]، قال: «فَمَنْ قَرَأَ بالياءِ فالمفعولُ

(١) ص: ٨٨٠.

(٢) ص: ٤٠٠.

(٣) ص: ١٥٨.

(٤) ص: ٢٤٨.

(٥) آل عمران: ١٨٠.

الأوَّلُ محذوفٌ، التقديرُ فِيهِ: البُخْلُ هُو خيرًا لَهُ، فـ(هُـوَ) فَـصْلٌ، فَمَـن قَـرَأَ بِالتـاءِ فـ(الذينَ) المفعولُ الأوَّلُ و(خيرًا) المفعولُ الثاني، و(هُوَ) فصلٌ، والتقـديرُ: بُخـلُ الذين يبخَلونَ، والقراءةُ بِالياءِ أقيسُ؛ لِتَقَدُّمِ الدلالة»[1].

وفي بـاب إعـراب الأفعـال وبنائهـا، ذكـر ابـن جنـي أن الأفعـال المبنيـة عـلى ضربين: مبني على الفتح، «ومبنيّ على السكون، وهو جميع أمثلة الأمر للمُواجِهِ، ممَّا لا حرفَ مضارعةٍ فيه»[2].

فاعترض على لفظه بقوله: «وإنما قال: ممَّا لا حـرف مـضارعة فيـه، ولم يقـل: مما لا لام في أوله؛ لأنَّ حرف المُضارعة هو الذي سوَّغ لـه المشابهة، فاستحق بهـا الإعراب، لا الـلامُ ... وكـان قياسُـهُ أيضًا أن يحترزَ، فيقـول: إذا خـلا مـن نـوني التوكيد»[3].

فهو يريد: الأدق والأكمل في العبارة.

ب- الأصالة والفرعية:

الحكم بالأصالة والفرعية -بحد ذاته- مسألة جدلية غير قطعية، ففي حـين يقررالنحويون أنَّ هذا هو الأصل، وأن الثاني هو الفرع، فقـد ينـازَعون بـأن كـلا الأسلوبين قد ورد عن العرب، فمثلاً ركب النحويون قياسًا في الدلالة على رفع

---

(١) ص: ٢٥٥.

(٢) اللمع ١٢٣.

(٣) الغرة ٥٧ ب (قليج علي).

نائب الفاعل، فقالوا: «اسم أسند الفعل إليه، مقدمًا عليه، فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع»[1].

فالأسلوبان كلاهما وارد عن العرب، فما تبرير الأصالة والفرعية[2]؟

ولكنَّ النحويين في كثير من الأحيان كانوا يقرنون الحكم بالأصالة بعلة أصالته، فقرروا مثلاً أن الأصل في الأسماء الإعراب؛ لأن المعاني تعتورها، وأنَّ الأصل في الأفعال البناء؛ لأنها عوامل في الأسماء[3]، وأنها أثقل منها، والفعلُ لا بدَّ له من الاسم، والاسم قد يستغني عن الفعل...[4]

كما قرَّروا أصالة الأسماء في أبواب أخرى لأنها هي الأُوَل[5].

ولهذه الأولية ما يبررها عندهم، وإن كانت معرَّضةً للنقد، غير مسلَّم بها،

---

(١) لمع الأدلة ٩٣.

(٢) قال د. علي أبو المكارم: «... ولكن اشتراط هذا الجامع [أي بين المقيس والمقيس عليه] لم يُحدِّدْ -بصورة قاطعة- علاقةً موضوعيةً بين ركني القياس ... إذ الأصالة والفرعية في هذا الجامع لا ترتبط بمقاييس ثابتة، وعدمُ ربطها بمقاييس تحدِّدُ أنماطَها، وتُسجلُ أبعادها مكَّنَ الباحث أن يلحق ما يشاءُ بها يشاءُ، معتبرًا ما يشاءُ من الظواهر أو النصوص أصلاً، وما يشاء من الظواهر والنصوص فروعًا لذلك الأصل، وقد أفسح ذلك المجال للاضطراب في تحديد الظواهر ثم في تقنينها، ثم انفتح الباب على سعةٍ للخلط في الأحكام الصادرة عن عملية القياس بأسرها». أصول التفكير النحوي ٧٨-٧٩.

(٣) انظر: الإيضاح في علل النحو ٧٧-٧٨.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٢٠-٢١.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٢٠، والمقتضب ٣/ ١٨.

إلاّ أنَّ إحدى الباحثات في العصر الحديث أرجعت هذه الأولية إلى أسباب نفسية حقيقية[1].

وابن الدهان سار في منهج من تقدَّمه من النحويين، فأخذ بمبدأ الأصالة والفرعية فيما أجراه من الأقيسة، فالأصل في الأفعال أن تعمل، والأصل في الأسماء أن تكون معمولةً[2]، ولذا كانت إن وأخواتها فرعًا عن الفعل في العمل[3].

ومن الاعتداد بالأصالة والفرعية تطلُّب العلل للخروج عن الأصل، كقوله: «هذه الأسماء [يعني حيث وقبل وبعدُ] وجميعُ ما بُني على حركة فيه ثلاثة أسئلة: الأول: لم بُنِيَ، وأصل الاسم الإعراب؟ والثاني: لم بُنِي على حركةٍ، وأصل البناء السكون؟ والثالث: لِمَ اختصَّ هذه الحركة دون غيرها...»[4] ثم أخذ يجيب عن كل سؤال.

---

(١) تقول د. منى إلياس: «وكثير من الأمور التي أخذ فيها الخليل بهذا المبدأ [تعني مبدأ الأصالة والأولية] جاءت مطابقة لما ثبت في الدراسات النفسية للغة، التي قامت على أصول تجريبية، فتبين أن الأسماء أقوى تمكنًا في النفس والعقل، ومن ثمَّ كانت أثبت في الحفظ من الأفعال، وهذا ما عناه الخليل بقوله: إنها هي الأول». القياس في النحو ٣٥. وقد نقلت بعد هذا مباشرة نصًّا لفندريس في كتابه (اللغة) يؤيد ما ذهبت إليه.

(٢) انظر: ٥٤٨.

(٣) انظر: ١.

(٤) الغرة ٨ ب (كوبريللي).

وأيضًا لما تحدَّث عن حركة اللام الجارَّة، علَّل فتحها مع المضمر، وكسرها مع المظهر، وعقد موازنة بينها وبين لام الابتداء، بناها على الأولية فقال: «... وَإنما فَتحُوا اللامَ مَعَ المُضمَرِ غَيرِ الياءِ، وَكَسَرُوا مَعَ الياءِ؛ لأنها قَد تُكسَرُ مَعَ المُظهَرِ، فَلم يحتاجُوا إلى نُونِ وِقايةٍ، وَإنما كُسِرَت في المُظهَرِ لِلفَرقِ بَينَها وَبينَ لامِ الابتِداءِ، وَلم تَكُنِ الباءُ لِمَعنَيَينِ مُختَلِفَينِ فَيُحتاجَ إلى فَرقٍ، وَكانَت أَولى بِالتَّغيِيرِ؛ لأنَّ الابتِداءَ أَوَّلُ أَحوالِ الاسمِ، وَإنما يَدخُلُ الناصِبُ والرافِعُ والجارُّ عَلَى المُبتَدأِ، فَلَـمَّا كانَ الابتِداءُ مُقَدَّمًا في الرُّتبةِ، وَأَوَّلُ أَحوالِ الحَرفِ الفَتحُ قُرِنَ بِهِ، فَلَـمَّا اتَّصَلَت بِالمُضمَرِ رُدَّتْ إلى أَصلِها...»[1].

ولكنَّ قوله إنَّ أول أحوال الحرف الفتح، غير مسلم، فإنَّ أول أحواله السكون، كما قرَّر هو وغيره، ولذلك إذا بنيت الكلمة على حركة غير السكون احتاجوا إلى تعليل ذلك، وقد سبق نقل كلامه في هذه المسألة، قال: «وجميعُ ما بُني على حركة فيه ثلاثة أسئلة: الأول: لم بُنِيَ، وأصل الاسم الإعراب؟ والثاني: لم بُنِي على حركةٍ، وأصل البناء السكون؟ والثالث: لِمَ اختصَّ هذه الحركة دون غيرها...»[2].

وفي باب حروف الجر أيضًا جعل الجر في قول الشاعر:

فصُيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأكُولْ

(١) ص: ٦١٣.

(٢) الغرة ٨ ب (كوبريللي).

للكاف، لا لـ(مثل)؛ «لأنَّ إضافةَ الأسماءِ ثانيةٌ وعمَلَ الحرفِ أوَّل»[1].

يريد أنَّ الإضافة إنما تعمل لأنها بمعنى حرف الجر، فأصل الجر للحرف، والإضافة فرع عنه.

ج- لا يقاس على القليل والشاذ:

منع ابن الدهان من القياس على القليل، كما هو مذهب البصريين، ولذا لما ذكر ما يتعدى به الفعل اللازم من القرائن، قرَّرَ أن هناك أفعالاً بعكس ذلك، ومنع القياس عليها لقلَّتها، قال: «وهُنا أفعالٌ بعكسُ ما أصَّلناهُ، وهِيَ أفعالٌ تكونُ مُتعديةً إذا عرِيتْ منَ القرينةِ، فإذا وُجدتِ القرينةُ كانَتْ قاصرةً، وذلِكَ قولهم: أَقْشَعَتِ السحابُ، وقَشَعَتِ الريحُ السحابَ ... وهذِهِ ألفاظٌ يسيرةٌ تُحفَظُ ولا يُقاسُ عليها»[2].

ومنع من قياسية حذف حرف الجر، وإنما يُكتفى بما ورد به السماع، فلمَّا أورد ما جاء في القرآن من ذلك قال: «وهذا يُستعملُ في الكلامِ وغيرِه، لمجيئه في كتابِ الله، ولا يُقاسُ حذفُ حروفِ الجرِّ جميعِها عليهِ، وإنما يُستعملُ في الكلام ما وردَ في كتابِ الله تعالى، لا ما وردَ في الشِّعْرِ، ومن الشاذِّ قولُ الشاعرِ:

نُغالي اللحمَ للأضيافِ مِنَّا

---

(١) ص: ٦٢٦.

(٢) ص: ١٩٧- ١٩٨.

أي في اللحمِ، فحذفَ»[1].

ولَّما بحث الاستثناء بـ(ليس) و(لا يكون)، قدَّم لذلك بالعلة التي ألحقتها بأدوات الاستثناء، فبين أنَّ ذلك كان حملاً على المعنى، فكما كان ما بعد (إلا) غير داخل في حكم ما قبلها، فإن ما بعد النفي غير داخل فيما قبله، ولذا استثنوا بليس ولا يكون.

إلاَّ أنَّه لا يقاس ذلك على جميع ما دل على النفي، وإنما يُقاس على المسموع، قال: «وَلَيسَ لَنا أَن نَقِيسَ علَى ذَلكَ: لم، ولا، وما، وما كانَ نَفيًا محضًا، فأمَّا ما حَكاهُ الفرَّاءُ مِن قَولِهم: كُلُّ شَيءٍ مَهَهٌ وَمَهاهٌ ما النِّساءَ وَذِكرَهُنَّ، يُرِيدُ إلاَّ النِّساءَ، فشاذٌّ»[2].

د- قياس الشبه:

قال أبو البركات الأنباري: «اعلم أنَّ قياس الشبه أن يحمل الفرع على الأصل بضربٍ من الشبهِ غيرِ العلَّةِ التي عُلِّقَ عليها الحُكم في الأصل»[3]. فعلَّة الأصل ليست علةً في الفرع، وإنما ألحق الفرع بالأصل لوجهٍ من الشبه بينهما.

وقد نظَّر ابن الدهان لهذا النوع من القياس، ومثل له، فقال: «اعلم أنَّ المُشابهةَ تقتضي التأثير، ألا ترى أن (مَنْ) بُنِيَتْ لمشابهةِ الحرف، (وتفعَلُ) أُعربَ

---

(١) ص: ٢٠٣-٢٠٤.

(٢) ص: ٥٢٤.

(٣) لمع الأدلة: ١٠٧.

لمشابهةِ الاسم، وتُرِكَ صرفُ ما ينصرِفُ لمشابهةِ الفعل، وكذلك (ما) لَّما أشبهتِ (ليسَ)؛ لأنها لنفي الحال كـليسَ، وتدخُلُ على المُبتدأِ والخبر كـليسَ، وتتصلُ بخبرها الباءُ كـلَيسَ، حملها أهلُ الحجاز عليها في العمل»[1].

وقد قاس (حسبُ) على (قبلُ) و(بعدُ)، لما بينهما من الشبه، فأوجب لها حكمهما، (وهو تعريفها عند إضافتها، وإعرابها تبعًا لذلك)، وردَّ بناءَ على هذا القياس قولَ الجرميِّ الذي ادَّعى بناء (حسبُ) مطلقًا، قال: «... وإذا قُلت: حسبُكَ، فهيَ معرفةٌ للإضافة، والجرميُّ يدَّعِي بناءَها، ويقولُ: الإضافةُ لا تُكسِبُها إعرابًا، كما لا تُكسِبُ (لَدُنْ) و(كَمْ)، وليسَ يتَّجِهُ هذا القولُ؛ لأنَّها مُشبَّهةٌ بقبلُ وبَعدُ، فيجبُ أن يكونَ لها حُكمُها»[2].

هـ- القياس على النظير وعلى النقيض:

هذان قسمان من أقسام القياس عند السيوطي[3].

وقد قرر ابن الدهان هذا الأصل، فقال في عمل (لا) النافية للجنس: «فأمّا مذهَبُ أهلِ البصرة فإنهم يجعلون لـلا عملاً[4]؛ لأنها مُختصَّةٌ بالاسمِ، وحكمُ كلِّ مختصِّ العملُ، على ما سبق، وهو أيضًا نقيضُ (إنَّ)، والشيءُ يحملُ على نظيرِهِ

---

(١) الغرة ٥٥ أ (كوبريللي).

(٢) ص: ٤٤٤.

(٣) انظر: الاقتراح ١٠٧، وفيض نشر الانشراح ٢/ ٧٨٤.

(٤) انظر: الكتاب ٢٢٧٤، والمقتضب ٤/ ٣٥٧.

وعلى نقيضِهِ، فإن حُملتْ على (إنّ) عملت للضِّدِّيَّةِ التي بينهما، وإن حملتها على (أنْ) المصدرية عمِلتْ للمُشابهةِ اللفظيّة»[1].

ومن أمثلة ذلك عنده:

١- خرَّجَ قراءة من فتح لام الجر في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾[2]، على أنه تشبيهٌ له بالضمير، فهي تفتح معه، في قولهم: لَهُ ولها ونحوه، قال: «وَرَوى المُبرِّدِعَنِ ابنِ جُبَيرٍ أَنَّهُ كانَ يَقرَأُ: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ بِفَتحِ اللامِ التي لِلجَرِّ، وَلَهُ عِندِي وَجهٌ حَسَنٌ، وَذلِكَ أَنَّ (أَنْ) وَالفعلَ يُشبَّهُ بِالمُضمَرِ ... كما فُتِحَت لامُ المُستغاثِ بِهِ لِشَبَهِهِ بِالمُضمَرِ»[3].

٢- أقرَّ الاستدلالَ لرأي سيبويه في أنَّ (دخل) غير متعدٍّ بأنَّ نظيره ونقيضه غير متعدِّيَينِ، فنظيرُه: غُرْتُ، ونقيضُهُ: خَرَجْتُ[4].

٣- استدلَّ على أنَّ الأصل في البناء السكون، بأن الأصل في الإعراب الحركة، قال: «وَاعلَمْ أنَّ أَصلَ البِناءِ السكونُ، بِدلالةِ أَنَّهُ ضِدُّ الإعرابِ، وَأَصلُ الإعرابِ الحَركةُ»[5].

---

(١) ص: ١٠٥.

(٢) إبراهيم: ٤٦.

وقد نسبت القراءة إلى سعيد بن جبير في: سر صناعة الإعراب ١/ ٣٢٨، ٣٩٠.

(٣) ص: ٦١٣.

(٤) انظر: ٣١٣.

(٥) الغرة ٨ ب (كوبريللي).

٤- لَمَّا منع ابن السراج وقوع الحاضر والمستقبل بعد (ربما)؛ لأن (ربَّ) تستعمل لما مضى فكذلك (ربما)، استدلَّ ابن الدهان على أنَّ (ربَّ) تستعمل لما مضى بأدلة منها: أنها نقيضة (كم) الخبرية، «تَقُولُ: كَم غِلمانٍ مَلَكْتُ، وَأَنتَ مادِحٌ، وَالمَدحُ إنما يَكُونُ بما يَثبُتُ»[1]، أي بما كان قد ثبت فهو واقع في الماضي.

٥- لما تعرض للخلاف في العامل في البدل، وما أفسِدَ به قول المبرد من أن الثاني وقع موقع الأول، مع اطِّراح الأول، بِقَولِكَ: جاءَني الذي مَرَرْتُ بِهِ زَيدٍ، فإنَّ (زيدًا) لا يجوز أن يقع موقع الهاء، إذ تخلو جملة الصلة من العائد. ثم قال: «وَأمَّا مَن زَعَمَ أنَّ الأَوَّلَ لَيسَ في نِيَّةِ الطَّرحِ وَإنما مَوضِعُهُ لَهُ فَقَولُهُ صَحِيحٌ بما قَدَّمناهُ مِن فَسادِ ضِدِّهِ»[2].

٦- ذكر أنَّ إضافة اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال إضافة غير محضة، أي أنها لا تفيد تعريفًا، واستدل على ذلك بالسماع والقياس... فأما القياس فإنه قاسه على فعله، والفعل نكرة، وقد عمل عمل فعله، كما نُزِّل الفعل الذي بمعناه، وهو الفعل المضارع، منزلته في الإعراب، قال: «والإضافةُ غَيرُ المحضَةِ أَربَعةُ أَشياءَ: اسمُ الفاعِلِ، إذا كانَ في مَعنى الحالِ وَالاستِقبالِ، والدَّلِيلُ عَلَيهِ: السَّماعُ وَالقِياسُ... أَمَّا القِياسُ فإنهم نَزَّلوهُ مَنزلَةَ الفِعلِ في العَمَلِ، كما

---

(١) ص: ٥٩١.

(٢) ص: ٨٢١.

نَزَّلُوا الفِعلَ الذي بمعناهُ مَنزِلَتَهُ في الإعرابِ»[1].

إنَّ المتتبع لمنهج ابن الدهان مع الأصول النحوية، ليجد عناية ظاهرة بها، يتضح ذلك في تطبيقاته، من خلال الشرح، والمناقشة، والاختيار، والاعتراض، فتجد كل قضية مقرونة بدليلها، من المسموع أو من المقيس.

ومن عنايته بهذه الأصول، أنه قد يضمن مناقشاته شيئًا من أحكامها النظرية، كموازنته بين القرآن والشعر في القياس عليه، وكتصريحه بوجاهة الاستدلال بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم، وكذكره بعض قواعد القياس، كقوله: «اعلم أنَّ المُشابهةَ تقتضي التأثير...»[2]، وقوله: «المُشاكَلَةُ مُعتَبَرَةٌ في كلامِ العَرَبِ...»[3]،وقوله: «العَرَبُ تحمِلُ الشيءَ عَلَى الشَّيءِ لمعنىً اجتَمَعَ فِيهما، وَلَيسَ لَنا أَن نَقِيسَ ذَلِكَ، وإنما يُقبَلُ ما وَرَدَ مِنهُ»[4]، إلى غير ذلك من القواعد النظرية، التي تجلِّي منهجه.

وعند الموازنة بين هذه القواعد وتطبيقاتها عنده، تجد أنَّه قد سار على طريقة محكمة، ومنهج مطرد غير مختلف، ولا يكاد الناظر يجد فيه خللاً ولا تناقضًا، فلا

---

(١) ص: ٦٨٠.

(٢) الغرة ٥٥ أ (كوبريللي).

(٣) ص: ٤٧٤.

(٤) ص: ٥٢٤.

تراه يجازف في الحكم، أو يغفل الاستدلال في الاعتراض، إلا في أحايين قليلة، يُبهم فيها وجه الاعتراض، فيقول مثلاً: «هذا القول فيه نظر»، ولا يتبع ذلك بوجه الاعتراض عليه[1].

(١) انظر: ٦٧٣.



الفصل السابع

التعليل عند ابن الدهان

المبحث الأول: العلل التعليمية والقياسية.

المبحث الثاني: الجدل واستعمال المنطق في التعليل.

العلة: «كل أمرٍ يصدُرُ عنهُ أمرٌ آخرُ بالاستقلالِ، أو بواسطة انضمام الغير إليه»[1].

والعلة عند النحويين: «الوصف الذي يكون مظنَّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم» أو «هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معيَّنًا من التعبير والصياغة»[2].

ولقد أثارت العلة بحثًا واسعًا في النحو العربي، ودار حولها جدل كبير، امتد هذا البحث من لدن أوائل النحويين إلى العصر الحاضر.

وفي خلال هذه العصور المتتابعة تطور مفهوم العلة، واختلف الموقف منها حسبَ ذلك المفهوم، وتجاذب التأثير فيها علوم أخرى، كالأصول، والمنطق، وعلم الكلام.

وكان الذي أدى إلى ظهور التعليل وازدهاره، ما يرومُ النحويون من تثبيت القواعد، وتبريرها، فإن التعليل من أظهر السبل إلى إقناع الدارسين بصحة هذه القاعدة ودقَّتها. يُضاف إلى هذا ما استقر في أذهانهم من فضل هذه اللغة، فهي تحوي خصائص وميزات لا توجد في سواها، فأحكامها مقرونة بعلل[3]، ومهمة

---

(١) الكليات ٥٩٩.

(٢) العلة النحوية د. مازن المبارك ٩٠.

(٣) انظر: أصول التفكير النحوي ١٤٩-١٥٠.

النحوي إظهار حكمة اللغة، قال ابن السراج: «واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب... وضربٌ آخرُ يسمَّى علة العلة... وهذا ليس يُكسِبُنا أن نتكلمَ كما تكلمتِ العربُ، وإنما تُستخرَجُ مِنهُ حكمَتُها في الأصولِ التي وَضَعَتْها، وتَبينَ بها فضلُ هذه اللغة على غيرها من اللغات، وَقد وَفَّرَ اللهُ تعالى من الحكمةِ بحفظها، وَجَعلَ فَضلَها غَيرَ مَدفُوعٍ»[1].

ويلاحظ في نص ابن السراج أنه قسم العلة إلى مستويين، علة يعرف بها كلام العرب، وعلة تفسر تلك العلة، وهو بذلك أوَّل من أشار إلى مستويات التعليل، ثم جاء بعده الزجاجي فقسم العلل إلى ثلاث: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية.

فعرف التعليمية بأنها ما يتوصل بها إلى تعلُّم كلام العربِ، كقولهم: لم نصب (زيد) في قولك: إنَّ زيدًا قائم؟ فيقال: لأن (إنَّ) تنصب الاسم...

أما القياسية فإنه لم يعرفها بالحدِّ، وإنما مثل لها، فقال: العلة القياسية أن يقال لمن قال: نصبْتُ زيدًا بإنَّ.. لم وجب أن تنصب (إنَّ) الاسم؟ فالجواب: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت...

ومثلها العلة الجدلية، فقد مثل لها، فقال: «فأما العلة الجدلية النظرية؛ فكلُّ ما يُعتل به في باب (إنَّ) بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهةٍ شابهت هذه

---

(١) الأصول ١/ ٣٥.

الحروف الأفعالَ؟ وبأي الأفعال شبهتموها...»[1].

فإذا كانت غاية الأولى (التعليمية) التعليم، فغاية القياسية والجدلية بيان حكمة العرب، والدفاع عن القواعد التي استنبطوها من كلامهم[2].

وقد اختلفت طبيعة العلل، من وجوه أخرى، واختلفت المواقف منها تبعًا لذلك، فمن العلل ما مأخذه نطقيٌّ، يدور على أسباب لسانية، يؤيدها الحس، قبل أن يدركها الذهن[3]، كعلل الاستثقال والخفة[4]، ومنها ما مأخذه دلالي، كأمن اللبس، والفرق، والتوكيد[5].

ومن العلل ما قد ينازَع بعضهم في وجاهتها، مما هو راجع إلى أمور افتراضية جدلية، كالأصالة والفرعية، نحو علة استصحاب الأصل، والرد إلى الأصل، والدلالة على الأصل، والتعويض، والعدل...[6]

وكان ابنُ مضاء القرطبي قد اطَّرحَ العلل الثواني والثوالث (القياسية والجدلية) في رده على النحاة، وذلك للاستغناء عنها، فالجهل بها لا يضر[7]،

---

(١) انظر: الإيضاح في علل النحو ٦٤-٦٥.

(٢) انظر: الأسس المنهجية للنحو العربي ٤٤.

(٣) انظر: القياس في النحو ٤٧.

(٤) يعبر عنه دي سوسير بقانون الاقتصاد في الجُهد. انظر: علم اللغة العام ١٧١.

(٥) انظر: الأسس المنهجية للنحو العربي ٣٩٤-٣٩٨.

(٦) انظر: الأسس المنهجية ٣٩٩ وما بعدها.

(٧) انظر: الرد على النحاة ١٣٠.

وذلك من آثار منهجه الظاهري، الذي مده من الفقه إلى النحو، وكان رفض العامل والعلة أبرز صوره.

وبعض الدارسين المحدثين قد تناول قضايا العلة النحوية بقدر كبير من الرفض؛ لأنَّها أثر من آثار المنطق، ودليل هذا لا يحتاج إلى كبير تأمل، فالعلة عند المناطقة ضرورية (لازمة)، ولها تأثير في المعلول، وهي تسبقه في الوجود[1].

والعلة عند النحويين تتسم بهذه السمات، فهي ضرورية، فوجودها يستوجب وجود المعلول، فهي بناءً على ذلك سابقة له، بخلاف العلة عند علماء الكلام من المسلمين، إذ يرون أن العلاقة بين العلة والمعلول أمر جرت به العادة، وأنَّ قدرةَ الله تعالى هي الفاعل المؤثر[2].

من هنا كان كثير من الدراسات ترى أنَّ العلة النحوية بعيدة عن روح اللغة وطبيعتها، مما أدى إلى تناقضها وتعقيدها وعدم تأديتها للغرض المفترض أن تؤديه[3].

وارتضت بعض الدراسات الحديثة التعليل النحوي[4]، على مستويات

---

(١) انظر: الثقافة المنطقية في الفكر النحوي ١١٩-١٢٠.

(٢) انظر: تقويم الفكر النحوي ١٣٧.

(٣) انظر: تقويم الفكر النحوي ١٤٠-١٤٣، وأصول التفكير النحوي ١٧٢. وانظر أيضًا في رفض نظرية التعليل: إحياء النحو ١٩٤، ومقدمة الرد على النحاة ٤٦-٦٧، وتجديد النحو ١١- ٤٣، ونظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ٢١٧.

(٤) انظر: نظرية التعليل في النحو العربي ٢١١.

مختلفة من القبول، فبعضها شرط قبوله باطراح التكلف والفلسفة، وبعضها قَبِلَ ذلك على أنه وسيلة للتنظيم والترتيب[1]، وبعض الدراسات ربطت بين التعليل النحوي والنظريات الحديثة[2]، سعيًا لتحقيق الوجاهة والقبول.

***

ولقد أخذ ابن الدهان بالعلة النحوية، فكانت إحدى السمات الظاهرة في فكره، كان اعتماده عليها امتدادًا لمن سبقه من النحويين، وتميز بدقة واستقصاء، شمل ذلك جميع أنواع العلل، التعليمية وغيرها.

وقد سلك إلى بعض تعليلاته السبر والتقسيم، فمن ذلك قوله: «وإنما نَصَبَتْ (إنَّ) الأولَ وَرَفَعَتِ الثانيَ لأنَّهُ لا يخلُو أن تَرفَعَهُما مَعًا، أو تنصبَهما مَعًا، أو ترفعَ الأوَّلَ، وَتنصِبَ الثانيَ، أو تَنصِبَ الأولَ وَتَرفعَ الثانيَ، فأمَّا الجرُّ فلا وَجهَ لَهُ؛ لأنَّ هَذِهِ الحُروفَ شابهتِ الفِعلَ، وَلَيسَ لِلفِعلِ جَرٌّ، فلا يجُوزُ أن تَرفَعَهُما؛ لأنَّ الفِعلَ الذي هُوَ الأصلُ لم يرفعْهُما مَعًا، ولا يجُوز نَصبُهما معًا؛ لأنَّ ذَلِكَ

---

(١) يقول فؤاد علي: «فليس هناك مانع من الفلسفة النحوية وسيلةً لتنظيم الفكر، وترتيب العرض، وتوضيح القاعدة، وإبراز الثمار التي تمخَّضت عنها القاعدةُ... » (فلسفة عبد القاهر الجرجاني ١٠٢).

(٢) يقول د. حسن الملخ: «ويتفق مفهوم التعليل في النحو العربي، ومفهوم التيسير في النظرية التوليدية التحويلية، في سعيها إلى تجاوز الوصف المحض للظاهرة اللغوية نحو تفسيرها تفسيرًا علميا، فيه برهان على صحة القواعد التي تنتج أنماط الكلام المختلفة...» (نظرية التعليل ٣٢).

وانظر: العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنؤام تشومسكي. د. شفيقة العلوي (مجلة حوليات التراث عدد ٧- ٢٠٠٧م).

يُؤدِّي إلى أن تبقَى جملةٌ مُفيدةٌ بغيرِ مَرفُوعٍ، ولا نظيرَ لهذا، ولا يَصِحُّ أَنْ ترفعَ الأَوَّلَ وتنصِبَ الثانيَ؛ لأَنَّهُ يُؤدِّي إلى أن يَكُونَ الأَصلُ كالفرعِ»[1].

فتجده قد استقصى الأوجه المحتملة التي يمكن أن يكون عليها معمولا (إن)، ثم اختبرها واحدًا واحدًا، حتى توصل إلى العلة.

وأيضًا لما تحدَّث عن موقع الحركة من الحرف، توصَّل من خلال السبر والتقسيم إلى اختيار قول سيبويه، وهو أن الحركة بعد الحرف، قال: «... فكما أنَّ الحرف لا يجامع حرفًا آخر في النطق، وإنما يجيءُ قبله أو بعده، فكذلك بعض الحرف لا يجامع حرفًا، إنما يكون قبله أو بعده، فإذا بطل أن يكون قبله بما تقدم، لم يبق إلاَّ أن يكون بعده، فثبت قول سيبويه»[2].

وسلك هذا المسلك أيضًا لَّما أراد الاستدلال لكون الواو العاطفة للجمع، وسمَّى هذا المسلك: (التحليل)، قال: «... وَأيضًا فَطَرِيقُ التحلِيلِ يَشهَدُ بِأنَّ الواوَ لِلجَمعِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيسَ في حُرُوفِ العَطفِ ما مَعناهُ الجَمعُ إلاَّ الواوُ، وَذلِكَ أَنَّ الفاءَ لِلتَّعقِيبِ، وَ(ثمَّ) لِلمُهلةِ، وَما بَقِيَ مِن حُرُوفِ العَطفِ لَيسَ لها مَعنى جمعٍ، فَلَو جَعَلناها لِلتَّرتِيبِ استَغنَينا عَنها وَأَفقَدنا مَعنى الجَمعِ، وَجَعلنا لِمَعنىً واحِدٍ حَرفَينِ»[3].

---

(١) ص: ٢.

(٢) الغرة ٧ ب (كوبريللي).

(٣) ص: ٨٨٨.

المبحث الأول: العلل التعليمية والقياسية.

العلل التعليمية –كما سبق تعريفها– هي التي يُتعلم بها كلامُ العرب، ولذا فهي لا تفارق التنظير والتقعيد والشرح، في أي باب أو مسألة من المسائل، وهي أشهر من أن يمثل لها.

أما العلة القياسية فيمكن أن يُمَثَّل لها من خلال تصنيف العلل حسب أنواعها:

١- علة سماع:

اعتلَّ ابن الدهان بالسماع في مواضع كثيرة، فمن أمثلة ذلك أنه لما عقد موازنة بين (أنَّ) و(أنِ) الناصبة للفعل قرَّر أنهما سواء إذا وقعتا مفعولاً للظن، واعتلَّ لذلك بالسماع، قال: «... فأمَّا في الظنِّ فإنَّ السماعَ يؤدِّيكَ إلى أن تَجْعَلَهُما سواءً، أعني (أنَّ) و(أنِ) النَّاصبةَ للفعلِ، والدليلُ عليهِ قولُهُ تعالى في قراءةِ مَن قَرَأَ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[1]، بنصب (تكونَ)[2]، وقولُهُ تعالى: ﴿تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾[3]، وقولُهُ تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا﴾[4]، إذا قَدَّرَها: لأنْ يَقُولُوا آمنَّا، وهذَا مَذهَبُ الأخفَشِ، وبعضُهم يُجيزُهُ في (أنّ) ويأباهُ

---

(١) المائدة: ٧١.

(٢) هي قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر. انظر: السبعة ٢٤٧.

(٣) القيامة: ٢٥.

(٤) العنكبوت: ٢.

في (أنْ) إلاَّ مَعَ مفعولٍ ثانٍ، والأَوْلى ما قَدَّمْناهُ...»[1].

وأيضًا أوجب تصدُّر لام الابتداء، واعتل لوجوبه بالسماع، قال: «وإنما وجبَ أنْ تَصدَّرَ الجملةَ للسماعِ والقياسِ، فالسماعُ قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾[2]»[3].

كما اعتل بالسماع لَمَّا قرر أن التقليل يقارب النفي، فيأخذ أحكامه، قال: «...يَدُلُّكَ عَلَى مُقارَبةَ التَّقلِيلِ النَّفيَ قَولُهم: قلَّما سِرْتُ حَتى أَدخُلَها، وَإنما يمتَنِعُ الرَّفعُ في (أَدخُلَها) لَمَّا نُفِيَ السيرُ، والرَّفعُ مَعَ النَّفيِ لا يَصِحُّ ... فَلِهذا المَعنى نَصَبُوا هُنا؛ لأنَّ التقليلَ يقاربُ النفيَ، كما يَنصِبُونَ إذا قَالُوا: ما سِرْتُ حَتى أَدخُلَها، وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ التَّقلِيلَ قَد يُجعَلُ نَفيًا قَولُ ذِي الرُّمَةِ:

قَلِيلةُ جَرْسِ الصَّوتِ ما لم   فإنْ مَسَّها صاحَتْ بِغيرِ خُفاتِ

يَصِفُ البَكرةَ، وَالبكرةُ ما لم تُمَسَّ فلا صَوتَ لها البتَّةَ»[4].

٢- علة شبه:

هذه العلة كثيرة في اعتلالات النحويين، ومن أمثلتها عند ابن الدهان تعليله لنصب اسم (إنَّ) ورفع خبرها بشبه (إنَّ) وأخواتها بكان وأخواتها، قال:

---

(١) ص: ٦٩-٧٠.

(٢) يوسف: ٨.

(٣) ص: ٥١.

(٤) ص: ٥٨٢-٥٨٣.

«هذه الحروفُ لها شَبَهٌ بكانَ من وُجوهٍ ثلاثة: منها: أنها على ثلاثة أحرفٍ، كما أنَّ (كان) على ثلاثة أحرفٍ، ومنها أنها مفتوحةُ الآخِرِ، كما أنَّ (كانَ) كذلك، ومنها أنّها داخلةٌ على المبتدأ والخبرِ كما أنَّ (كانَ) كذلك. ولما كانت (كانَ) أصلاً في العملِ لإنَّ أُعطِيت حكمَ الأُصولِ، وذلك تقديمُ الفاعلِ على المفعولِ، ولما كانت (إنّ) فرعًا في العمل لِكانَ أُعطِيتْ حُكمَ الفروعِ، وذلك تقديمُ المنصوبِ عَلى المَرفُوعِ...»[1].

وهذا ليس خاصًّا بباب (إنَّ)، وإنما عللوا عمل الحروف بشبهها بالأفعال[2].

ومن أمثلة الاعتلال بالمشابهةِ أيضًا ما قرره من أنَّ علة انتصاب الصفة إذا تقدمت على الحال، المشابهةُ التي بين الصفة والحال، قال: «وتُشبهُ الحالَ الصفةُ، فلذلِكَ انْتَصَبَتْ إذا تَقَدَّمَتْ عَلَى الحالِ»[3].

وعلل امتناع تقدُّم (إلا) على العامل بمشابهتها لـ(لا) العاطفة، «فلا تَتَقَدَّمُ عَلَى العاملِ، كما لا تَتَقَدَّمُ (لا) على المعطوفِةِ هِيَ عليهِ»[4].

كما علل جواز حذف المستثنى منه بجواز حذف المضاف، لما للمستثنى

---

(١) ص: ١-٢.

(٢) انظر: ٣٩٩.

(٣) ص: ٤٠٥.

(٤) ص: ٤٦٨.

والمستثنى منه من الشبه بالمضاف والمضاف إليه، قال: «وللمُستثنى والمُستثنى مِنهُ شَبَهٌ بالمُضافِ والمُضافِ إليه، وذلِكَ أنَّكَ إذا قُلتَ: جاءني قومُكَ إلاَّ ناسًا منهُم، فتقديرُه: جاءني أكثرُ قومِكَ، أو أقلُّ قومِكَ، أو بعضُ قومِكَ، ولهذا المعنى جازَ: ما قامَ إلاَّ زيدٌ، فحذفتَ المُستثنى مِنهُ في اللفظِ، كما جازَ حَذفُ المُضافِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[1]، ولم يجُزْ حَذفُ المستثنى وإرادتُهُ كما لم يجُز حذفُ المُضافِ إليه وإرادتُهُ بغيرِ دليلٍ...»[2].

٣- علة رفع اللبس:

علل بهذه العلة لعدم استحسان جعل (ضاحكًا) حالاً من الفاعل في نحو: مررتُ بزيدٍ ضاحكًا، فقال: «إذا قُلتَ: مَررتُ بزيدٍ ضاحكًا، وكانتِ الحالُ لكَ لم يحسُنْ لأجْلِ اللبسِ؛ لأنَّهُ يُوهِمُ أنَّ الضحِكَ كانَ لِزيدٍ، والأَولى في هذِهِ المسألةِ أَن تقولَ: مَررتُ ضاحكًا بزيدٍ، إلا أنْ يُعلمَ المقصودُ»[3].

وفي قولهم: تصدَّقتُ بمالي درهمًا درهمًا، منع إفراد الدرهم، أي عدم تكراره؛ لأنَّ في ذلك لبسًا[4].

وعلل امتناع كون الواو رابطًا للجملة الحالية التي فعلها مضارع، بخوف

---

(١) يوسف: ٨٢.

(٢) ص: ٤٧٢-٤٧٣.

(٣) ص: ٤٠٧.

(٤) انظر: ٣٨٣.

اللبس بالعطف[1].

وفي باب التوكيد قرر ابن جني أن الغاية منه: «رفع اللبس وإزالة الاتِّساع»[2]، فتابعه على ذلك، إلاَّ أنه فرَّق بين رفع اللبس وإزالة الاتساع، فجعل رفع اللبس علةً للتوكيد بكل وأجمع، وجعل إزالة الاتساع للتوكيد بالنفس والعين، قال: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَإِزالةِ الاتِّساعِ» فَهُوَ كما ذَكَرَ، وَهُوَ مُناسِبٌ لِرَفعِ اللبسِ، وَذلكَ أَنَّكَ تقولُ: جاءَ القَومُ، وَإن كانَ قَد بَقِيَ مِنهُم رَجُلٌ أَو أكثرُ، فَغُلِّبَ الأَكثَرُ، فَتُوُهِّمَ أَنَّهُ قَد بَقِيَ مِنهُم أَحَدٌ، فإذا قُلتَ: (كُلُّهُم) عُلِمَ أَنَّهُ لم يَبْقَ مِنهُم أَحَدٌ، كذا ذَكَرَ جماعةٌ مِنَ النَّحوِيِّينَ، وَعِندِي أَن يُجعَلَ إزالةُ الاتِّساعِ هُوَ الفَصلَ الأَوَّلَ، وَهُوَ أَن يُزِيلَ الاحتِمالَ لِضَربِ الدَّراهِمِ الذي كانَ شائعًا بَينَ المَلِكِ وَأَصحابِهِ [في قولهم: ضرب السلطانُ الدرهمَ، فإذا قال: نفسه زال احتمال كونه أمر بذلك] وَيُجعَلَ لِرفعِ اللبسِ قَولُكَ: جاءَ القَومُ، إذا كانَ قَد بَقِيَ مِنهُم بَعضُهُم مِمَّن لم يُعتدَّ بِهِ، فإن قُلتَ: (كُلُّهم) أو (أَجمعونَ) وَنحو ذلِكَ عُلِمَ أَنَّهُ لم يَبْقَ أَحَدٌ وَزالَ اللبسُ»[3].

٤- علة حمل على المعنى:

من ذلك تعليله امتناع تقدم (إلا) في الاستثناء على العامل، قال: «وَعِندي

---

(١) انظر: ٤٧١.

(٢) اللمع ٨١.

(٣) ص: ٧٨٠.

أَنَّهُ إنَّما لم يجُز تقديمُ (إلاَّ) عَلَى العامِلِ أنَّ قولَكَ: قامَ القومُ إلاَّ زيدًا، فيه النفيُ، فكأنَّكَ قُلتَ: ما قامَ زيدٌ، وما في حيِّزِ النفيِ لا يَتَقَدَّمُ عَلَيهِ»[1].

كما علل وجوب تصدُّر (ربَّ) بأنها للتقليل، والتقليل يقارب النفي، والنفي له صدر الكلام، قال: «وَإنما تَصَدَّرَتْ (رُبَّ)؛ لأنَّ مَعناها التقليلُ، وَلَه وُضعَتْ، وَالتقلِيلُ يُقارِبُ النَّفيَ، والنفيُ لَهُ صَدرُ الكلامِ»[2].

٥- علة مُشاكلة:

ويُقصد بها المشاكلة اللفظية، فقد نظَّر للاعتداد بها، وعلل بها استحسان إضمار فعل في نحو: قامَ زيدٌ وعمرًا ضربته؛ حتى يعطف جملة فعلية على جملة فعلية، قال: «المُشاكَلةُ مُعتَبَرَةٌ في كلامِ العَرَبِ، وهِيَ قَرينةٌ مِنَ الإتباعِ ... ولهذا المعنى اختَارُوا: قامَ زَيدٌ وَعَمْرًا ضَرَبْتُهُ، عَلَى قولِكَ: قامَ زيدٌ وعَمروٌ ضربتُهُ، فتكلَّفُوا إضمارَ الفعلِ ليكونَ عاطِفًا جملةً فِعليَّةً عَلَى جُملةٍ فِعليَّةٍ، فهذا جميعُهُ يؤنِسُكَ بالمُشاكلةِ، فإذا صادَفُوا المشاكلةَ والمعنى المَطلُوبُ غَيرُ مختلٍّ كانَ أولى مِنَ الصُّدُوفِ عنهُ إلى مَعنىً غَيرِهِ صَحِيحٍ مَعَ عَدَمِ المُشاكلةِ»[3].

٦- علة توسع:

علل بهذه العلة وقوع اسم الفاعل بمعنى المصدر، في نحو: لله درُّه شُجاعًا،

---

(١) ص: ٤٦٨.

(٢) ص: ٥٨٢.

(٣) ص: ٤٧٤-٤٧٦.

وقولهم: أقائمًا وقد قعد الناس، قال: «... وَالذي عِنِدي في هذا أنَّ التقدِيرَ: لله دَرُّ شجاعةِ زيدٍ، ثـمَّ نَقَلَ (زيدًا) فجعلَهُ مُضافًا إلى (دَرِّ)، وَخَرجَتِ (الشَّجاعةُ) تمييزًا، فقام (الشُّجاعُ) مَقامَ (الشَّجاعةِ)، لِضَربٍ مِنَ التَّوَسُّعِ، كما قالُوا: أَقائمًا وَقَد قَعَدَ النّاسُ، أي: أَقِيامًا، فَنَصَبُوا (قائمًا) عَلَى المَصدَرِ...»[1].

٧- علة فرق:

علل بهذه العلة كسر اللام الجارة مع الاسم الظاهر، وذلك أنها كسرت فرقًا بينها وبين لام الابتداء[2].

وكذلك فتحت لام المستغاث، فتحت فرقًا بين المستغاث به والمستغاث له[3].

كما قرَّرَ أن فائدة التوكيد المعنوي بالنفس والعين إنما هي الفرق بين الحقيقة والمجاز[4].

المبحث الثاني: الجدل واستخدام المنطق في التعليل.

اقتضى التوسع والاستقصاء الذي انتهجه ابن الدهان في كتابه أن يتعرض إلى بعض العلل الجدلية، ويمكن أن أمثل لها من خلال تصنيفها حسب أنواعها:

---

(١) ص: ٤٤٧.

(٢) انظر: ٥٩٩.

(٣) انظر: ٦١٣.

(٤) انظر: ١٧٠.

١ - علة نظير:

استدل بعدم النظير لما عرض الاحتمالات الفرضية للجملة المصدرة بحرف ناسخ، فقال: «... ولا يجوز نَصبُهما معًا [أي اسم (إنَّ) وخبرها]؛ لأن ذلك يؤدِّي إلى أن تبقَى جملةٌ مفيدةٌ بغير مرفوعٍ، ولا نظيرَ لهذا»[١].

كما منع من جعل الظرف في باب الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل مفعولاً اتِّساعًا؛ لأن ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له؛ لأنه لا يوجد فعل يتعدى إلى أربعة مفعولين[٢].

وفي باب الاستثناء ذكر أنَّ (إلاَّ) بمنزلة الحرف المعدِّي للفعل، فالفعل هو العامل للنصب في المستثنى بوساطة (إلاَّ)، وذلك نظير الحرف المعدي للفعل، كالهمزة والتضعيف، فإنها توصل عمل الفعل إلى المفعول به.

ثم إنه اعترض على هذا، بأنَّ الحرف المعدِّي يوصل الفعل إلى المعدَّى إليه، ويدخله في حكمه، بخلاف المستثنى، فإذا قلت: ضربتُ القومَ إلاَّ زيدًا، فإن زيدًا ليس بمضروب، فأجاب عن هذا بأنه نظير لهمزة السلب، فهي توصل عمل الفعل إلى المفعول، مع أنها تزيل معناه عنه، قال: « ... حُكمُ الحرفِ المُعدِّي أن يُدخِلَ المعدَّى إليهِ في حيِّزِ الفعلِ، نحوُ قولِكَ: أقمتُ زيدًا، أَي: جعلتُه قائمًا ... وأنت تقولُ: ضربتُ القومَ، ثُمَّ تقولُ: ضربْتُ القومَ إلاَّ زَيدًا، فتجدُ (زيدًا) ليسَ

---

(١) ص: ٢.

(٢) انظر: ٢٦١.

بمضروبٍ فيما يحتَمِلُهُ اللفظُ، ولهذا نَظيرٌ في كلامِ العربِ، ألا تَرَى أنَّكَ تَقُولُ: أَشكَيتُ الرجُلَ، أي: أزلتُ شكايتَهُ، وأعْتَبتُهُ، أي: أَزَلْتُ عَتبَهُ... »[1].

٢- علة أصل:

علل بالأصل في مواضع، منها تعليل عدم عمل الحرف، لأنَّ الأصل في العمل الفعل، ولا يعمل الحرف إلاَّ إذا شابه الأصل، قال: «اعلَمْ أَنَّهُ لَيسَ كُلُّ ما كانَ فِيهِ مَعنى الفِعلِ يَصِحُّ لَهُ العَمَلُ، أَلا تَرَى أَنَّ الحرُوفَ جميعَها فِيها مَعانِي الفِعلِ، ولا يَصْلُحُ أَن يَعْمَلَ في الحالِ إلاَّ ما قَوِيَ مِن ذلِكَ قُوَّةً تُخرِجُهُ إلى شَبَهِ الفِعلِ، كَكَأَنَّ، وَحُروفِ النِّداءِ، فأمَّا (ما) و(لا) و(هلْ) فلا يَعمَلُ شَيءٌ منها في الحالِ، وعِلَّةُ ذلِكَ هُو أَنَّ العَرَبَ عَدَلَتْ عَنِ الفِعلِ إلى الحرفِ للاختِصارِ والإيجازِ، فإذا أَرادَتِ العَمَلَ عادَتْ إلى الأَصْلِ، ونَزَلَتْ عَنِ الفَرْعِ، فلو أنها أَعْمَلَتْها كانَ عَودًا إلى الأَصْلِ بَعدَ ما اختُزِلَ...»[2].

كما علل ضم ذال (مُذْ) إذا التقت ساكنًا بأن أصلها (مُنذُ)، قال: «وَممَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَصلَ (مُذْ) (مُنْذُ) أَنَّهُ إذا التَقَى بِمُذْ ساكِنٌ آخَرُ حُرِّكَتْ ذالُهُ بِالضَّمِّ حملاً عَلَى الأَصلِ الذي كانَ لها، كما أَنَّكَ إذا اضطُرِرْتَ إلى تحريكِ مِيمِ (عَلَيكُمْ) حَرَّكتَهُ بِالضَّمِّ»[3].

---

(١) ص: ٤٦٥.

(٢) ص: ٣٩٩.

(٣) ص: ٦٣٣.

وفي باب الحال، إذا اجتمع حالان أحدهما مفرد والآخر جملة، فالأكثر تقديم المفرد، وعلل ذلك بأنه الأصل[1].

ونقل اعتلال بعضهم بالأصل، لما قرَّرَ أن (جُمَعَ) معدول عن (جُمْع)، قال: «... وَبَعضُهُم يَقولُ: هُوَ مَعدُولٌ عَن جُمْعٍ،كما تقولُ: حمراءُ وحُمْرٌ، وَيَعتَلُّ في ذلِكَ بِأَنَّهُ أَصلُهُ الصفةُ ، فالتُفِتَ إلى الأصلِ فِيهِ»[2].

٣- علة خفَّة:

التخفيف والاستثقال علتان سائرتان عند النحويين، وخاصة في مسائل التصريف، ومن ذلك -عند ابن الدهان- ما أورده على نفسه من أنَّ حذف التنوين في الإضافة غير المحضة إنما كان للاستخفاف، في نحو: هذا ضاربُ زيدٍ غدًا، فلم وجب حذفه في نحو (مُعطٍ) وقد حصل بحذفه ما هو أثقل منه وهو الياء؟

فأجاب عن هذا الإيراد بأنَّ التنوين أخفُّ من الياء، «بِدلالةِ أَنَّ الياءَ تُحذَفُ لالتِقاءِ السَّاكِنَينِ في اللفظِ، وَالتَّنوينُ يُحرَّكُ لالتِقاءِ السَّاكِنَينِ...»[3].

ومن العلل الجدلية ما لم أستطع أن أصنِّفه تحت واحدة من العلل التي ذكرها النحويون، كما علل به كون الهمزة أولى بالمتكلم عند إسناد الفعل إلى

---

(١) انظر: ٧٤٧.

(٢) ص: ٧٩٤.

(٣) ص: ٦٧٩.

ضميره، فقد قرَّر أن الألف أقوى حروف المد واللين، والمتكلم أعنى بنفسه من غيره، فجُعلَ أقوى حروف المد واللين له.

وقد استدل على قوَّة الألف بدلائل، قال: «لما كانتِ الألفُ أقعَدَ حروفِ المدِّ واللينِ بدلائل منها: أنها لا تكونُ إلاَّ ساكنةً، ومنها أنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلاَّ مفتوحًا، ومنها أنها لا تكون أصلاً في اسم معرب، ولا فعل، ومنها بيانها بالهاء في: وازيداه، وهذا جميعه لا يكون في الواو والياء، وكلما قوي شبهها بالحركة قويت في باب المد واللين، والمتكلم أعنى بنفسه فجُعِلتْ أقوى حروف المد واللين له، فأُبدِلت الهمزةُ منه»[1].

ويلحظ أنَّ في هذه العلة اختلالاً ظاهرًا، ويمكن أن يعترض عليها من وجهين:

الأول: أنَّ الحديث عن الألف، وليس عن الهمزة، ولو قيل: إن الهمزة تخفف، فالجواب: أن حالها مع الواو والياء كحال الألف؛ لأن المفتوحة تخفف فتبدل ألفًا، والمضمومة تخفف فتبدل واوًا، والمكسورة تخفف فتبدل ياءً.

الثاني: أنَّ أحرف المضارعة ليست محصورة في أحرف المد واللين، بل ليس فيها منها إلا الياء، فعناية المتكلم بنفسه يجب أن تؤديه إلى اختيار حرف قوي، كالتاء أو النون، وليس الهمزة، التي تؤول إلى أن تكون ألفًا.

وأخذ بعد ذكر علة الهمزة يذكر علل باقي حروف المضارعة، على مستوى

---

(١) الغرة ٦ أ (كوبريللي).

علة الهمزة في التوغل في التكلف، إلى أن قال: «... وَالهاءُ حَيثُ كانَت تُبدَلُ مِنَ الياءِ في: هَذِي، فيقُولونَ: هَذِهِ، وَالهاءُ قَد تَدُلُّ على ضَمِيرِ المُذكَّرِ الغائبِ في قَولِكَ: ضَرَبْتُهُ، جُعِلَتِ الياءُ هُنا دَالةً عَلَى المُذَكَّرِ الغائبِ، هَذا مَعَ أَنَّ الياءَ قَد تَقَعُ وَصلاً، كما تَقَعُ الهاءُ، وَذلِكَ في قَولِكَ: مِنَ الأَيَامِي، وأيامها، وَلم أُسبَقْ إلى هَذا التعليلِ»[1].

فيلحظ هنا عنايته بالعلة، لتصريحه بأسبقيته، مع ما في هذه العلة من الضعف، فالياء تقع وصلاً، كما تقع الألف والواو كذلك، فليس للياء هنا مزيد تميُّز.

ومن علله المتكلفةِ، قولُهُ مُعَلِّلاً اختصاصَ الجَرِّ بالأسماءِ: «وإنما اختصَّ الجرُّ بِالاسمِ، لأنَّ الجرَّ لا يَكونُ إلاَّ بحرفٍ جارٍّ، أَو بإضافةٍ، وَيَستَحِيلُ دُخُولُ هَذَينِ القِسمَينِ عَلَى الفِعلِ، أَمَّا حَرفُ الجَرِّ فإنما دَخَلَ لِيُوصِلَ القاصِرَ مِنَ الأفعالِ إلى الأَسماءِ، فَوضعُهُ لا يَقتَضِي دُخُولَهُ عَلَى الفعلِ؛ لأنَّهُ يُؤَدِّي إلى أَن يَعمَلَ فِعلٌ في فِعلٍ.

وَالإضافةُ المقصودُ فِيها تخصيصُ الأَوَّلِ، أَو تَعرِيفُهُ، وَالفِعلُ مِن ضَرورِيَّتِهِ الفاعِلُ، وَهما جملةٌ، وَالجُملةُ نكرةٌ... فكان ذَلِكَ عَكسَ المقصُودِ...»[2].

ومع هذا، فإنه رفض بعض التعليلات والتأويلات المتكلفة، فمن ذلك أنه

(١) الغرة ٦ أ (كوبريللي).

(٢) الغرة ٨ أ (كوبريللي).

وصف قول من ذهب إلى تركيب (منذ) بأنه ضربٌ من علم الغيب[1].

ومن علله الجدلية، تعليله لمنع البصري مجيءَ التمييز معرفة، قال: «التَّمييزُ لا يَكُونُ عِندَ البَصرِيِّ إلا نَكِرةً، ولا يُجيزونَ تَعرِيفَهُ؛ لأنهم أرادُوا أن يكونَ المنصُوبُ غيرَ المنقولِ دَلِيلاً عَلَى الجِنسِ، فَحَيثُ بَلَغُوا مَقصُودَهُم بِالنَّكِرةِ لم يَتَعَدَّوهُ إلى المعرِفةِ؛ لأنها ثانيةٌ...»[2].

ومن خلال هذه الأمثلة، يتضح من تنوعها وشمولها مدى عناية ابن الدهان بالتعليل، وتمكنه من تفكيره، واستصحابه عند كل قضية كلية أو جزئية، سواء أكان ذلك في معرِض التقعيد، أو الاعتراض، أو الترجيح والاختيار.

ولا شكَّ أنَّ في هذا المنهج إثراءً للبحث النحوي، ففيه تأكيد للقاعدة، ووجاهة للرأي، وتخريج للشاهد.

ولا أدلَّ على تلك العناية من تلمُّسه العلل، وعدم وقوفه عند ما ذكر المتقدِّمون منها، ويزيد تلك العناية وضوحًا تصريحه بأسبقيته إلى هذه العلة أو تلك.

وقد أوصلته هذه العناية إلى شيءٍ من التناقض، فلمَّا كان حريصًا على تتبع العلل، رفض بعضها في موضع، ثمَّ اعتلَّ به في موضع آخر، فقد ردَّ قول الفراء في العامل الرفع في المضارع، بأنه التعري من الناصب والجازم، وكان قبلُ قد ذكر

---

(١) انظر: ٦٣٢.

(٢) ص: ٤٢٥.

عن المبرد أنه جعل العامل في المبتدأ هو التجريد من العوامل اللفظية، وسيأتي ذكرٌ لهذه المسألة في الفصل القادم إن شاء الله تعالى.

كما نقد تكلف العلل، ورأى أنَّ المبالغة فيها أمر لا يؤيده دليل مقبول، فهو ضرب من علم الغيب، في الوقت الذي ارتضى عللاً بعيدة متكلفة، وأشاد بأسبقيته للوصول إليها.



الفصل الثامن

العوامل النحوية عند ابن الدهان

المبحث الأول: العوامل اللفظية.

المبحث الثاني: العوامل المعنوية.

المبحث الثالث: تقدير العامل.

المبحث الرابع: تعدد المعمولات.

حظيت نظرية العامل بدراسات كثيرة على اختلاف أغراضها، بين التنظير، والتفسير، ثم الرفض، والتبرير، والترشيح... وذلك في فترات زمنية ممتدة، فنشأة النحو لم تحمل في قضية العامل إلاَّ إشارات يسيرة، نالت قبول الباحثين؛ لأنها لم تخرج عن الإطار العام للغة، والمنهج الاستقرائي الوصفي لها.

ثم أخذ العامل - مع التغيرات الفكرية التي طرأت على الفكر العلمي في تلك المراحل- ينحو مناحيَ أخرى تلتزم بالتقعيد والمعيارية، والتعليل المنطقي الفلسفي للأحكام، فكان هذا مأخذًا كبيرًا أدَّى إلى رفض هذه الفكرة جملة وتفصيلاً عند بعضهم، كابن مضاء القرطبي، كما سبقت الإشارة في فصول ماضية، وكثير من الباحثين المعاصرين(١)، أو إلى رفض جزئي، كالحال عند طائفةٍ أخرى من الباحثين المعاصرين.

وعند استعراض تعريفات العامل عند من عرفه من النحويين، وأصحاب الاصطلاحات، تجد أنَّه قائم على أثر ومؤثِّر، فالأثر هو الإعراب، والمؤثر هو لفظ أو معنى في الجملة، يقتضي ذلك الأثر.

فعرفه الدينوري بأنه: «ما أثَّرَ في غيره شيئًا من رفع أو نصب أو جر أو

---

(١) مثل إبراهيم مصطفى، ود. مهدي المخزومي، ود. شوقي ضيف، ود. تمام حسان، وغيرهم. انظر: إحياء النحو ٢٢-٤٢، ومقدمة الرد على النحاة ٤٧-٥٥، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ٢٢٨-٢٣٠، واللغة العربية معناها ومبناها ١٨٩، ومناهج البحث في اللغة ٢٤١، واللغة بين المعيارية والوصفية ٥٣، والعامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه.

جزم»[1]، والجرجاني عرفه بأنه: «ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب»[2]. وعرفه ابن الحاجب بأنه: «ما يتقوم به المعنى المقتضي للإعراب»[3].

لقد أخذ العامل منطقيته من هذه الناحية، إذ كل أثر لا بد له من مؤثر[4]، هذا الأصل المنطقي، أدَّى النحويين إلى أن يطردوا هذه القاعدة، وأن يلتزموا بمقتضياتها الأخرى، ككون الأثر لا يكون من مؤثرين، فلا بد لكل أثر من مؤثر واحد؛ لأنَّ اجتماع المؤثرين أو العلتين على محل واحد محال[5]، فأدَّى إلى التكلف الظاهر، كما في بابي التنازع والاشتغال. يقول د. أحمد الجواري: من أمثلة مشكلات العامل أنهم «يولدون من القاعدة العامة في العوامل قواعد كلها عجب يجافي الطبع، ويخالف طبيعة الكلام، ومن ذلك كلامُهم في تنازع عاملين على معمول واحد، إنهم لا يتحمَّلون أن يكون المعمول إلاَّ خاضعًا لتأثير

---

(١) ثمار الصناعة ٢٤١.

(٢) التعريفات ١٨٩.

(٣) شرح الكافية ١/ ١/ ٦٤. وهذا التعريف يتضمن معنى فلسفيًّا وكلاميًّا، فالتقوم مفاده أنَّ الكائن منشطر إلى حقيقتين: عرض وجوهر، فالأعراض صفات غير ثابتة ترتبط بالجوهر، فإذا أريد التعبير عن حالة ارتباط الأعراض بالجوهر قيل إنها قائمة به... انظر: نظرية العامل في النحو العربي ٩٩.

(٤) استعرض د. علي أبو المكارم عددًا من تعريفات العامل، ثم توصل إلى نتيجة مفادها: أنَّ هذه التعريفات تقوم على المسلمات الذهنية، ولا ترتكز على قاعدة لغوية، بل على نظر عقلي منطقي. انظر: الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٤.

(٥) انظر: إحياء النحو ٣١، والأثر الفلسفي في التفسير ١٩٢.

أحدهما، أمَّا الآخر فلا بد له من معمول آخر ... وفي فروع هذه المسألة ما يكد فيه الذهن ويجهد فيه الفكر بلا طائل، ولا سيما حين يتنازع العاملان في معمول واحد، فيطلبه كل منهما على جهة غير الجهة التي يطلبه بها العامل الآخر...»[1].

وهذا التكلف الذي أخذه بعض النحويين على العامل، لا يمكن أن يطرد على جميع قواعد العمل، بل إنَّ العملَ حقيقةٌ لا يمكن إنكارها، وإن اختلفت اصطلاحاتهم في وصفها، فبين أجزاء الجملة من الارتباط والتعلق ما يكون بعضها مقتضيًا لبعض، وعلامة الإعراب أمارةٌ لمضامَّةٍ ما، وقعت بين أجزاء الجملة، فجيء به ليؤدي الدلالة المرادة من تلك المضامَّة[2].

ففكرة العمل بهذا المعنى لا يتطرق إليها الاعتراض، إلا من آراءٍ شاذة، كرأي قطرب الذي أنكر الصلة بين حركات الإعراب والمعاني[3]، ولذا يقول د. الجواري: إنَّ كلام النحاة عن العامل ليس لغوًا كله، وأكَّدَ أن معنى العمل في النحو هو الذي ينبغي أن يعنى به؛ لأنه ليس ثَمَّ إلا العلاقة المعنوية التي تكون بين أجزاء الكلام حين يؤلَّفُ وتُركبُ أجزاؤه...[4]. ويؤكد هذا القبول د. حسام قاسم حين يقرر أنَّ «ارتباط ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية أخرى وجودًا

---

(١) نحو التيسير ٤٣-٤٤.

(٢) انظر: الخصائص ١/ ١٠٩-١١٠، والأسس المنهجية للنحو العربي ٥٨.

(٣) انظر: الإيضاح في علل النحو ٧٠. وقد احتفى بهذا الرأي د. إبراهيم أنيس في كتابه: من أسرار اللغة ٢٣٧.

(٤) انظر: نحو التيسير ٤٧-٤٨.

وعدمًا، وتسمية هذا التعلق بالعمل، لا يفقد -في حد ذاته- الفكرة أساسها الاستقرائي»[1].

كما أنَّ منَ الباحثين المعاصرين مَنْ أكَّد أهمية نظرية العامل، ووجاهتها اللغوية، وربطها بالنظريات الحديثة، يقول د. محمد صاري: «وخلافًا لما يدَّعيهِ دُعاة الإصلاح والتجديد، فإنَّ صعوبة العامل النحوي، قضية مُزَيَّفةٌ لا أساس لها من الصحة، ونظرية النحاة الأوائل تتميز بالموضوعية والشمولية والتماسك والاقتصاد، وفكرة العامل ليست مما يغضُّ من شأن النحاة الأوائل، بل هي مما يعلي شأنهم، ويُكبر تفكيرهم ... وقد لا نكون مبالغين إذا قلنا إن اللسانيات الغربية لو انتبه أصحابها إلى نظام العامل في النظرية النحوية العربية القديمة، لكانت اللسانيات العامة على غير ما هي عليه، بل لعلها كانت تكون قد أدركت ما لا تدركه إلاَّ بَعدَ أمد»[2].

ويؤكد د. عبده الراجحي أنَّ فكرة العمل حاضرة عند التحوليين في العصر الحديث، ويذكر جملاً يحدد فيها كلمات هي العامل الذي يؤثر في نظم الكلام حتى يؤدي دلالة معينة -حسب نظريتهم-، ويضيفُ أنَّ عبارة: in the scope of «ليست بعيدة عن التعبيرات التي جاءت في النحو العربي عند

---

(١) الأسس المنهجية للنحو العربي ٥٨.

(٢) المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة. مجلة اللسانيات ٢٥، وانظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية ٢٣.

الحديث عن العامل»[1].

ويمكن القول: إنَّ رفض العمل في القديم والحديث كان بسبب ادِّعاء العمل الحسي لبعض الألفاظ، وما يقتضيه ذلك من التكلف، كقول الرضي: «اجتِماعُ المُؤَثِّرينِ التامَّينِ عَلَى أَثَرٍ واحدٍ مَدلولٌ عَلَى فَسادِهِ في علمِ الأُصُولِ، وَهُم يجرُونَ عَوامِلَ النحوِ كَالمُؤثِّراتِ الحقيقيةِ»[2].

كما أنَّ قبولَ فكرة العمل يعود إلى ربطه بالمعنى، أو الوظيفة النحوية.

الآراء في طبيعة العامل:

حاول بعض الباحثين من خلال تتبع تفسيرات العامل عند المتقدمين، أن يصل إلى حصر لتلك الآراء، فحصرها د. أحمد الجواري في رأيين رئيسين، وثالث جاء بعد ذلك.

فالرأي الأول: أنَّ أجزاء الكلام يعمل بعضها في بعض، ويؤثر أحدها في الآخر.

والثاني: أنَّ أحوال الإعراب، وما يطرأ على الأواخر من تغيير هو من عمل المتكلم نفسه، وهو رأي ابن جني.

أما الرأي الثالث: فهو رأي ابن مضاء الذي يرى أنَّ العامل هو الله

(١) النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج ١٤٨.

(٢) شرح الكافية ١/ ١/ ٢٢٩.

سبحانه[1].

والحقيقة أنَّ الرأي الثاني داخل في الأول، فإنَّ ابن جني مؤمن بفكرة العامل كإيمان النحويين بها، وأمَّا نسبة العمل للمتكلم فلا تعدو أن تكون تفسيرًا عقليًا توصل به إلى توضيح فكرته، فهو قد سلب اللفظ التأثير بذاته، وجعله للمعنى، والمتكلم من خلال ما يوجبه المعنى ينطق بحركات الإعراب، يقول: «... ومثله اعتبارُكَ بابَ الفاعلِ والمفعولِ بِهِ بِأَن تقولَ: رَفعتُ هذا لأَنَّهُ فاعِلٌ، وَنَصَبْتُ هذا لأَنَّهُ مفعولٌ، فَهذا اعتبارٌ معنويٌّ لا لفظيٌّ، ولأجلِهِ ما كانَتِ العوامِلُ اللفظيةُ راجعةً في الحقيقةِ إلى أنها مَعنويةٌ، ألا تَراكَ إذا قلتَ: ضَرَبَ سَعيدٌ جعفرًا، فَإن (ضَرَبَ) لم تعملْ في الحقيقةِ شيئًا، وهل تحصلُ مِن قَولِكَ (ضَرَبَ) إلا عَلَى اللفظ بالضادِ والراء والباءِ عَلَى صُورة فَعَلَ؟ فَهذا هُو الصوتُ، وَالصوتُ ممَّا لا يجوزُ أَن يَكونَ مَنسوبًا إليهِ الفعلُ.

وإنما قالَ النحويونَ عامِلٌ لفظيٌّ وَعامِلٌ معنويٌّ؛ لِيُرُوكَ أَنَّ بعضَ العَمَلِ يَأتي مُسَبَّبًا عَن لفظٍ يَصحَبُهُ، كَمَرَرتُ بِزَيدٍ... وَبعضُهُ يَأتي عاريًا مِن مُصاحَبةِ لَفظٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ، كرفع المبتدأ بِالابتداءِ ... هذا ظاهِرُ الأَمرِ، وَعَليهِ صفحةُ القولِ، فأمَّا في الحقيقةِ وَمحصولِ الحديثِ فَالعَمَلُ مِنَ الرفعِ والنصبِ والجرِّ والجزمِ إنما هُوَ للمُتكلِّمِ نفسِهِ، لا لشيءٍ غَيرِهِ، وإنما قالوا: لَفظِيٌّ ومعنويٌّ لَمَّا ظَهَرت آثارُ

---

(١) انظر: نحو التيسير ٣٩-٤١.

فِعلِ المُتَكَلِّمِ بمُضامَّةِ اللفظِ لِلفظِ، أو بِاشتِمالِ المَعنى عَلَى اللفظِ»[1].

وقد ربط بعض الباحثين بين رأي ابن جني في العامل ومذهبه في الاعتزال، فجعل نسبة العمل النحوي للمتكلم أثرًا لاعتقاد خلق أفعال العباد[2]، والذي يظهر لي أن لا علاقةَ بينهما، فإنَّ مذهبه في العامل هو ما يؤول إليه رأي النحويين فيه[3].

أمَّا د. مصطفى بن حمزة فقد خرج بنتيجة أكثر دقة، من استقصاء تفسيرات النحويين، وإن كان تأثره بالتقسيم السابق ليس خافيًا، وذلك لما حصر آراء النحويين في طبيعة العامل، وجعلها ترجع إلى ثلاثة أيضًا:

الأول: «أنَّ العامل مُفضٍ إلى ما بعده إفضاءً سببيًّا عقليًّا، وأنَّ العلاقة بينهما علاقةُ عليَّةٍ»[4]، فهو مُؤثِّرٌ في معموله تأثيرًا حسيًّا.

الثاني: أن العامل عبارة عن علامة ترشد إلى علامة إعرابية معينة، فهو «أداة توسَّلَ بها المتكلم إلى إحداث الخلاف الإعرابي، الذي يصنف الكلمة داخل باب إعرابي خاص»[5].

الثالث: أنَّ العامل والمعمول هو العلاقة التركيبية التي «تقضي بأن يكون

---

(١) الخصائص ١/١٠٩-١١٠.

(٢) انظر: نحو التيسير ٤٠، وابن جني النحوي ٢٠٤.

(٣) انظر: ابن جني النحوي ٢٠٤.

(٤) نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية ١١١.

(٥) نظرية العامل في النحو العربي ١١٦.

المعمول حركة معينة يوحي بها التركيب المخصوص... وحين تحتل الكلمة موقعها الطبيعي الذي يحدده نظام الجملة، ينشأ عن ذلك مصاحبة حركة إعرابية هي دليل الانسجام والتوافق»[1].

وقد ذكر أمثلة لكل رأي، وحلل هذه الأمثلة تحليلاً يعضد نتيجته هذه، إلاَّ أنَّ المتأمل يجد بين الرأيين الثاني والثالث اشتباهًا في الانفكاك من قيد التشبيه بالعمل الحسي المادي، والاتِّكاء على التركيب والدلالة.

ولكن ثمَّ أمر في غاية الأهمية، وهو أنَّ هذه الآراء لا يمكن أن تعد مذاهب، بحيث كلُّ واحد منها يختص به نحويٌّ أو أكثر، وإنما هي تفسيرات مستوحاة من تحليل بعض النحويين في باب معين، أو مسألة معينة، ولا يعني هذا أنَّ ذلك التفسير مطرد عند صاحبه في كل باب، فتجد أنَّ القائل بلزوم اعتقاد الأثر الحسي للعامل هو نفسه قد فسَّر العامل في موضع آخر بأنه العلاقة التركيبية.

ويمكن أن أذكر مثالاً مفصَّلاً على هذا، وهو موضوع الدراسة؛ ابن الدهان، فهو من أصحاب الرأي الأول، حيث نسب إلى العامل التأثير، وتعرض لِما يعترض اتِّساق قواعده وسلامتها، وحاكم مسائله محاكمة الموقن بفكرة العمل الماديِّ، بل إنه مثَّل للعمل النحوي بأمثلة حسيَّةٍ، من باب التقريب، فمن ذلك ما ساقه ردًّا على من اعترض قول من قال إنَّ الابتداءَ عمل في المبتدأ، وإن الابتداء والمبتدأ عملا في الخبر، قال: «فَإِن قِيلَ عَلَى هَذا: كَيفَ يَعمَلُ عامِلانِ في مَعمولٍ

---

(١) نظرية العامل في النحو العربي ١١٩-١٢٠.

واحدٍ؟ فالجوابُ: أَنَّ الابتداءَ لَمَّا كانَ لا يَظهرُ صارَ الحكمُ للمُبتدأِ، ولأَنَّ الابتداءَ مُلازِمٌ للمبتدأِ غيرُ مُفارِقٍ له، فكأنهما شَيءٌ واحدٌ، فكانَ المُبتدأُ في التمثيلِ بمنزلةِ القِدرِ، وَالابتداءُ بمنزلةِ النارِ، وَالخبرُ بمنزلةِ ما في القِدرِ، فالمُبتدأُ واسطةٌ بينهما»[1].

ومن الأمثلة الأخرى على اعتقاده فكرة العمل المادي:

١- أنه منع من بعض الصور والتوجيهات لئلاً يعمل عاملان في معمول واحد[2]، قال في قول الشاعر:

قالتْ أمامةُ لا تَجْزَعْ فقلتُ لها ... إنَّ العزاءَ وإنَّ الصَّبرَ قد نَفِدا

«(إنَّ) الثانيةَ مُكررةٌ تأكِيدًا؛ كَيلا يَعْمَلَ عامِلانِ في معمولٍ واحدٍ»[3].

٢- حكم بفساد العطف على عاملين، ودليله على فساده «أنَّ الفعلَ لَيسَ لَهُ أن يَعمَلَ عَمَلَهُ وَعَمَلَ غَيرِهِ، فَكَيفَ يَفعَلُ الحرفُ ذَلِكَ؟»[4].

٣- حكم بقوة عامل وضعف آخر[5]، قال: «العامِلُ عَلَى ضَربينَ، قَوِيٌّ وَضَعِيفٌ، فالقَوِيُّ ما كانَ أَصْلاً في بَابِهِ، لم يَتَطَرَّقْ عَلَيهِ نَقِيصَةٌ، كالفِعلِ العارِي مِنَ الجُمُودِ، وَهُوَ المُتَصَرِّفُ ...»[6].

---

(١) الغرة ٢٦ ب -٢٧ أ (كوبريللي).

(٢) انظر على سبيل المثال: ص: ١١٩، والموضع التالي.

(٣) ص: ٣٥.

(٤) الغرة ٥٥ أ (كوبريللي).

(٥) انظر: ١١٩، ٤٠٦. والموضع التالي.

(٦) ص: ٣٩٣.

٤- عدمُ العامل سبب لطرح الوجه، ففي قول الشاعر:

وَأَكْفيـهِ مـا يَجْنِـي وَأُعْطِيـهِ سُـؤْلَهُ وَأُلحِقُـهُ بِـالقَومِ حتـاهُ لاحِـقُ

دخلت (حتى) على المضمر المتصل في ظاهر الأمر، فنفى ذلك ابن الدهان بأن الضمير ليس متصلاً، وإنما هو منفصل، ولو كان متصلاً مجرورًا لبقي (لاحق) بلا عامل للرفع[1]، والتقدير: حتى هو لاحق، فتكون (حتى) ابتدائية دخلت على الجملة.

وفي الوقت نفسه تجده يقرر في معرض حديثه عن الابتداء -عامِلاً في المبتدأ- أنَّ التركيب هو العامل حقيقة، فيقرر أولاً: أنَّ العامل المؤثر تأثيرًا حقيقيًّا، هو الفعل الذي له أثر علاجي، نحو: ضربتُ زيدًا، وأما غير ذلك فالذي يعمل المعنى تشبيهًا بالفعل المؤثر، كما تقول: ذكرتُ زيدًا... فالتركيب هو الذي جعل له ذلك الإعراب المخصوص، فكذلك المبتدأ، تعريته عن العوامل الأخرى هي التي أوجبت له الرفع، قال: «جميعُ المعاني التي لَيست مُؤثِّرةً إنما تَعملُ تَشبيهًا بِالفعلِ المُؤثرِ، ألا تَرَى أنَّ قولَكَ: ذَكَرْتُ زَيدًا، لَيس بمؤثِّرٍ في زيدٍ حالاً، ألا تَرَى أنَّكَ تَقولُ: هذا، وَهُوَ بخرسانَ وَأنتَ بِبلدٍ آخَرَ، وَالمؤثِّرُ [فعلتُ][2] الذي هُو عِلاجٌ وَإيجادُ أمرٍ لم يَكُنْ، وَما لم يَكنْ عِلاجيًّا فهو تَشبيهٌ لَفظيٌّ، فإذا انفَرَدَ هَذا صارَ بهذِهِ الصِّيغةِ فِيهِ إعرابٌ، فكذلكَ مِن هَذا الوجهِ

---

(١) انظر: ٦٥١-٦٥٢.

(٢) كلمة غير واضحة، وعليها تصحيح بخط مغاير، والذي أثبت اجتهاد منّي.

أيضًا يحدُثُ في الاسمِ الذي يكونُ عَلَى الصفةِ التي قدَّمنا، ضَربٌ مِنَ التركيبِ مُخالفٌ لما فيهِ (إنَّ) أو (كانَ) أو (مَرَرْتُ)، فالذي حَصَّلَ لَهُ ضَربًا مِن الإعرابِ بِضَربٍ مِنَ الصيغةِ هُو مَعنىً وَلَيسَ بِلفظٍ قَبلَهُ...لَكنِ الإعرابُ بِضربٍ مِنَ الصيغةِ وَصُورةٍ مِنَ التَّركِيبِ»[1].

كما أكَّد أيضًا كون التركيب هو العامل، لَمَّا قرَّر أنَّ العامل في الفاعل إسناد الفعل إليه، وكون الفعل حديثًا عنه، قال: «فالعاملُ المَعنى، وَهوَ إسنادُ الفعلِ الذي صارَ بِهِ فاعِلاً لِلَّفظِ، فإنَّ الأَلفاظَ دلائلُ عَلَى المَعاني، وَالترتِيبُ في النَّفسِ هُوَ الذي عَمِلَ لا الَّلفظُ، وَلكنَّ اللفظَ عَلامةٌ لَهُ»[2].

المبحث الأول: العوامل اللفظية:

ظهر من البحث السابق أنَّ العامل إنما هو المعنى، فالمقصود بالعامل اللفظي: القرينة اللفظية التي تدل على المعنى العامل، ويمكن أن يُوقف على فكر ابن الدهان نحو العوامل اللفظية من خلال مسائل:

١ - أنَّ العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي:

يقر ابن الدهان -كغيره من النحويين- أنَّ العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، فلمَّا عرضَ الأقوالَ في رافع المبتدأ والخبر قال: «وَقالَ بَعضُهُم: الابتِداءُ عامِلٌ فِيهما مَعًا، حملاً عَلَى سائرِ العَوامِلِ الدَّاخِلةِ عَلَى المُبتَدأِ وَالخبرِ، نحوُ: (كانَ)

---

(١) الغرة ٢٤ ب (كوبريللي).

(٢) الغرة ٣٨ ب (كوبريللي).

وَ(ظَنَنْتُ) وَهَذا فاسِدٌ؛ لأنَّ الابتِداءَ مَعنَوِيٌّ، فَلَيسَ لَهُ مِنَ القُوَّةِ أن يَعمَلَ في شَيئَينِ، كما عَمِلَ العامِلُ اللفظِيُّ، وَلا بُدَّ أن يَنقُصَ عَن رُتبَتِهِ»[1].

٢- تفاوت العوامل اللفظية في القوة:

وذلك التفاوت ناتج عن أحد أمرين؛ إمَّا عن ذات العامل، وإمَّا عن موقعه.

فالعامل قد يكون ضعيفًا في نفسه، كضعف (لا) و(لات) و(إنْ) في النفي؛ لأنها عملت حملاً على غيرها، فقد قسم ابن الدهان النفي إلى مراتب، جعل (ليس) في المرتبة الأولى؛ لأنها فعلٌ، فهي تعمل في المعرفة والنكرة، ويتقدم خبرها على اسمها... ثم جعل (لا) تالية لها في المرتبة الثانية؛ لأنها لا تعمل إلا في النكرة؛ لأنها لا تكون لنفي الحال، فبعدت عن (ليس)... ثم جعل (لات) في المرتبة الثالثة؛ لأنها لا تعمل إلا في الحين، ولا يظهر معمولاها معًا، أما المرتبة الأخيرة فهي لـ(إنْ)، فالمحققون لا يعمِلونها؛ لأنها لا تختص للنفي[2].

كما وصف (إنَّ) وأخواتها بالضعف، موازنةً بالفعل، قال: «واعلم أنَّه قد تدخُلُ (ما) على هذه الأحرفِ فتكفُّها عنِ العملِ، وإذا كانتْ (ما) كافّةً لـ(قلَّ) – وهِي فِعلٌ – عنِ العمل، فما رأيُك بهذه الضَّعائفِ»[3].

---

(١) الغرة ٢٧ أ (كوبريللي).

(٢) انظر: ١١٤-١١٦.

(٣) ص: ٨٨.

أمَّا الضعف الناتج عن موقع العامل في الجملة، فإنه إذا تقدم المفعول به جاز أن يعدى الفعل إليه باللام، ولا يجوز ذلك إذا تقدم الفعل، وذلك لأنَّ الفعل إذا كان في مكانه الأصلي، فهو قويٌّ لا يحتاج إلى مقوٍّ، بخلاف ما إذا كان متأخرًا، فيجوز أن تدخل عليه اللام المعدية تقويةً له.

ولما بحث ابن الدهان تقدُّم الحال، وعاملها ظرف، نحو: قائمًا فيها رجلٌ، ذكر رأي سيبويه بمنع ذلك؛ لأنه ليس بفعل، ثم عضده بهذه المسألة، قال: «وَيشِيدُ قولَ سِيبويهِ: أَنَّ العامِلَ القَوِيَّ إذا تَقَدَّمَ مَعمُولُهُ عَلَيهِ ضَعُفتْ عُلقَتُهُ فَتَعَدَّى لِذلِكَ بحرفِ الجرِّ، نحوُ قولِكَ: لِزيدٍ ضَربْتُ، ولا يُجيزونَ: ضَرَبْتُ لِزَيدٍ»[1].

٣- الأصل في العمل الأفعال.

بنى على هذا الأصل كثيرًا، وصرح به في قوله: «وأَصْلُ العَمَلِ لِلفِعْلِ، إذْ لا يَنْفَكُّ عَنهُ»[2].

ومن إيمانه بهذا الأصل، تعليل عمل الحرف بشبهه للفعل، قال: «(إنَّ) وأخواتها إنما عملنَ لمشابهةِ الفعل، ومعاقبةِ المضمرِ عليه، الذي به أشبه الفعل»[3].

---

(١) ص: ٤٠٦، وقرر هذا أيضًا في ص: ١٩٧.

(٢) ص: ٣٩٤.

(٣) ص: ٩٢.

٤- لا يعمل إلا الحرف المختص.

لما تحدث عن حروف الجر، علل عملها بقوله: «إنما استَحَقَّتْ هَذِهِ الحُرُوفُ التي لِلجَرِّ العَمَلَ؛ لأنها مختصَّةٌ، وَكُلُّ مختَصٍّ مُؤثرٌ»[١]، وقال معللاً عمل (إنَّ) وأخواتها: «وإنما عملتْ لأنها مختصةٌ، ولكل مختصٍّ تأثيرٌ»[٢].

وقد خرج عن هذا الأصل بعض الحروف، فأخذ ابن الدهان يوجه هذا الخروج.

فمن ذلك الألف واللام، فإنها مختصة بالاسم، ومع ذلك فهي غير عاملة، فأرجع ذلك إلى أنها نزلت منزلة الجزء من الاسم، والجزء لا يعمل في جزئه الآخر[٣].

وبهذه العلة أيضًا علل إهمال السين وسوف، فهما مختصان بالفعل، ولم يعملا فيه[٤].

وبنى على هذا الأصل أيضًا في ردِّه على قول من قال إنَّ المستثنى منصوب بـ(إلاَّ)[٥].

٥- لا يعمل الاسم إلا إذا أشبه الفعل أو الحرف.

رد بهذا الأصل على من زعم أنَّ الابتداءَ عاملٌ في المبتدإِ، والمبتدأُ عاملٌ في

---

(١) ص: ٥٤٨.

(٢) ص: ١-٢.

(٣) انظر: ٢، ٥٥٢.

(٤) انظر: ٢.

(٥) انظر: ٤٦٢.

الخبر، كما عملت (إن) الشرطية بالشرط، والشرط عمل في الجزاء عند قوم، فقال: «وهذا يُفسدُهُ أنَّ الاسم لا يعملُ إلاَّ بشبهِ الفعلِ أو شبهِ الحرفِ، وهو هُنا غيرُ موجودٍ»[1].

٦- قوَّة العامل تجيز تقدم المعمول.

بنى على هذا في مسائل، منها: أنَّ الفعل المتصرف يجوز أن يتقدم مفعوله عليه، بل إن تقديم المفعول دليلٌ لكون الفعل متصرِّفًا، قال في معرض تعداده لشروط الحكم على كلمة بأنها فاعلٌ نحويًّا: « الثانيةُ: أن يكونَ الفعلُ مُقدَّمًا، وإنما قُلنا ذلكَ؛ لأنَّهُ عامِلٌ، وَرُتبةُ العامِلِ أن يَتقدَّمَ المعمولَ، وإنما قُدِّمَ المفعولُ وَهوَ مَعمولٌ لِيتبيَّنَ الفعلُ المتصرِّفُ مِن غَيرِه»[2].

وكذا الحال، يجوز أن يتقدم على عامله المتصرف عليه عند البصريين، قال: «فإذا كانَ صاحبُ الحالِ مُظْهَرًا والعامِلُ فِيهِ هذا الفِعلُ المُتَصَرِّفُ، فالبَصْرِيُّ يُجيزُ تَقـدِيمَ الحـالِ عَلَيـهِ، كَقولِـكَ: راكِبًـا جـاءَ زيـدٌ... وَمَـذهَبُ البَـصِريِّ هُـو الصحيحُ»[3].

أما الفعل غير المتصرف فلا يجوز أن يتقدم معموله عليه، قال: «وَإذا

---

(١) الغرة ٢٧أ (كوبريللي).

(٢) الغرة ٣٨أ (كوبريللي).

(٣) ص: ٣٩٤.

أَفْسَدُوا أَن يَتَقَدَّمَ مَعمُولُ الفِعلِ غَيرِ المُتَصَرِّفِ فَما ظَنُّكَ بِالمَعنى؟»[1].

كما دلَّل على ضعف (لا) ونقص مرتبتها بالنفي، بأنَّ من شروط عملها عمل (ليس) ألاَّ يفصل بينها وبين معمولها[2].

٧- ليس للعامل أن يعمل فيما لم يدُلَّ عليه.

بنى على هذا لَمّا ردَّ قول من قال: إنَّ ناصب المفعول معه هو الفعل المتقدِّم بغير وساطة الواو[3].

٨- الجملة لا يتقدم معمولها عليها.

٩- لا يفصل بين الجزأين العاملين بالمعمول.

بنى على هاتين المسألتين في رده قول الفراء في عامل النصب في المفعول به، فالفراء يزعم أنَّ ناصب المفعول به هو الفعل والفاعل جميعًا؛ لأن حاجتهما إلى المفعول به داعية، ونظَّر ابن الدهان لقوله بقول بعض البصريين في عمل أداة الشرط بالفعل والجواب، ثم رده بقوله: «وهذا يَفسُدُ عليه بأَنَّهُ يَصحُّ أن يتقدَّمَ المنصوبُ على الفعلِ، فتقولُ: زيدًا ضَربَ عمروٌ، ويُفصَلَ بينهما، فتقولُ: ضَرَبَ زيدًا عمروٌ، ولو كانا جميعًا العاملينِ في (زيدٍ) لم يصحَّ أن يتَقَدَّمَ عليهِما؛ لأنهما جملةٌ، والجملةُ لا يتقدَّمُ معمولها عليها، ولا يُفصَلُ بينَ الجُزأينِ العاملينِ

---

(١) ص: ٤٠٣.

(٢) انظر: ١١٥.

(٣) انظر: ٣٦٢.

بِالمعمولِ»[1].

١٠- المعنى يحدد العامل.

هذه الفكرة تتضح من خلال النظر في تحليل ابن الدهان للنصوص، وأمثلة هذا كثيرة، فمنها أنّه لَمّا قَرَّرَ وجوب اتحاد الظرف وعامله في الوقت، بحث قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾[2]، اختار أن يكون العامل في (إذ) (أكبر)، لأنه «لا يَصِحُّ أن يَكونَ العامِلُ فيهِ (مَقْتُ الله) وإن كانَ المعنى صَحيحًا؛ لأنَّ الإعرابَ يمنعُ مِنهُ لأجلِ الفَصْلِ[3]، ولا (مَقْتُكُم)؛ لأنَّ المعنى يُفسِدُهُ؛ لأنَّ مَقتَهُم أنفسَهُمْ كانَ في الآخرةِ، ودعاءَهم إلى الإيمانِ كانَ في الدنيا»[4].

المبحث الثاني: العوامل المعنوية:

لا يلجأ النحويون إلى ادّعاء العامل المعنوي إلا عند عدم العامل اللفظي، وذلك لأنهم يفترضون ضعف العامل المعنوي، ولذا فالعوامل المعنوية قليلة جدًّا نسبةً إلى العوامل اللفظية، وكأنها كانت مخرجًا للنحويين إذا أعوزهم العامل.

وقد سار ابن الدهان على طريقتهم، ويمكن أن يتَّضح ذلك من خلال

---

(١) ص: ١٩١.

(٢) غافر: ١٠.

(٣) الفصل بين المصدر (مقت الله)، ومعموله، وهو (إذ) بالخبر وهو (أكبر).

(٤) ص: ٣٠٨.

الوقوف على حديثه عن العوامل المعنوية.

وقبل أن أستعرض بحثه للعوامل المعنوية أحبُّ أن أشير إلى مسألة اصطلاحية، وهي تعبيره بالعامل المعنوي في إرادة العامل اللفظي المقدر، وذلك أنَّهُ لما بحث تقدم الحال على صاحبها، في نحو: زيدٌ قائمًا في الدار، بيَّن الأقوال في ذلك، فمما قال: «... وَفي هَذِهِ المَسألةِ ثلاثُ مَراتِبَ: مَرتبةٌ لا شَكَّ في جَوازِها، وَهِيَ قولُكَ: زَيدٌ في الدَّارِ قائمًا، فـ(قائمٌ) حالٌ مِنَ الضميرِ المُستكِنِّ في الظَّرفِ، والعامِلُ الظرفُ. وَمَرتبةٌ فيها خلافٌ بَينَ سِيبويهِ والأَخفشِ، وَهِيَ: زَيدٌ قائمًا في الدَّارِ، فَسِيبويهِ يمنَعُ مِنها، والأَخفَشُ والكسائيُّ والفراءُ يُجيزونها، واسْتَدَلَّ سِيبويهِ بما سَبَقَ أَنَّهُ مَعنىً فلا يَقوَى قُوَّةَ العامِلِ القَوِيِّ في تَقَدُّمِ مَعمُولِهِ عَلَيهِ، وَإِذا أَفْسَدُوا أَن يَتَقَدَّمَ مَعمُولُ الفِعلِ غَيرِ المُتَصَرِّفِ فَما ظَنُّكَ بِالمَعنى»[1]، فهو يريد الاستقرار المحذوف، ولذا قال: «والعامل الظرف» وذلك على سبيل الاتساع، وإلا فالعامل هو الاستقرار الذي تعلق به الظرف.

ويواصل حديثه في هذه المسألة، فيخلص إلى أنَّ المعمولات ثلاث مراتب، معمول قويٌّ في الغاية، وهو المفعول به والمصدر، ومعمول ضعيف في الغاية، وهو الظرف، والثالثة مرتبة الحال، التي عبر عنها بقوله: «وَمَعمُولٌ يكونُ لَهُ مَرتبةٌ بَينَ مَرتَبَتَيْهِما، يَعمَلُ فِيهِ الفِعلُ والمَعنى، لكنْ يَعمَلُ فِيهِ المَعنى مُقَدَّمًا عَلَيهِ،

(١) ص: ٤٠٢-٤٠٣.

فَلو تَقَدَّمَ عَلَى العامِلِ المعنَوِيِّ لَصارَ المَعمُولُ المُتَوَسِّطُ ضَعِيفًا»[1]، فالعامل المعنوي هو الاستقرار المقدر.

وأمّا العوامل المعنوية التي بحثها فهي:

١- الابتداء:

فسَّر ابن الدهان الابتداء بأنه مجموع ثلاثة أشياء: التعري والتهيئة والإسناد. قال: «... وَذلِكَ أنهم أرادُوا أن يجعَلُوا: التَّعرِّيَ وَالتَّهيِئَةَ وَالإسنادَ مجمُوعَها عامِلاً، فَسمَّوا مجموعَ هَذِهِ الأَشياءِ ابتِداءً، وَذلِكَ أَنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنها مَعذُوقٌ[2] بِالآخَرِ، لا يَصحُّ انفِصالُهُ عَنهُ، فَلا تَهيُّؤَ إلا بِتعَرٍّ، ولا يُوجدانِ إلاَّ بالإسنادِ»[3].

وقد قرَّر ضعف الابتداء، فلما عرض الأقوال في العامل في الخبر، أورد قول من زعم أن الابتداء عامل في المبتدأ والخبر معًا، ثم رده بـ«أنَّ الابتِداءَ مَعنَوِيٌّ، فَلَيسَ لَهُ مِنَ القُوَّةِ أن يَعملَ في شَيئَينِ، كما عَمِلَ العامِلُ اللفظِيُّ، وَلا بُدَّ أن يَنقُصَ عَن رُتبَتِهِ»[4].

وقاده نظره الدقيق، ورؤيته الفاحصة المستقصية، إلى بيان تميز الابتداء عن

---

(١) ص: ٤٠٥.

(٢) أي مربوط. انظر: أساس البلاغة ٢/ ١٠٥ (عذق).

(٣) الغرة ٢٣ ب - ٢٤ أ (كوبريللي). ومثل هذا أيضًا في شرح الدروس ١٣٩ باختصار.

(٤) الغرة ٢٧ أ (كوبريللي).

غيره من العوامل، فتفرَّد بقول لم يُسبقْ إليه على حدِّ زعمه، إذ يقول: «وَانفرَدتُ في هذا بِشيءٍ لم أُسبَقْ إِليهِ، وَهُوَ أَنَّ الابتِداءَ لَيسَ بِعامِلٍ كالعوامِلِ، لأنَّ العامِلَ مَعَ المَعمولِ إذا سُمِّي بهما حُكِيا، وَأجمعنا أنَّنا لَو سمَّينا بِـ(زيدٍ) مِن قَولِكَ: (زَيدٌ قائمٌ) لم نحكِ، فنزلا مَنزلةَ العامِلِ وَحدَهُ، فأمَّا مَن يقولُ: إنَّ مِن جملةِ وَصفِ الابتِداءِ الإسنادَ، وَلم يوجَدْ في مَسألتِكَ، فَلا يَردُ عَليهِ هَذا»[1].

هذا، وهو قد قرَّر قبلُ أنَّ من جملة وصف الابتداء الإسناد، وقد نقلته قريبًا.

٢- وُقُوعُ الفعلِ مَوقِعَ الاسمِ:

هذا عامل الرفع للفعل المضارع المجرد من الناصب والجازم، في اختيار ابن الدهان، وهو قول سيبويه، فقد ذكر عددًا من الأقوال، صدَّرها به، فقال: «اعلم أنَّ في رفع هذا القسم من الأفعال أقوالاً، منها قول سيبويه، وهو وقوعه موقع الاسم، والوقوع معنويٌّ، فشابه الابتداءَ، فعمل فيه الرفع، ولهذا جعل فعل الحال أشبه شيءٍ بالأسماء؛ لأنه لا يعمل فيه عاملٌ لفظيٌّ»[2].

ثم سرد الأقوال الأخرى، وأردف كل قول بما يُفسده، ومن ذلك قول الفراء، وهو أنه ارتفعَ بالتعرِّي مِنَ العوامِلِ الناصبةِ وَالجازِمةِ، قالَ: «وهذا

---

(١) الغرة ٢٧ أ (كوبريللي).

(٢) الغرة ٥٨ ب (قليج علي).

يُفسدُهُ أَنَّ التعريَ عَدَمٌ، وَالعَدَمُ لا يكونُ عامِلاً»[1].

وقد ارتضى هذه العلة في موضع سابق، ففي معرض سرده أقوالَ العلماء في العامل في المبتدأ، ذكر قولاً يحكى عن المبرد، أنَّ العامل في المبتدأ هو التجريد من العوامل اللفظية، ثم أورد اعتراض بعضهم عليه بأنَّ التجريد هو عدمُ العامل، وعدم العامل لا يكون عاملاً، ثم ردَّ على هذا بقوله: «والمقدمةُ الأولى: التجريدُ، أحد صفاتِ العامل، وإذا عُرِفَ حقيقة العامل سهُلَ هذا الأمرُ؛ لأنَّ الألفاظَ التي هيَ عواملُ أماراتٌ لما في النفسِ منَ المعاني، والعلامةُ قد تكونُ بعدمِ الشيءِ ووُجودِهِ»[2].

فهذا تناقض ظاهر.

٣- التبعية:

اختلف النحويون في العامل في الصفة والتوكيد وعطف البيان، فذكر ابن الدهان قولين منها، وهما قول سيبويه، وهو أنَّ العامل في التابع هو العامل في المتبوع، وقول الأخفش، وهو أنَّ العامل هو التبعية.

ثم أخذ يسرد حجج كل قول، فبدأ بحجج الأخفش، وهي:

أ- أن بعضَ ألفاظ التوكيد لا يمكن أن تلي العامل، نحو: أكتع وأبصع.

ب- أنَّ الوصف قد يكون معربًا والموصوف مبنيًّا، نحو: يا زيدُ الظريفُ،

---

(١) الغرة ٥٨ ب (قليج علي).

(٢) الغرة ٢٤ أ (كوبريللي).

فـ(زيد) مبني، و(الظريف) مرفوع، فلو كان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف لم تختلف حركتاهما، فتكون في أحدهما بناءً وفي الثاني إعرابًا.

ج- أن (يا) في قولك: يا زيدُ الظريف، لا يمكن أن تُباشر (الظريف)، ولو باشرته لم تعمل فيه الرفع، ولا البناء عليه، كما عملته في العلم المفرد.

د- أنَّه يمكن أن يأتي الموصوف معربًا، والصفةُ مبنيَّةً، نحو: مررتُ بزيدٍ الذي في الدار.

ثم قال بعد سرد حججه: «وَوَجَدْتُ لَهُ دَلِيلاً قَوِيًّا، وَهُوَ قَولُ الشاعِرِ:

فَخَيرٌ نحنُ عِندَ النَّاسِ مِنكُم ... إذا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ يَالا

وَقَد صَحَّ أَنَّ (نحنُ) تَأكِيدٌ لِلمُضمَرِ في (خَير)، وَهُوَ يجرِي مَجرَى المُظهَرِ، وَ(أفعَلُ) لا يَعمَلُ في المُظهَرِ في القَولِ القَوِيِّ، وَلَو عَمِلَ لَضَعُفَ هُنا؛ لأَنَّهُ غَيرُ مُعتَمِدٍ، إذا لم يَكُن (خَير) مُبتَدَأ، وَهُوَ أَنقَصُ مَرتَبَةً مِنَ الصِّفةِ المُشَبَّهةِ بِاسمِ الفاعِلِ، فَلَمَّا كانَ كَذلِكَ عُلِمَ أَنَّ العامِلَ في التَّابِعِ غَيرُ العامِلِ في المَتبُوعِ»[1].

ثمَّ قارن رأيه هذا بقولٍ له في المسائل الكبير، قال حاكيًا عنه: «تَقُولُ: يا مُنطَلِقًا نَفسُهُ وَإخوتُهُ، إذا جَعَلتَ (نَفسُهُ) تَأكِيدًا لِلمُضمَرِ في (مُنطَلِق) عَلَى قُبحٍ[2]، فَلَو لم يَطُلْ لما انتَصَبَ، وَما طُولُهُ إلاَّ لِعمَلِهِ في (نَفسه)، أَو يَكُون قَد نَظَرَ إلى المَعطُوفِ عَلَى المُضمَرِ فِيهِ، فأمَّا الضَّمِيرُ الذي فِيهِ فلا يَطُولُ بِهِ» قال: «وَهَذا

---

(١) ص: ٧٠٨-٧٠٩.

(٢) لأنه لا يحسن أن يؤكد الضمير المستتر إلا بعد تأكيده بضمير منفصل.

يُقَوِّي قَولَ سِيبويهِ».

وبيان ذلك أن (منطلقًا) شبيه بالمضاف، ولذا نصب في النداء، وما كان شبيهًا بالمضاف إلا لعمله فيما بعده، وهو المسمَّى (الطويل)، وليس بعده (مما يطول به) إلا التوكيد، فدَلَّ أن (نفسُهُ) معمول لـ(منطلق)، وهو العامل في الضمير المُؤكَّد.

ثم بيَّن حُججَ سيبويه، ثم عاد ليردَّ على حُجج الأخفش، فذكر أنَّ ألفاظ التوكيد وُضِعت لأن تكون تابعةً لشيءٍ قبلها، ولو فُرِضَ أنَّ فيها ما يمكن أن يلي العامل لم يمتنع أن تليه.

وأمَّا مسألة الإعراب والبناء، فإنَّ الصفة كلمة مستقلة، ولها حرف إعراب خاص، وكذلك الموصوف، فإذا طرأ على أحدهما ما يخرجه عن الأصل الذي كان عليه، لم يتعدَّ ذلك إلى صاحبه، ولذا فالصفة تكون فعلاً، وظرفًا، وجارًّا ومجرورًا، فلا يمنع أن يكون أحدهما معربًا والآخر مبنيًّا.

وختم المسألة بتأييده لحجة سيبويه[1].

فهو لا يرى أنَّ التبعية عاملٌ في هذه الأبواب.

المبحث الثالث: تقدير العامل:

تبيَّن فيما سبق، مدى إيمان النحويين بفكرة العمل، وما يقتضيه من تأثير في الجملة، هذا التأثير الذي تتضح به معالم الدلالة، وكان من لازم ذلك اعتبار

---

(١) انظر: ٧٠٩-٧١١.

العامل أساسًا في أي جملة مفيدة، فإذا لم يظهر العامل في الجملة فلا بد من تقديره، وأيضًا فالنظر العقلي يحتم أن يكون ثمت معمولٌ لكل عامل، فإذا اكتملت الجملة دلاليًّا، مع عدم المعمول الظاهر، فلا بد من تقدير ذلك المعمول المفهوم محذوفًا.

فالتقدير عند النحويين ملجأٌ كثيرًا ما يضطرون إليه، واضطرارهم راجع إلى أحد أمرين:

الأول: ما يقتضيه المعنى. فالعرب تميل إلى الاختصار في كلامها، فتحذف ما لا يحتاج إليه، إما للعلم به، وإمَّا للدلالة عليه، وإما لعدم أهميته، فيقدر النحويون ذلك المحذوف. مثال ذلك: ما أورده ابن الدهان من ضرورة تقدير مضاف محذوف، في نحو: ضربتُهُ ضربَ زيدٍ عمرًا، إذ التقدير: ضربته مثل ضرب زيد عمرا؛ «لأنَّ الإنسانَ ليسَ يَفعَلُ فِعلَ غيرِهِ، وإنما يَفْعَلُ مثلَ فعلِهِ»، وجعل منه قول الراجز:

حَتى إذا اصْطَفُّوا لَنا جِدَارا

وقوله:

ولم يُضِعْ ما بَيننا لحمَ الوَضَمْ[1]

«أي: اصْطِفافًا مثلَ اصطِفافِ الجدارِ، وإضاعةً مثلَ إضاعةِ لحمِ

---

(١) انظر: ديوان العجاج ١/ ٤٢٧.

الوَضَمِ»[1].

والثاني: ما تقتضيه الصناعة النحوية، وذلك أنَّهم ألزموا أنفسهم -من جراء استقراء ناقص لكلام العرب- بقواعد، تشذ عنها نصوص في غاية الفصاحة، فلا يملكون تجاهها إلا التأويل، ومن أنواع التأويلِ التقديرُ، فمن ذلك أن ابن الدهان خرَّج قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ﴾[2] على حذف مفعول؛ لئلا يُعدَّى الفعل المتعدي بنفسه بقرينة[3].

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾[4]، فقد منعوا أن يُعلَّق (إذْ) بـ(مقت الله)؛ لأنَّه لا يجوز أن يفصل بين المصدر ومعموله، وقد فصل بينهما هنا بالخبر. قال ابن الدهان: «وَ(إذْ) لا يَصِحُّ أن يَكونَ العاملُ فيهِ (مَقْتُ الله) وإن كانَ المعنى صَحيحًا؛ لأنَّ الإعرابَ يمنعُ مِنهُ لأجلِ الفَصْلِ»[5].

مواضع تقدير العامل:

يمكن أن تُرجع مواضع التقدير إلى موضعين:

---

(١) ص: ١٨٨-١٨٩.

(٢) الصف: ٨.

(٣) انظر: ١٩٥.

(٤) غافر: ١٠.

(٥) ص: ٣٠٨.

الأول: تقدير قياسيٌّ في أبواب معينة، كالاشتغال، والتحذير، والإغراء، والاختصاص، والفعل بعد أداة الشرط المتلوة باسم. وقد ذكر ابن الدهان جملة منها في باب المفعول به، فقال: «وحَيثُ فَرَغْنا مِن ذِكرِ المفعُولِ بِهِ الذي يَعملُ فيهِ الفِعلُ الظاهِرُ، فلا بُدَّ مِن ذِكرِ المفعولِ بهِ المنصوبِ بفعلٍ مُضمَرٍ، وذلِكَ العامِلُ المضمَرُ على ضَربينِ: ضربٌ عامٌّ وضَربٌ خاصٌّ، فالخاصُّ عندَ قومٍ (أعني)، وينتصبُ بِهِ سَبعةُ أشياءَ، وأصلُهُ ثلاثةُ أشياءَ:

الأوَّلُ: المدحُ ... الثاني: الذَّمُّ... الثالثُ: الفَخرُ ... ولا يَقَعُ هُنا إلاَّ معرِفةً، وَجُعِلَ نَصْبُهُ على الاخْتِصاصِ...

وأمَّا المنصُوبُ بِالعامِّ فكُلُّ مَنصُوبٍ دَلَّ عَلَيهِ الفِعلُ لَفظًا أو معنىً أو تَقديرًا، والمنصوبُ بِهِ عَلى ضَربينِ: أحدُهما: ما وُجدَ مَعَهُ حرفٌ، والآخَرُ: ما لم يُوجَدْ مَعَهُ حَرفٌ، فالأوَّلُ عَلى خمسةِ أضرُب:

أحدُها: ما نابَ عَنهُ مُضمَرُ مفعولٍ مثلِهِ، كقولِكَ: إيَّاكَ وَزيدًا ...

والثَّاني: ما انْتَصَبَ بِفعلٍ مُضمَرٍ طَالَبَتْ بِهِ الجملةُ، لِكثرةِ وُقُوعِهِ فِيها، كَقولِكَ: ما أَنْتَ وَزَيدًا...

والثاني مِنَ القِسمَةِ الثَّانِيةِ، وهُوَ الذي لا حَرْفَ عَطفٍ مَعَهُ، يَنْتَصِبُ الاسمُ المفعولُ بِهِ فِيهِ عَلى عَشَرةِ أَضرُبٍ:

الأولُ: ما دَلَّ على عامِلِهِ العامِلُ المذكورُ، وكانَ مِن لفظِهِ والمعمولُ قَبلَ

الملفوظِ بِهِ، كقولِكَ: أَزَيدًا ضَربْتَهُ ... »[1].

الثاني: تقدير تحمل عليه دلالة السياق، كما أوَّلوا قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡ﴾[2]، على حذف الفعل، والتقدير: وأتوا أمرًا خيرًا، أو يكن خيرًا[3].

وأيضًا في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَشْمَتْ بِيَ الأَعْدَاءَ﴾[4] في قِراءةِ مَنْ قَرَأ بنصب (الأعداء)، وفتح تاء (تشمت)[5]، كان تقديرهم: فلا تَشْمَتْ بي فتُشْمِتَ الأعداءَ[6].

وبهذا التأويل أوَّلوا قولهم: ما أنت إلا سيرًا، وقول لبيد:

فأرسلها العراكَ ولم يذدها

فالتقدير: ما أنت إلا تسيرُ سيرًا، وأرسلها تعتركُ العراك[7].

ويلحظ في تقديرات ابن الدهان أنه سار فيها على المشهور من آراء البصريين، ولذا تجده يرد قول الكسائي: إنَّ (إلى) المقدرة هي عامل الجر في نحو: مررتُ بالقومِ حتَّى زيدٍ، كما جرَّت (رب) بعد الواو وهي محذوفة، وقد ذكر أدلة

---

(١) ص: ٢٧٣-٢٨٠.

(٢) النساء: ١٧١.

(٣) انظر: ٢٧٩.

(٤) الأعراف: ١٥٠.

(٥) هي قراءة مجاهد. انظر: تفسير الطبري ٩/ ٦٨، والمحتسب ١/ ٢٥٩، والبحر المحيط ٤/ ٣٩٦.

(٦) انظر: ٢٧٨.

(٧) انظر: ٣٧٩.

رده[1].

المبحث الرابع: تعدد المعمولات:

العامل القوي يعمل أكثر من عمل، فالفعل يرفع فاعلاً، وقد ينصب مفعولاً أو أكثر، وكذا الحرف الذي يشبهه، ينصب المبتدأ، ويرفع الخبر، وأداة الشرط تجزم الفعل والجواب، إلى غير ذلك.

إلاَّ أنَّ النحويين قيَّدوا هذا، فلم يرضوا أن ينصب الابتداء شيئًا، ولذا منع ابن الدهان في نحو: زيدٌ قائمًا في الدار، من جعل الحال من زيد، قال: «... ولا يكونُ حالاً مِن (زَيد)؛ لأنَّ (زيدًا) مُبتَدَأٌ، والعامِلُ فِيهِ الابْتِداءُ، والابتِداءُ لا يَعمَلُ النَّصْبَ في شَيءٍ، وإذا لم يعمَلِ النَّصبَ في الظَّرفِ فالأَولى أَلاَّ يَعمَلَ في الحالِ»[2].

كما لم يجيزوا للعامل الضعيف أن تتعدد معمولاته، ولذا منع سيبويه من عمل (لا) النافية للجنس في الخبر، قال ابن الدهان: «وفي رفع الخبر خلافٌ بين سيبويه والأخفش رحمهما اللهُ، فأما سيبويه فإنَّه لا يُعْمِلُها في الخبر، وإنما الخبرُ مرفوعٌ على ما كان عليه، وأما الأخفشُ والمبردُ وجماعةٌ من النحاة فإنهم يرفعون بها الخبر كما نصبوا بها الاسمَ، وحجتهم أن كلَّ شيءٍ يعمل في المبتدأِ يعمل في الخبر، إلا حرفَ الجر، وحجة سيبويه قلّةُ تصرُّفِها، وأنّها دون (إنَّ) في العمل،

---

(١) انظر: ٦٥٠.

(٢) ص: ٤٠٢.

لدخول (إنَّ) على المبتدأِ المعرفةِ والنكرة»[1].

كما يمتنع أن تتعدد المعمولات إذا استحال اجتماعها عقلاً، فلا يجوز أن يعمل الفعل في ظرفي زمان، ولذا لمَّا حكم الفارسي في قولهم: هذا بُسرًا أطيب منه رطبًا، أن العامل في (بسرًا) و(رُطبًا) هو (أطيب)، خرَّج ذلك ابن الدهان بأنَّ «الزيادةَ التي تَضَمَّنَها (أَفْعَلُ) سوَّغتْ لَهُ ذلِكَ، فعَمِلَ في أحدِهما بحُكمِ الاشْتِقاقِ، وَعَمِلَ في الآخَرِ بحكمِ الزيادةِ»[2]. وهذا التخريج وجيه من جهة أنَّ العمل يزيد بزيادة الكلمة، ونظيره الفعل اللازم، فهو بصيغته الأولى يرفع الفاعل، ثم إذا دخلت عليه همزة التعدية نصب مفعولاً.

إلاَّ أنَّ تخريجه قد يُنازع في وجاهته من جهة أخرى، وهي تحديد عامل كل معمول منهما، فأي الكلمتين كانت معمولاً للاشتقاق، وأيهما كانت معمولاً للزيادة؟ فلا دلالة في المعنى، ولا في الصناعة على هذا، ومن هنا كان هذا التوجيه ضعيفًا.

ومن خلال هذه الوقفات مع العامل عند ابن الدهان، يتضح مقدار قناعته به، والتعويل عليه في تقعيده وتوجيهه، واعتراضه وترجيحه، ويظهر من خلال هذه الأمثلة ودراستها، أنَّ العمل النحوي إنما كان تعبيرًا عن التعلق المعنوي،

---

(١) ص: ١١٤.

(٢) ص: ٤١٤.

وأنَّ علاقته بالحسيَّات إنما هي من باب التشبيه في أكثر الأحيان، كما أنَّ الفلسفة والمنطق، التي بالغ الرافضون لفكرة العامل في تضخيم أثرها فيه، إنما كانت أدوات للضبط، ويمكن أن يُختلف حولها، دون أن ينسف فكر المتقدمين، المبني على أسس دلالية وتطبيقية متينة.



الفصل التاسع

قيمة كتاب «الغرة في شرح اللمع»

المبحث الأول: مزايا الكتاب.

المبحث الثاني: المآخذ عليه.

المبحث الثالث: أثره فيمن بعده.

تميَّز كتاب الغرة بمزايا عديدة، بوَّأته مكانة عليا في أنظار العلماء وطلاب العلم، فعكفوا عليه ناهلين مما فيه، ناقلين عنه، قارئيه على المشايخ، وفي أحيان أخرى: مختصرين له، ومقارنين بينه وبين غيره، قال ابن خلِّكان في ذكر مؤلفات ابن الدهان: «وشَرَحَ كتاب «اللمع» لابن جني شرحًا كبيرًا، يدخل في مجلدين، سماه «الغرة»، ولم أَرَ مثلَهُ مع كثرة شُرُوح هذا الكتاب»[1].

ويمكن أن تظهر قيمة الكتاب بمعرفة مزاياه، والمآخذ عليه، وأثره فيمن جاء بعده، وهذا ما سأعرضه في مباحث هذا الفصل إن شاء الله تعالى.

المبحث الأول: مزاياه.

تميَّز ابن الدهان بنظرة علمية ثاقبة، وباطلاع واسع، مما كان له أثر ظاهر في كتبه، ومنها كتابه هذا، ويمكن أن تُجمل مزاياه في الآتي:

١ - عنايته بالمتن الذي يشرحه.

وذلك باستقصاء مسائله، وتتبع نسخه، والعناية بشواهده، وشرح أمثلته. وقد سبقت الإشارة إلى هذه المسائل بشيء من التفصيل[2].

٢ - سعته وشموله.

اتَّسم هذا الكتاب باستيعابه لجمع كبير جدًّا من مسائل النحو، وقد

---

(١) وفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

(٢) انظر: الفصل الأول.

استدرك ما قصُر عنه متن اللمع، إمَّا أثناء الشرح، وإما في آخر الكتاب.

كما عُني بمسائل الخلاف، فأثبتها وتتبع أدلتها وحججها.

٣- حفظه لآراء العلماء.

فقد حوى كتاب الغرة آراء كثيرة لعلماء بارزين، ومنهم من فُقِد تراثُهم، فعلى سبيل المثال نقل عن الأخفش نقولاً كثيرة، كما نقل عن أبي عمرو بن العلاء والأصمعي والأثرم، والفراء وثعلب وابن كيسان، ونص على عدد من الكتب المفقودة، كالحدود للفراء، والمسائل الكبير والمسائل الصغير للأخفش، والخلاف لثعلب، والابتداء لابن كيسان، وتفسير القرآن للمفضل، وقد سبق بيان شيء من هذا في المبحثين الأول والثاني من الفصل الثاني.

كما أنه تفرَّد بنقول لم أقف عليها عند من سبقه، فمن ذلك سرده للمرفوعات عند الكوفيين، فقد سرد ثمانية عشر مرفوعًا، مع الأمثلة، ينقلها عن الفراء[(١)].

٤- وفرة مصادره وتنوُّعها.

أمَّا مصادره النحوية فقد أشرت إلى ذلك، وأمَّا غيرها، فقد أخذ عن كتب اللغة كثيرًا، وتدل مناقشاته واستدلالاته على سعة اطِّلاعه، ودقة نظره فيما يطلع عليه[(٢)].

---

(١) انظر: ١٥٤-١٥٦.

(٢) انظر: المبحث الثاني من الفصل الثاني: ج.

ولـه اطِّلاع في كتـب الفقـه، والتفـسير، ولا يـستغرب هـذا فقـد أثبـت لـه المترجمون مصنَّفات في التفسير، ولكن ما يستحق الإشادة، هو حسن توظيفها في بحث المسائل النحوية، ومناقشة الآراء والخلاف[1].

كما تعرَّض لعلوم أخرى كعلم الهيئة، قال في مُفتَتَحِ باب ظرف الزمان: «ظُرُوفُ الزمانِ مُرورُ الليالي والأيامِ، فَهُوَ مِنَ الفَلَكِ بمنزلةِ الحركةِ مِنَ الآدَمِيِّ ... فَمَتى وُجِدَتِ الحركةُ مِنَ الفَلَكِ مَعَ وُجُودِ الشمسِ فَوقَ الكُرةِ بِالنِّسبةِ، سُمِّيَ ذلِكَ الوقتُ نهارًا، فإنْ وُجِدَتْ حَرَكةُ الفَلَكِ مَعَ عَدَمِ الشمسِ فَوقَ الكُرةِ سمِّيَ ذلِكَ الوقتُ لَيلاً، تَبارَكَ اللهُ وتعالى أَحسَنُ الخالِقينَ»[2].

٥- انفراده بآراء ذات قيمة.

وقد ذكرتُ طرفًا منها في المبحث الثالث من الفصل الخامس. وكان ينصُّ أحيانًا على أسبقيته لرأي أو تعليل[3]، مما يؤكِّد أصالة الرأي وجدَّته.

٦- جودة تعليلاته ودقة أقيسته.

تعرضْتُ في أثناء هذه الدراسة لشيءٍ من أقيسته وعلله، إلاَّ أنَّ ما ينبغي أن يُشار إليه هنا وقوفه على مسائل وتعليلات دقيقة، قلما تعرض لها النحويون، فمن ذلك تقديمه لباب الندبة، بذكر وجه طريفٍ، يعلِّلُ فيه ركوب العرب هذا

---

(١) انظر: الفصل الرابع.

(٢) ص: ٢٨٧.

(٣) انظر: الغرة ٦ أ، ٢٧ أ (كوبريللي).

الضرب من التعبير، فيقول: «مِن شَأنِ العَرَبِ مخاطبةُ الأَطلالِ وَالوُحوشِ وَالمياهِ وَالجبالِ وَالأَشجارِ وَالسحابِ وَغَيرِ ذلكَ، وَالكناياتُ بها عَنِ المقاصِدِ، فتُنَزِّلُ الجماداتِ مَنزلةَ مَن يَعي وَيُجيبُ، فَمِن ذَلكَ قولُهُ:

يا دارَ ميَّةَ بالجَواءِ تكلَّمِي

وَقولُهُ:

أَلاَ يـا نخلـةً مِـنْ ذاتِ عِـرْقٍ   عَلَيْـكِ ورحمـةُ الله الـسَّلامُ

... فإذا وَجَّهوا الخطابَ إلى هَذهِ الأشياءِ وَلم يجدُوا مِنها نَطقًا أَلبتَّةَ، كانَ تَوَجُّهُ الخِطابِ إلى المَيِّتِ الذي أُنِسَ منه الخِطابُ أَولى»[1].

فشبه نداء الميت بنداء غير العاقل، وجعله من قياس الأولى كما يقول الأصوليون؛ لأنَّ الميت قد كان من شأنه الحديث والجواب.

ومن ذلك أيضًا تحليله لدلالة (لا) النافية للجنس، وتوصله بطريقة منطقية إلى النتيجة التي فسَّرت ظاهرةَ بناء اسم (لا)، وهذا كلامه أنقله بطوله لأهميته وترابطه: «ولَمَّا كانتِ الأخبارُ إذا وقعتْ فإنّما هي أَجْوِبةٌ لأسئلةٍ منطوقٍ بها، أو مقدرةٍ، والجوابُ ينبغي أن يكونَ وِفْقَ السؤال، وإذا كانتِ المسألةُ عامّةً كان الجوابُ مِثلها، فإذا كنت اسْتَفْهمتَ بلفظ يتضمّنُ استغراقَ الجنس كان الجوابُ مثله، وذلك أن (مِنْ) تدلُّ على استغراق الجنسِ؛ لأنَّ من جملةِ موضوعاتها ابتِداءَ غايةٍ للشيءِ، ويستغنى بها عن حرف النهاية، وهو (إلى)؛ لأنَّ طرفَيِ المعنى غايتاهُ،

---

(١) الغرة ٥٢ أ-٥٢ ب (قليج علي).

فيجوزُ أن تستغني بدلالة إحدى الغايتين عنِ الأخرى، ألا ترى أنّك تقولُ: رأيتُ الهلالَ مِن خِللِ السَّحابةِ، فتذكرُها في موضِعِ الانْتهاءِ، والأصل فيه: رأيتُه من مكانِي إلى خللِ السحابِ، فاستغنيتَ بمِنْ عنها.

وأيضًا فإنَّ مِنْ مدلولاتها التّبعيضَ، فإذا قال: لا رُجلَ في الدار، فكأنّه قال: ليسَ بعضُ الرجالِ في الدارِ، فوقعَ النفيُ عامًّا؛ لأنه لو كانَ جميعُ الرجالِ في الدّار كان بعضُهُم في الدارِ، وهذا قولُ الرمانيِّ، وذلك أنّك إذا قلتَ: هل رجلٌ في الدار؟ جازَ أن يكونَ سؤالُكَ عن رجلٍ واحدٍ وعن جميعِ الرّجالِ، كما أنك إذا قُلتَ: ضربتُ زيدًا جاز أن يكونَ قليلاً وكثيرًا، فإذا قلتَ: هل من رجلٍ في الدارِ؟ استغرقتَ الجنسَ بها في الاستفهامِ، فلم يحتمِلْ إلا العمومَ، كما أنك إذا قُلتَ: ضربتَ لم يحتمِل إلا التكثير.

فلمّا أرادوا نفي هذا الاستفهام العام أرادوا إعادة الدّالِّ على معنى استغراقِ المَنْفِيِّ، وعلِموا أنهم إذا فعلوا ذلك أبطلوا حُكمَ (لا) التي أرادوا إعمالها، وإذا حذفوا الدالَّ على المعنى وأعملوا (لا) بطلَ حُكمُ استغراقِ الجنسِ في النفي، فتوَسَّطوا الأمر بشيء يقومُ مَقامَ وُجودِها، وهو أنهم حذفوها وبنوُا الاسم مع (لا) فقالوا: لا رجُلَ في الدار»[1].

٧- الترتيب والتنظيم.

وذلك في عرضه للمسائل، فيجمع قضايا المسألة، ثم يتناولها واحدة

---

(١) ص: ١٠٦-١٠٧.

واحدة، وإذا اضُطرَّ إلى أن يقسم بعض الأقسام فعل، ونصَّ على كل تقسيم.

مثال ذلك: قوله: «وَاعلم أنَّ الاستِثناءَ عَلَى ثلاثةِ أَضْرُبٍ: استِثناءٌ بعدَ استِثناءٍ، واستِثناءٌ مِنِ استِثناءٍ، واستِثناءٌ مُطلَقٌ مِنِ استِثناءٍ، الاستِثناءُ بَعدَ الاستِثناءِ تكونُ (إلاَّ) فِيهِ بمعنى الواوِ ...»[1].

وقال: «(حتى) إذا دَخلَت عَلَى الأَفعالِ فإنَّ الذي يَأتي بعدَها عَلى ثَلاثةِ أَضرُبٍ: مُستَقبَلٍ، وَحاضِرٍ، وَماضٍ، فالمُستَقبَلُ لا يَكُونُ إلاَّ مَنصُوبًا؛ لأَنَّهُ عَلَى مَعنَيَينِ:

أَحَدُهما يَكُونُ فِيهِ بِمعنى (كَي)، والآخَرُ بِمعنى: (إلى أنْ)، فالذي بِمعنى (كَي) هُوَ أن يَكُونَ الأَوَّلُ عِلةً لِلثَّاني...

والثاني: أَن يَكُونَ ما بعدَها غايةً لما قَبلَها، تَنتَهِي إِليهِ ... وَيحتمِلُ الفِعلُ قَبلَها وَبعدَها الأَزمِنةَ الثلاثةَ ... وَأَمَّا فِعلُ الحالِ فإنَّهُ يَكُونُ مَرفُوعًا أَبَدًا ... وَالرَّفعُ في الفِعلِ بَعدَ (حَتى) عَلَى شَرِيطةِ أَن يَكُونَ حالاً، وَأَن يَكُونَ الفِعلُ الذي قَبلَها عِلَّةً لِلفِعلِ الذي بَعدَها، وَهُوَ يَكُونُ عَلَى ضَربَينِ:

أَحدُهما: أَن يَكُونَ الفِعلُ الأَوَّلُ قَد مَضَى، وَالثاني: أَنتَ فِيهِ...

وَالضَّربُ الثاني: أَن يَكُونَ الفِعلُ قَبلَ (حَتى) قَد مَضَى، وَالذي بعدَهُ أَيضًا قَد مَضَى، وَالأَوَّلُ سَبَبٌ لِلثَّاني، وَيَكُونُ حِكايةَ حالٍ يحسُنُ أَن يَقَعَ الماضِي

---

(١) ص: ٥٠٧.

بعدَها...»[1].

٨- وضوح عبارته وسلامتها من الغريب. إلا في النادر.

المبحث الثاني: المآخذ عليه.

من خلال تكرار النظر في هذا الكتاب القيم، يقع المتأمل على هفوات يسيرة، وأكثرها غير متكرر، منها:

١- الوهم في نسبة الأقوال.

فأظهر ذلك أنه نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم حديثًا، ولم يرفعه أحدٌ من أهل العلم للنبي صلى الله عليه وسلم، وإنما روي عن عمر بن العزيز رضي الله عنه، وروي عن الحجاج، وغيرهما، وهو أنَّه سألَ أعرابيًّا: «ما تحفَظُ مِنَ القُرآنِ؟» فَقالَ: الكَثِيرَ الطَّيِّبَ، قالَ: «وَما هُوَ؟» قالَ: فَمَنْ يَعمَلْ مِثقالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ. وَمَن يَعملْ مِثقالَ ذَرَّةٍ خَيرًا يَرَهُ، فَقالَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَليهِ وَسَلَّمَ: «يُقدِّمُ اللهُ الخَيرَ وَتُؤَخِّرُهُ!» فأنشدَ الأعرابيُّ:

خُـذا بَطـنَ هَرْشَـى أَو قَفاهـا فَـإنما ... كِـلا جَـانِبَي هَرشَـى لهُـنَّ طَرِيـقُ

فَلَم يُنكِر عليهِ[2].

ومن ذلك أنه نسب للزجاج أنه يقدر في نحو: أنا زيدًا غيرُ ضارب. (غيرًا)

(١) ص: ٦٦٦-٦٦٨.

(٢) انظر: ٨٨٥. وتخريج القصة هناك.

بمعنى (لا)، وهذا القول للمبرد نسبه إليه ابن السراج والفارسي[1].

ومن ذلك أنه نسب لابن السراج منع إجازة الوصف باسم الإشارة، وما في الأصول يخالفه[2].

ونسب للأخفش أنه لا يعمل (لات) مطلقًا، وقد أعملها في قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[3].

وأيضًا نسب إلى سيبويه والأخفش أنّهما يحذِفانِ واو (شنوءة) في النسب، ويُقِرَّانِ الضمة، فيقولان: شَنُئِيٌّ[4].

والصحيح أن سيبويه يحذف الواو ويقلب الضمة فتحة[5]، وأمّا الأخفش فقد اختلف النقل عنه، فالفارسي روى عنه أنه يحذف الواو، كرأي سيبويه[6]، وأما أبو حيان فقد روى عنه أنه ينسب إلى الكلمة على لفظها دون حذف[7].

وقد نبه على هذا الوهم من ابن الدهان أبو حيان[8] والمرادي[9] وابن

---

(١) انظر: ٥٤.

(٢) انظر: ٧٥١.

(٣) سورة ص: ٣. انظر: ١١٦.

(٤) انظر: الغرة ٢٣١ أ (قليج علي).

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٩.

(٦) انظر: العضديات ٢١.

(٧) انظر: الارتشاف ٢/ ٦١٤.

(٨) انظر: الارتشاف ٢/ ٦١٤.

(٩) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٤٥٦.

عقيل[1].

٢- اضطراب المنهج في الموقف من الخلاف.

فقد عُني بذكر الأقوال في كل مسألة، إلاَّ أنه صدف عن ذكر قول للكوفيين معتذرًا بأنَّ كتابه كتاب اختصار، وقد سبق أن أشرت إلى هذا.

والحقيقة أنَّ كتابه هذا لا يعد مختصرًا، إلاَّ إن كان اختصاره بالنسبة إلى شرحه للإيضاح، وقد أحال في الغرة إلى «كِتابِهِ الكَبيرِ»[2]، ولعله يعني به شرح الإيضاح، فقد ذكر المترجمون أنه شرح الإيضاح بثلاث وأربعين مجلدة، في حين أنَّهم وصفوا الغرة بأنه ثلاث مجلدات[3].

فإذا ثبت أنه «كتاب اختصار»، وأنَّ القول الضعيف ينبغي ألاَّ يُثبت فيه، طالَعَنا في موضع آخر، ينص على ضعف القول ثم يورده، قال: «الخلافُ في إعرابِ الأفعالِ قَد سَبَقَ ذِكرُهُ، وَللكُوفيينَ في إعرابِهِ قَولانِ لا نَشتَغِلُ بهما لَوهنِهِما، أَحدُهما: أنَّها أُعربت لما دَخَلَت عَليها المعاني المختلفةُ، وَوَقَعَتْ على الأزمنةِ الطويلةِ. وَالثاني: أَنها وَقَعَت بينَ الاسمِ وَالأَداةِ، فَأَشبَهَ مِنَ الأَداةِ أَنَّهُ لا يَلزمُ المَعنى في كلِّ الحالاتِ، وَأَشبهَ مِنَ الاسمِ وُقُوعَهُ عَلَى كلِّ دائمِ الفعلِ،

(١) انظر: المساعد ٣/ ٣٦٦.

(٢) انظر: الغرة ٢١ أ (قليج علي).

(٣) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

وَهذانِ القَولانِ لا يُلتفتُ إليهما»[1].

٣- الإحالة إلى غير هذا الكتاب.

قال في مسألة أصل المشتقات: «هذا موضعٌ تجاذبهُ الخلافُ بين الفريقينِ، وقد بيَّنَّا الحجةَ لكلٍّ واحدٍ منهما في غيرِ هذا الكتابِ، ولا بُدَّ مِن ذكرِ شيءٍ مُختصرٍ هُنا»[2]. وقال في حديثه عن الكُنى: «والتركيبُ كَمُفردِهِ فيهِ، وقد ذكرْنا منه شيئًا كثيرًا في كتابِنا الكبيرِ»[3].

٤- الخلل في الأسلوب.

ولهذا صور، منها:

أ- استعمال مفردات غريبة، كاستعماله (معذوق) بمعنى: مربوط. قال: «وَذلِكَ أَنَّ كُلَّ واحدٍ مِنها مَعذُوقٌ بِالآخَرِ، لا يَصحُّ انفِصالُهُ عَنهُ»[4].

واستعمل (ينتخل) بمعنى: يصفو، قال: «... جاءَني زَيدٌ أو عَمرٌو، فَيَجُوزُ في هَذا أَن يَكُونَ الكلامُ مَضَى صَدرُهُ عَلَى الإخبارِ، ثمَّ جِئتَ بِأَو فَسارَ الشَّكُّ مِنَ الثاني إلى الأَوَّلِ ... وَيجُوزُ أَن يَكُونَ صَدرُ الكلامِ مَضَى عَلَى الشَّكِّ، فَيَنتَخِلُ في اليَدِ مِنهُما مَعنى أَحَدِهما»[5].

---

(١) الغرة ٥٨ أ- ٥٨ ب (قليج علي).

(٢) ص: ١٦٤.

(٣) الغرة ٢١ أ (قليج علي).

(٤) الغرة ٢٣ ب - ٢٤ أ (كوبريللي).

(٥) ص: ٩٠٣.

ب- الخطأ في التركيب.

من ذلك تكرار (بين) مع إضافة الأولى إلى الاسم الظاهر، قال: «فَجَمَعَ بَينَ (نا) وَبينَ (مِن)» [1]، والصواب أن يقال: بين (نا) و(من)[2]، ومثله أيضًا قوله: «الظرفُ وحرفُ الجرِّ قد اتُّسِعَ فيهِما غايةَ الاتِّساعِ، فَفُصِلَ بهما بَينَ المُضافِ والمُضافِ إليهِ، وبينَ حَرْفِ الجرِّ وما جُرَّ بِهِ»[3]، وقال: «إنما وَقَعَتْ (غَيرُ) في الكلامِ لِيُفصَلَ بها بَينَ ما أُضِيفَ إِليهِ وَبَينَ ما وَقَعتْ صِفةً لَهُ»[4].

ج- الفصل الطويل بين المتلازمين.

يفصل أحيانًا بين جزأي الجملة، أو بين المتعاطفين، بما يعترض به من شرط، أو استدراك، أو إيضاح، أو استثناء، وقد ذكرتُ طرفًا من هذا في المبحث الأول من الفصل الخامس، ومن ذلك أنه لَمَّا تحدَّث في باب الحال عن روابط الجملة الحالية، قال في روابط الجملة الحالية المضارعية: «فإن كانَ الفِعلُ مُضارِعًا لم يَفتَقِرْ إلى واوٍ في القَولِ القَوِيِّ، فأمَّا قَولُهم: قُمتُ وأصكُّ عَينَهُ، فَعَلى إضمارِ المُبتدأِ، بِدليلِ ظُهُورِهِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا

---

(١) ص: ٦٩٣.

(٢) انظر: درة الغواص ١٠١.

(٣) ص: ٣٧.

(٤) ص: ٥١٤.

كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾[1]، وَاحتجْتَ إلى الضَّمِيرِ كقَولِكَ: جاءَ زيدٌ يَضحَكُ»[2]. فقوله: فأمّا قولهم ... كلام معترض، وتقدير الكلام: فإن كانَ الفعلُ مضارعًا لم يَفتَقِرْ إلى واوٍ في القولِ القويِّ وَاحتَجْتَ إلى الضَّميرِ ...

د- التعبير بما يوهم التناقض.

ومن أمثلة ذلك قوله في باب الاستثناء: «والنحاةُ مجمِعونَ عَلَى أَنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ (إلاَّ) عَلَى العامِلِ والمُستَثنى مِنهُ مَعًا، في حالٍ، كَقَولِكَ: إلاَّ زيدًا قامَ القومُ، وَذلِكَ أنَّهُم شَبَّهوها بِالواوِ في بابِ المفعولِ معهُ، وبينهُما فرقٌ؛ لأنَّ الواوَ في ذلِكَ البابِ مَنقُولةٌ عن بابٍ لا تَتَقدَّمُ فيهِ، وَلَيسَتْ (إلاَّ) هُنا كذلِكَ، وَذَكَرَ السيرافيُّ عَنِ الكسائيِّ إجازَتَهُ، قالَ: تقولُ: إلاَّ طعامَكَ ما أَكَلَ زَيدٌ شيئًا»[3]، فقوله أَوَّلاً: «النحاة مجمعون» صريحٌ في أنَّ المسألة مسألةُ إجماعٍ، ولكنه جاء بعده بكلامٍ مُناقض، فقال آخرًا: «وذكر السيرافي عن الكسائي إجازته».

ومن ذلك أيضًا أنه لَمَّا تحدث عن العامل في المبتدأ، ذكر الأقوال في ذلك، ثم قال: «فجُملةُ القولِ في العامِلِ في المُبتَدَإِ خمسةُ أقوالٍ...»[4] ثم تحدث عن الأقوال الثلاثة الأولى بشيءٍ من التفصيل، وذكر مسائل لم يذكرها قبل الإجمال،

---

(١) الأنفال: ٣٣.

(٢) ص: ٤١٩.

(٣) ص: ٤٦٦.

(٤) الغرة ٢٤أ (كوبريللي).

ثم بعد ذلك ذكر القولين الرابع والخامس، وأضاف سادسًا: «والقول الرابع: هو قول الكوفيِّ، والقولُ الخامِسُ هُوَ القولُ الآخَرُ للكُوفيِّ، وَفيهِ قولٌ سادِسٌ: وهو أنها ارتَفَعَ بِالإخبارِ عَنهُ، وَهذا فاسِدٌ لأنَّ اسمَ (إنَّ) مخبَرٌ عنهُ وَهو مَنصوبٌ»[1].

فادِّعاء الإجمال نقضه بتفصيل القول في الأقوال الثلاثة، وإضافة قول سادس مناقض لحصرها بالخمسة.

المبحث الثالث: أثره فيمن بعده.

كان لهذا الكتاب أثرٌ بارز فيمن جاء بعد ابن الدهان، ويمكن أن أجمل الأثر في مسألتين:

الأولى: اختصار الغرة.

أ- مختصر الغرة لابن عصفور.

ذكر المترجمون هذا الكتاب في ضمن مؤلفات ابن عصفور[2].

ب- البديع لابن الأثير.

ابن الأثير أحد تلاميذ ابن الدهان، وأثر ابن الدهان في كتابه البديع ظاهر، وقد سماه بعض المترجمين: البديع في شرح الفصول في النحو لابن الدهان[3]،

---

(١) الغرة ٢٤ ب (كوبريللي).

(٢) انظر: تاريخ الإسلام ٤٩/ ٢٨٩، والوافي بالوفيات ٢٢/١٦٦، وفوات الوفيات ٣/ ١١٠، وإشارة التعيين ٢٣٦.

(٣) انظر: وفيات الأعيان ٤/ ١٤١، وطبقات الشافعية للسبكي ٨/ ٣٦٧، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ٧٧.

لكنَّ ابن الأثير ذكر في مقدمة البديع أنَّه شرح فصول ابن الدهان بكتاب سماه: بغية الراغب في تهذيب الفصول النحوية، ولمَّا كان مختصرًا أشدَّ الاختصار رغب في جمع كتاب يكون أشمل وأوسع، فألف هذا الكتاب (البديع)[1].

ولكنَّ المُتأمِّل في هذا الكتاب لا يجد فيه ذكرًا للفصول، وإنما يجد التشابه الكبير بينه وبين الغرة، ولذا يقول د. صالح العايد محقق البديع: «حينما همَّ ابن الأثير في تأليف كتابه، لا شك أنه عمد إلى كتاب من أهم كتب شيخه ابن الدهان، وهو المسمى بالغرة في شرح لمع ابن جني فاستقى منه أكثر مادة كتابه»[2].

وقد ذكر شيئًا من أثر الغرة في البديع[3]، كما وقف على متابعات لأخطاء وقعت في الغرة وتابعه ابن الأثير عليها[4].

وقد وقفت في البديع على متابعات أخرى، تابع بها ابن الأثير ابن الدهان، في أشياء تفرد بها ابن الدهان، أو وهم فيها، فمن ذلك:

١ - أنَّ ابن الدهان وهم في قوله تعالى: ﴿ وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ ﴾[5]، فأبدل

---

(١) البديع ١/ ١/ ٢.

(٢) مقدمة تحقيق البديع ١/ ١/ ٧٧.

(٣) انظر: مقدمة تحقيق البديع ١/ ١/ ٧٧، ١١٥-١١٦

(٤) انظر: مقدمة تحقيق البديع ١/ ١/ ١١١-١١٢، ١١٦.

(٥) الأنبياء: ٥٠.

فأبدل (كتاب) بـ(ذكر)[1]، وتابعه ابن الأثير على هذا الوهم[2].

٢- انفرد ابن الدهان برواية قول طرفة:

خَيرُ حَيٍّ لَمَعَدٌّ خُلِقُوا ... لِفَقيرٍ ولجارٍ وابنِ عَمْ[3]

في حين أنَّه روي في جميع ما وقفت عليه (لكفيٍّ) بدل (لفقيرٍ)، وقد تابعه ابن الأثير على هذه الرواية[4].

٣- ومثل ذلك أيضًا قول الشاعر:

وَكَذاكَ لا خَيرٌ عَلَى ... أَحَدٍ ولا شَرٌّ بِدائمْ

رواه ابن الدهان هكذا[5]، وتابعه على ذلك ابن الأثير[6]، في حين أنه في جميع ما وقفت عليه من المصادر:

وكذاك لا خير ولا ... شرٌّ على أحد بدائمْ

٤- ومثله أيضًا قول رؤبة:

فَلا أَرَى بَعْلاً وَلا حَلائلا ... كَها وَلا كَهُنَّ إلا حائلا

كذا رواه ابن الدهان[7]، في حين أنه في المصادر:

---

(١) انظر: ٧٤٧.

(٢) انظر: البديع ١/ ٢/ ٣٢٠.

(٣) انظر: ٨١٧.

(٤) انظر: البديع ١/ ٢/ ٣٤٤-٣٤٥.

(٥) انظر: ١١٥.

(٦) انظر: البديع ١/ ٢/ ٥٨٢.

(٧) انظر: ٦٢٨.

كهو ولا كهنَّ إلا حاظلا[1]

وتابعه ابن الأثير في رواية (حائلا)[2].

الثانية: النقل عن الغرة.

نقل كثير ممن جاء بعد ابن الدهان عن الغرة، فممن نقل عنها:

١ - ابن الخباز في توجيه اللمع[3].

٢ - ابن إياز في المحصول في شرح الفصول[4]

٣ - ابن القواس عبد العزيز بن جمعة الموصلي في شرح كافية ابن الحاجب[5]، وشرح ألفية ابن معط[6].

٤ - أبو حيان في التذييل والتكميل[7]، وارتشاف الضرب[8].

٥ - ابن هشام في مغني اللبيب[9]، وأوضح المسالك[10].

---

(١) بهذه الرواية في جميع المصادر، سوى نسخ من شرح الكافية للرضي أشار إليها المحقق. انظر: ٢/ ٢/ ١٢٢٥ هامش (٣).

(٢) انظر: البديع ٢/ ١/ ٢٨.

(٣) انظر: ص ٢٤٢.

(٤) انظر: ٦٧، ١٠١، ١٣٣، ٦٧٨، ٧٢١.

(٥) انظر: ٢/ ٦٦٤.

(٦) انظر: ١/ ٣٠٩، ٧٧٩.

(٧) انظر: ٢/ ٢٤٥، ٤/ ٥٥، ٩٢، ١٤٢، ١٥٠، ١٨٤، ٢٦٠، ٥/ ١٥٦...

(٨) نقل عن الغرة أكثر من ثلاثين نقلاً. انظر: فهرس الكتب في ارتشاف الضرب ٥/ ٢٥٤٦.

(٩) انظر: ص ٥٥١.

(١٠) انظر: ١/ ٣٤٦.

٦- الزركشي في البحر المحيط[١].

٧- الأشموني في شرح الألفية[٢].

٨- خالد الأزهري في التصريح[٣].

٩- السيوطي، في همع الهوامع[٤]، والمزهر[٥].

وقد نقل عن ابن الدهان جمع من العلماء من غير الغرة، أو من مواضع لم أقف عليها في الغرة، ومن أولئك:

١- الرضي في شرح الكافية[٦].

٢- شهاب الدين القرافي في الاستغناء في أحكام الاستثناء، نقل عن شرح الإيضاح[٧].

٣- ابن النحاس في تعليقته، فقد نقل عن شرح الإيضاح[٨].

٤- أبو حيان في تذكرة النحاة، نقل عن شرح الإيضاح أيضًا[٩].

---

(١) نقل عنها أربعة نقول. انظر الفهارس ٦/ ٥٥٦.

(٢) مع الصبان ٣/ ٢٢٧.

(٣) انظر: ٢/ ١٣٠، ٥/ ٢٨٣.

(٤) فقد نقل عنها أكثر من ثمانية نقول، انظر على سبيل المثال: ١/ ١٢٤، ١٣٤، ١٥٤، ٢٠٩، ٢/ ١٨٥.

(٥) انظر: ١/ ٤٢٤.

(٦) انظر: ٢/ ٢/ ١٥١٠.

(٧) نقل عنه سبعة نقول، انظر: ١٣١، ١٤٦، ١٦٣، ١٨٤، ٢١٦، ٣٤٣.

(٨) انظر: الفهارس ٢/ ١١٦٩.

(٩) انظر: ٣٤٢، ٣٥٦، ٣٦٠، ٦٥١.

٥- الشاطبي في المقاصد الشافية[١].

فهذا ما تيسر الوقوف عليه من ميزات هذا الكتاب، وأثره الظاهر فيمن جاء بعده، ومن المآخذ اليسيرة، غير المتكررة، التي لا تغض من شأن هذا العَلَمِ وكتابِهِ الكبير، وهذه الأمثلة تشعر بقيمته العلمية العالية، التي تؤهله لأن يكون مرجعًا مفيدًا لطلاب العلم، ومجالاً خصبًا للدراسات والبحوث العلمية.

---

(١) انظر: ٤/ ٥٠١.

أهم النتائج

الفكر مجموعةٌ لمعارف ورؤى وتصورات واعتقادات، وقدرات شخصية، في الإدراك والتحليل والتعبير، والناظر فيه للدراسة والبحث، لا يمكن أن يصل -في الغالب- إلى نتائج مرضية، إلا بعد طول استبصار ومزيد تأمل، واستجماع القوى لاستقصاء مادة الدراسة، وتدقيق الملاحظة فيها، وفيما يتصل بها من قريب وبعيد، ولذا فالباحث في الفكر معرض للوهم والنقص، وتخلف الدقة، مما يكون سببًا في اختلال النتيجة.

وبعد هذه الفصول وما سبقها من تمهيد، لا أزعم أني قد وفَّيتُ الدراسة حقها، ولا أني قد وصلت إلى نتائج قطعية غير مدخولة، ولكن حسبي أني قد اجتهدت، والله المستعان.

ويمكنني أن ألخص أهم النتائج التي خرجتُ بها في هذه الدراسة، في الآتي:

١ – أهمية المعنى في البحث النحوي، فهو المعتمد في غالب القضايا، وعليه المعوَّل في الاستشهاد، وقبول وجه الاستشهاد معلَّقٌ على صحة المعنى، كما أنه معيارٌ لصحة التوجيه، عند وجود إشكال أو ما يوهِم بالإشكال.

والمعنى ذو أثر في العلة النحوية، فكثير من العلل ترجع إلى المحافظة على المعنى، وبقائه واضحًا غير مشكل، كعلة رفع اللبس، وبعض صور علة الفرق، أما الحمل على المعنى فهو أساس في العلة، وبعض أنواع القياس.

وقد تبين في هذا البحث أنَّ العامل النحوي يرجع إلى نظرة معنوية، أدركها النحويون في كلام العرب، ونسبوا العمل لها، على اختلافٍ بينهم في التعبير

والاصطلاح، وما كانت دعاوى إغراق العامل النحوي في المنطق، والاتهامات التي وجهت إليه إلا نظرًا مبالغًا فيه، غيرَ مُعادٍ فيه إلى أصوله المعنوية، التي لو رُوعيت لتقلص كثير من تلك الدعاوى.

وقد كان للمعنى أثر واضح في فكر ابن الدهان، وقد بيَّنتِ الدراسة كيف عُني به، فجعله أساسًا في استخلاص القواعد من النصوص، وفي الموازنة بين الأقوال ترجيحًا واعتراضًا.

٢- سيطرةُ فكرة الضبط والدقة على عقلية ابن الدهان، فاتسم بحثه بمظاهرها، من شدة العناية بالأصول النحوية، ودقة تطبيقها في البحث، ووتتبع المسموع في مصادره، وتَطَلُّبِ شواهدَ ما عثر عليها من سبقوه، واستبعاد الضعيف والشاذ من أن يقبل للبناء عليه.

ومن مظاهر هذا الفكر، إيمانه العميق بالعلة، فبها تنضبط القواعد، وتنتظم في سلك واحد، فاستصحب العلة في بحثه تقعيدًا وترجيحًا واعتراضًا.

إلاَّ أنَّ وَلَعَه بالعلة قاده إلى التناقض، إذ رفض علة كان قبلُ قد قبلها ووجهها، كما تكلَّف عللاً، في الوقت الذي رفض فيه غيرها بداعي التكلف والتعسف.

٣- تساوتِ الأقوال والمذاهب في أحقيَّة البحث والمناقشة عند ابن الدهان، فلم يؤثر انتسابه لمذهب أن يُقصي المذهب الآخر، ولا تعظيمه لعالم أن يتجاهل من خالفه، ولا شرحه لمتن أن يقف مع صاحبه غيرَ ما أداه إليه اجتهاده من الإنصاف.

لقد كان مصرِّحًا ببصريته، مختارًا لآراء البصريين في غالب الأحيان، إلاَّ أنَّه مع ذلك حرص على عرض آراء الكوفيين، ومناقشتها، وإن ضعَّفها قرنَ تضعيفه بدليله، أو يتركها دون ترجيح، وقد يختار شيئًا منها.

وإن رأى أنَّ الأليق بالمقام ترك الرأي الآخر، اعتذر عن ذلك، إمَّا بطلب الاختصار، وإما بغيره مما لا يشعر بانتقاص.

إنَّ هذا التعامل مع الخلاف مظهر لسلامة المنهج، والحرص على الموضوعية، مما يؤهِّلُ أحكامه لأن تكون أكثر دقة وإتقانًا.

وبناءً على هذه النتيجة، فإنَّ من الجدير أن تُوَجَّهَ الدراسات النحوية إلى البحث عن النحويين الذين تخلَّصوا من علامات التقليد والتعصب البارزة، ثم دراسة آرائهم، وموازنتها بأولئك الذين أثر التعصب فيهم ظاهر، فقد توصل تلك الدراسات إلى نتائج مفيدة.

٤ – الناظر في الغرة يجد من أهم ميزاته عدم الاستطراد في موضوع أجنبي، وندرته في مسائل ذات علاقة بالموضوع، فتجد البحث في غاية الإحكام، لا تكاد تجد فيه ما يمكن أن تحذفه لعدم مناسبته.

وعباراته علميَّة خالصة، غير مثقلة بمحسنات لفظية أو معنوية، وبالمقابل تجدها نظيفة من الإقذاع أو الانتقاص، أو ذكر ما يخل بالأدب، ولو من جهة بعيدة.

كل هذا، إنما كان نتيجة للموضوعية، التي تشكلت عن فكر جاد، وشخصيَّة متَّزنة.

القسم الثاني: التحقيق.

أولاً: توثيق نسبة الكتاب

أجمعت كتب التراجم التي ترجمت لابن الدهان على أنَّ له شرحًا للمع، اسمه: الغرة[1].

وهذا المخطوط الذي بين أيدينا، هو ذلك الكتاب، يدل على ذلك عدة أمور:

١ - وجود نصوص في النسخ تنص على ذلك، أو تدل عليه، فمن ذلك:

أ- ما جاء في آخر الورقة (٧٣ أ) من نسخة كوبريللي: «تم الجزءُ الأول من كتاب الغرة من شرح اللمع، تصنيف: ناصح الدين تاج الأئمة أبي محمد سعيد بن المبارك بن علي الدهان النحوي رحمه الله وغفر له».

ب- آخر نسخة التيمورية: «تم الجزء الثاني من الغرة، وهو شرح اللمع».

ج- في الورقة (٢٥ ب) من النسخة الأزهرية: «قال الشيخ الإمام العالم ناصح الدين...» وهذه النسخة وُضِعَ (قال الشيخ) بدل (قال سعيد) في كل موضع، وفي هذا الموضع ذكر لقبه.

٢- وجود النصوص المنقولة عن الغرة في هذا الكتاب، فمن ذلك:

أ- قول أبي حيان في التذييل والتكميل: «وفي الغرة: تكتفي (ليت) بأنَّ مع الاسم، ولا تكتفي بأنَّ مع الفعل عند المحققين، كذا نص ابن السراج، وهما

---

(١) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧١، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

مصدران، وذلك لظهور الخبر مع (أنَّ»)[1].

وهذا النص بلفظه في الغرة: «وهنا نُكتَةٌ لطيفةٌ، وهو أنَّ (ليتَ) تكتفي بأنَّ مع الاسم ...»[2].

ب- قوله أيضًا في الارتشاف: «وفي الغرة: وتقولُ في: إنَّ زيدًا لما لينطلقَنّ: إنَّ الأولى لأنَّ والثانية للقسمِ، وزيدت (ما) فيه فاصلةً»[3].

وهو بلفظه في الغرة[4].

٣- وجود ما نسب لابن الدهان من آراء دون تصريح بالغرة، في هذا الكتاب.

وقد ذكرت أمثلة لذلك في المبحث الثالث من الفصل التاسع.

ثانيًا :منهج التحقيق.

وهو المنهج المتبع في تحقيق المخطوطات، من نسخ المخطوط، ومقابلة النسخ، وتخريج الشواهد، وتوثيق النقول، والتعليق على ما يحتاج إلى تعليق من المسائل، ثم عمل الفهارس الفنية.

ثالثًا: وصفُ النسخ:

للكتاب أربع نسخ خطية، الذي يهمني منها ثلاث، إذ إن الرابعة لا يدخل

---

(١) ١٥٦/٥.

(٢) الغرة ٦٢ أ.

(٣) ١٢٦٦/٣.

(٤) الغرة ٦٠ ب.

شيء منها في الأبواب التي هي ضمن التحقيق.

النسخة الأولى: رمزت لها بالحرف (أ) نسخة كوبريللي (رقمها ١٤٩٥)، وعدد أوراقها (١٥٣) ورقة، في كل صفحة اثنان وثلاثون سطرًا، وفي السطر خمس عشرة كلمة، تبدأ من أول الكتاب، إلى أوائل باب النداء، وفيها سقطان:

الأول: في باب النعت بعد نهاية الورقة (٣٢ ب)، ومقداره أربع ورقات، ينتهي بعد عدة أسطر من باب التوكيد، والترقيم متواصل.

الثاني: من آخر باب التوكيد، حتى أوائل باب النكرة والمعرفة، ومقداره عشر ورقات تقريبًا، وموضع هذا السقط أبوابٌ من أول الكتاب (باب الاسم المعتل) وما بعده، بترقيم متواصل.

والداخل في موضوعي من أول باب إن وأخواتها ورقة ٥٦ ب حتى السقط الثاني الواقع في باب التوكيد (١٣٥ ب)، ومقداره (٧٩) ورقة.

ولم أعثر على تاريخ نسخها، ولا ناسخها، وإنما وجد في آخرها: «استنسخها لنفسه محمد بن محمد بن عبد العزيز التجيبي الشاطبي، عفا الله عنه وعن والديه وعن المسلمين أجمعين».

النسخة الثانية: رمزت لها بالحرف (ج) نسخة التيمورية، (رقمها ١٧١ نحو) وعدد صفحاتها (٥٣٦) صفحة، في كل صفحة سبعة عشر سطرًا، وفي السطر عشر كلمات. تبدأ من أول باب المفعول به، وتنتهي بأول باب النداء.

وناسخها هو علي بن محمد بن أبي القاسم، وتاريخ النسخ عاشر ربيع الأول سنة أربع عشرة وستمائة (٦١٤هـ).

والداخل في الجزء المراد تحقيقه من أولها حتى نهاية باب العطف. ومقداره (٢٣٥) ورقة، ويوجد فيها تقديم وتأخير في الصفحات، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: بعد صفحة ٣٦، إذ يأتي بعدها صفحة ١٩٩، حتى ٢١٩، فبعد ٢١٨: ٣٧.

والثاني بعد: ٣٢٠، إذ يأتي بعدها صفحة: ٣٤١ حتى: ٣٨٠، وبعدها ٣٢١.

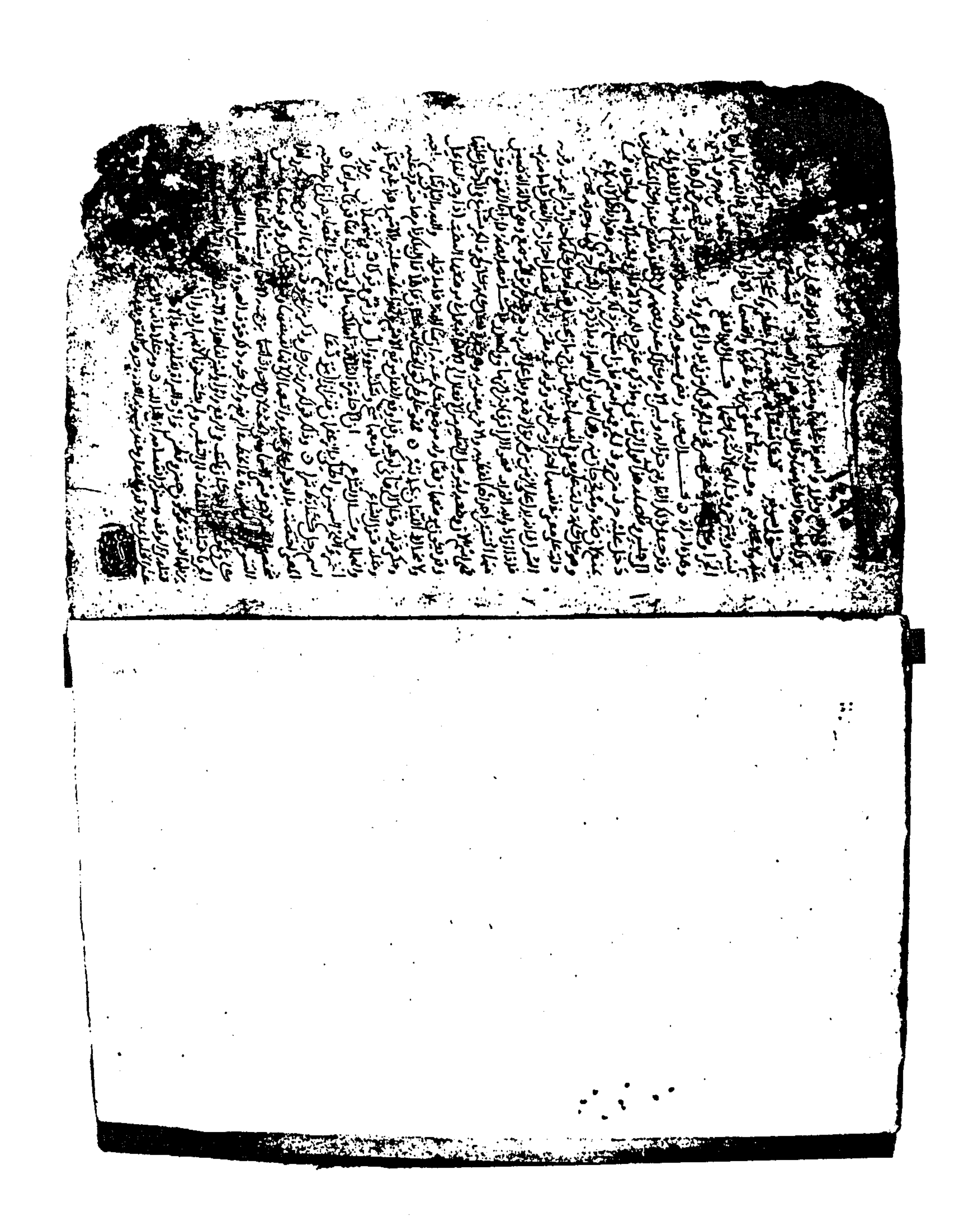
والثالث بعد ٣٤٠، إذ يأتي بعدها: ٣٨١.

النسخة الثالثة: رمزت لها بالحرف (د) نسخة الأزهر، (بلا رقم) وعدد أوراقها (٢٣٥) ورقة، في كل صفحة سبعة عشر سطرًا، وفي السطر عشر كلمات. تبدأ من باب إن وأخواتها حتى قُبيل نهاية باب العطف، وقد سقط من أول باب (إن وأخواتها) قرابة ٦ أسطر، وكل هذه النسخة داخلة في الجزء المراد تحقيقه.

إلا أنَّ هذه النسخة كثيرة الأسقاط، ولذا لم أثبت فروقها، إلاَّ ما كان زيادة مفيدة، فأثبته بين معقوفين.

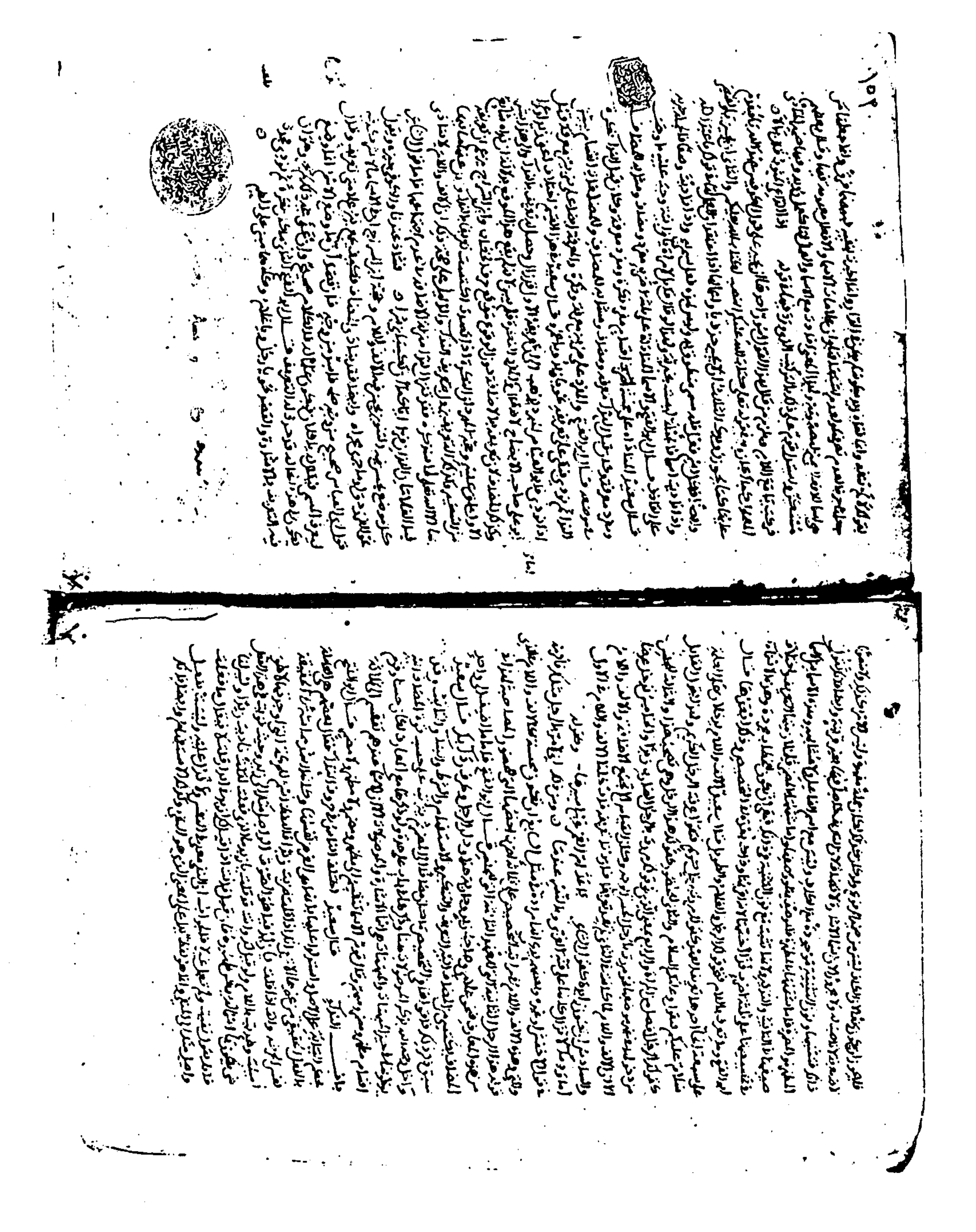
وأعتقد أنَّ هذه النسخة كالاختصار للكتاب؛ لأنَّ أسقاطها منتقاة، والساقط فقرات كاملة، بحيث إنَّ الكلام في غالب الأحيان لا يختل بذلك السقط.

وهذه النسخة مبتورة من أولها وآخرها، وليس فيها ما يفيد شيئًا عن ناسخها، إلا أنه لا يقول: (قال سعيد)، وإنما أبدل بها: (قال الشيخ)، فلعله كان أحد تلاميذه.

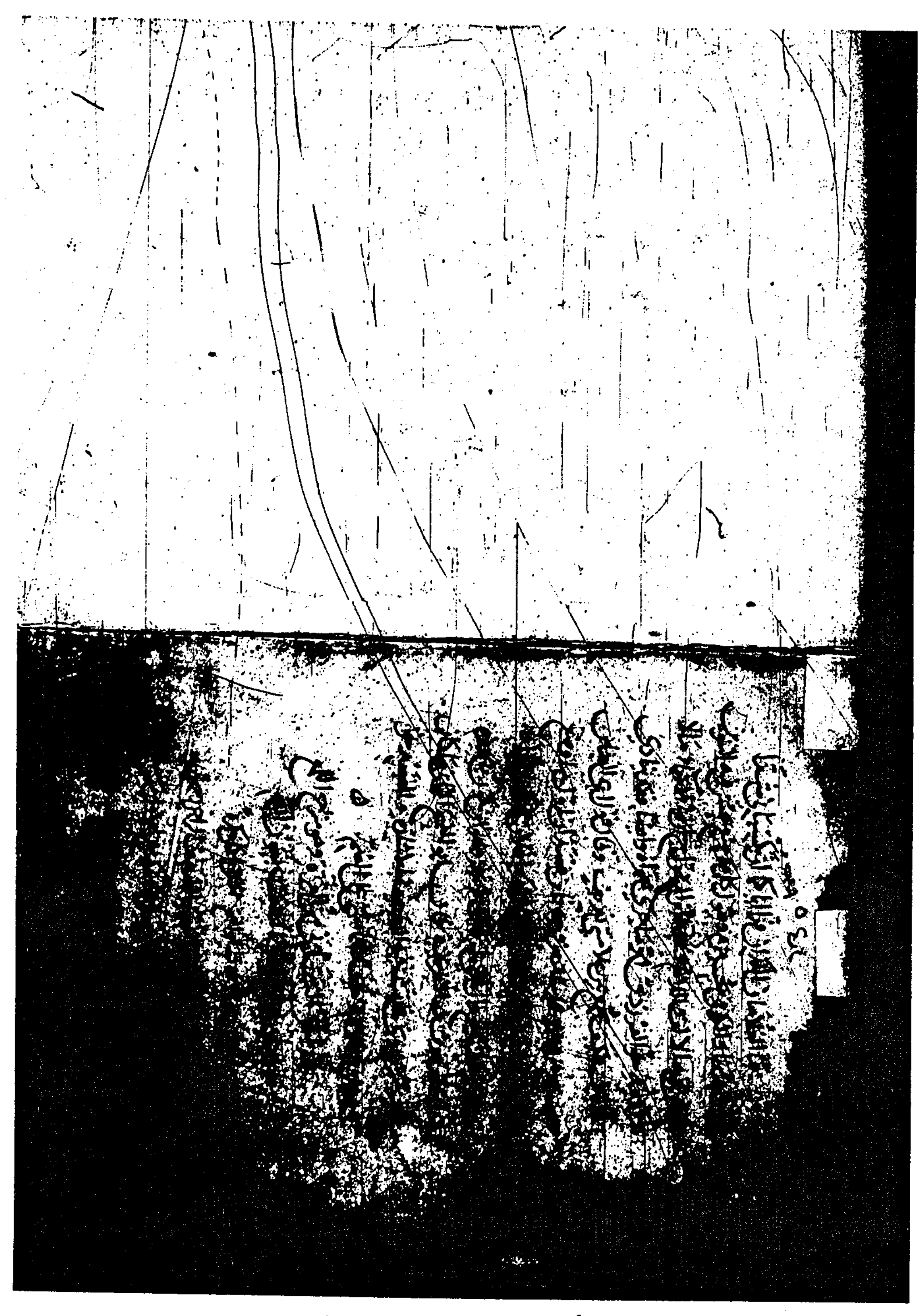


الورقة الأولى من نسخة كوبريللي

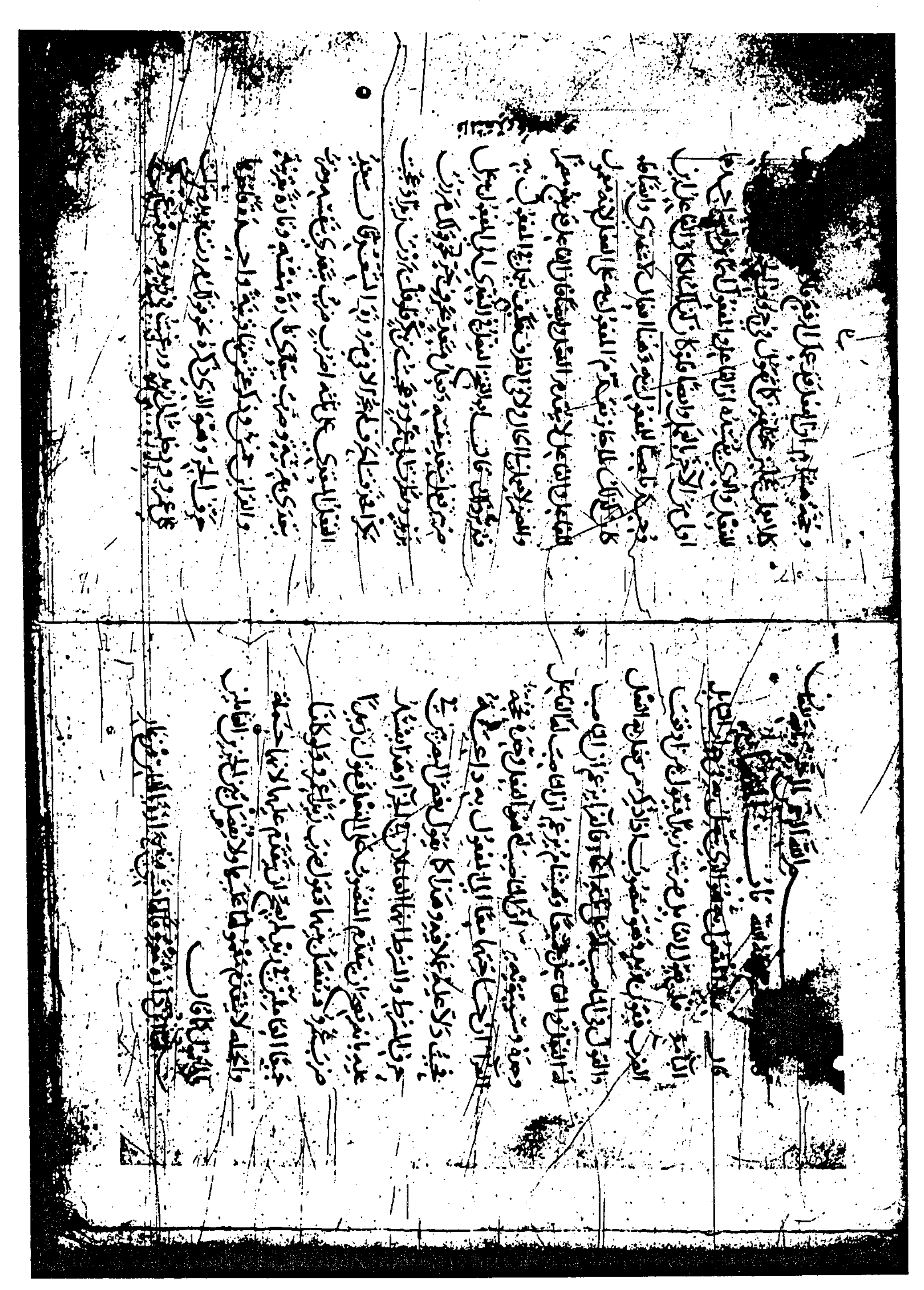
بداية النص المحقق من نسخة كوبريللي



الورقة الأخيرة من نسخة كوبريللي



الورقة الأخيرة من نسخة التيمورية



الورقة الأولى من نسخة التيمورية